



دور الإعلام في توجيه السياسات العامة
دراسة حالة التلفزيون العمومي الجزائري قناة البرلمانية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم السياسية

تخصص سياسات عامة

إشراف الأستاذ :

سامي كعبش

إعداد الطالبة :

قاصد فتحية

أعضاء لجنة المناقشة :

حميد رامي	رئيس اللجنة
سامي كعبش	المشرف
ناصر عامر	الأستاذ الممتحن

السنة الجامعية 2025-2026

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ ۚ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ

خَبِيرٌ﴾

سورة المجادلة الآية 11 .

الإهداء :

إلى منبع العطاء الموصول، والسند الذي استمددتُ منه العزيمة والإصرار؛ إلى من غرس في نفسي قيم العلم والمعرفة...أبي الفاضل.

إلى رمز التضحية والحنان، وصاحبة الدعوات الصادقة التي كانت لي نبراساً يضيء عتمة الدرب...أمي الغالية.

إلى أخواتي وإخوتي، شركاء خطى النجاح ورفقاء مسيرة العلم والوفاء.

إلى كل من سكن الوجدان وحمل لنا في قلبه وُدّاً صادقاً، وإلى من شاركونا عناء المشوار الجامعي وشغف التحصيل العلمي...

أهدي ثمرة هذا الجهد الأكاديمي المتواضع.

الشكر و العرفان :

الحمد لله رب العالمين، حمد الشاكرين المستعينين، الذي أثار لنا دروب المعرفة، وأمدّنا بجميل الصبر والتوفيق لإتمام هذا العمل الأكاديمي، والصلاة والسلام على معلم البشرية الأوّل.

عملاً بالقاعدة الأخلاقية والمنهجية: «من لا يشكر الناس لا يشكر الله»، يطيب لنا أن نتقدم بأسمى معاني التقدير وخالص العرفان إلى الأستاذ المشرف الفاضل الدكتور سامي كعبش، الذي حظينا برعايته العلمية وتوجيهاته السديدة، والتي كان لأثرها البالغ وبصمتها المنهجية القيمة دورٌ أساس في تقويم هذا البحث وإخراجه في هذه الصورة.

كما نتوجه بوافر الشكر والامتنان إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة المحترمين، لتفضلهم بقبول قراءة هذا العمل وتقييمه، وإثرائه بملاحظاتهم العلمية القيمة التي سنعتز بها في مسارنا البحثي.

ويمتد الشكر موصولاً إلى كافة الأطقم الإدارية والإعلامية في مؤسسة الدراسة الميدانية، الذين قدموا لنا كافة التسهيلات لجمع المعطيات، وإلى كل الأساتذة الأجلاء الذين منحونا من فيض علمهم طيلة المشوار الجامعي.

إلى كل من مدّ لنا يد العون والمؤازرة، من قريب أو من بعيد، وجاد بنصيحة أو كلمة طيبة دفعت بهذا الجهد إلى النور... لكم منا أسمى عبارات الشناء والتقدير .

فهرس المحتويات :

الإهداء

الشكر

..... فهرس المحتويات

..... قائمة الجداول

..... قائمة الأشكال

1..... مقدمة

4-3 إشكالية الدراسة و تساؤلاتها الفرعية

4..... فرضيات الدراسة

5..... أهمية الدراسة

5..... أهداف الدراسة

7-6..... المفاهيم الأساسية للدراسة

9-8..... المقاربة المنهجية للدراسة

9..... الحدود المنهجية للدراسة

12-10..... الدراسات السابقة

13..... خطة الدراسة

الفصل الأول : الإعلام والسياسة العامة: مقارنة معرفية

تمهيد الفصل الأول	17
المبحث الأول: دراسة في مفهوم الإعلام	18-25
المبحث الثاني: دراسة في مفهوم السياسة العامة	26-36
المبحث الثالث : الفاعلون المؤثرون في السياسة العامة	37-42
خلاصة الفصل الأول.	43

الفصل الثاني: تأثير الإعلام على السياسة العامة في الجزائر و موقع التلفزيون الجزائري (قناة البرلمانية)

تمهيد الفصل الثاني	45
المبحث الأول: واقع الإعلام العمومي في الجزائر	46-51
المبحث الثاني: الإعلام و السياسة الإتصالية في الجزائر	52-59
المبحث الثالث : دور القناة البرلمانية العمومية في مرافقة السياسة العمومية في الجزائر	61-64

الجانب التطبيقي :

الجداول البسيطة	66-104
نتائج الدراسة	105-106
مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الفرضيات و التساؤلات المطروحة	107-108
خلاصة	109
خاتمة	111
قائمة المصادر و المراجع	113-116

121-117..... ملاحق

فهرس الجداول :

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
67	توزيع أفراد العينة حسب متغير سنوات الخبرة	الجدول رقم 01
68	توزيع أفراد العينة حسب متغير طبيعة الوظيفة	الجدول رقم 02
69	طبيعة المواضيع التي تناقشها القناة غالباً	الجدول رقم 03
70	المحتوى الغالب على طابع القناة	الجدول رقم 04
71	العوامل التي تساعد برأي المبحوثين على نشر الوعي السياسي عبر القناة	الجدول رقم 05
72	كيفية تقييم المبحوثين لمساهمة المحتوى السياسي للقناة البرلمانية في ترقية الوعي السياسي لدى المواطن.	الجدول رقم 06
74	مدى إدراك المبحوثين لموضوعية القناة في معالجة القضايا السياسية	الجدول رقم 07
75	مدى اعتماد القناة على مصادر متنوعة في التغطية	الجدول رقم 08
77	المصادر التي تعتمد عليها القناة في صياغة المحتوى	الجدول رقم 09
79	تصنيف الفئات الأكثر متابعة لمحتوى قناة البرلمانية	الجدول رقم 10
81	يبين ما إن كان يعتقد المبحوثين أن القناة تنجح في تبسيط الخطاب السياسي للجمهور	الجدول رقم 11
83	تقييم المبحوثين جودة التغطية الإعلامية للجلسات البرلمانية	الجدول رقم 12
84	تقييم المبحوثين لمساحة التعددية السياسية في القناة.	الجدول رقم 13
85	رأي المبحوثين نوع البرامج الحوارية الأقوى في قنواتهم	الجدول رقم 14

87	صدى التغطية الإعلامية لدى المؤسسات الرسمية	الجدول رقم 15
89	دور القناة في تبسيط وشرح السياسات العامة للمواطنين	الجدول رقم 16
91	دور التغطية الإعلامية في إيصال إنشغالات المواطنين لصناع القرار	الجدول رقم 17
92	مدى تأثير البرامج الحوارية في النقاش العمومي حول السياسات	الجدول رقم 18
94	دور القناة في تعزيز الشفافية في العمل الحكومي	الجدول رقم 19
96	دور القناة في تشكيل وتوجيه الرأي العام حيال القضايا السياسية	الجدول رقم 20
98	مواكبة القناة مختلف مراحل صنع القرار السياسي	الجدول رقم 21
99	ابرز التحديات المهنية التي تواجه الصحفي في القناة	الجدول رقم 22
101	مدى تأثير الطابع المؤسسي للقناة على حرية المعالجة الإعلامية	الجدول رقم 23
102	سبل تفعيل و تعزيز دور القناة في السياسات العامة	الجدول رقم 24
103	إستشراف المسارات المستقبلية	الجدول رقم 25

فهرس الأشكال:

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
67	توزيع أفراد العينة حسب متغير سنوات الخبرة	الشكل رقم 01
68	توزيع أفراد العينة حسب متغير طبيعة الوظيفة	الشكل رقم 02
69	طبيعة المواضيع التي تناقشها القناة غالبا	الشكل رقم 03
70	المحتوى الغالب على طابع القناة	الشكل رقم 04
71	العوامل التي تساعد برأي	الشكل رقم 05

	المبحوثين على نشر الوعي السياسي عبر القناة	
73	كيفية تقييم المبحوثين لمساهمة المحتوى السياسي للقناة البرلمانية في ترقية الوعي السياسي لدى المواطن.	الشكل رقم 06
74	مدى إدراك المبحوثين لموضوعية القناة في معالجة القضايا السياسية	الشكل رقم 07
76	مدى اعتماد القناة على مصادر متنوعة في التغطية	الشكل رقم 08
78	المصادر التي تعتمد عليها القناة في صياغة المحتوى	الشكل رقم 09
80	تصنيف الفئات الأكثر متابعة لمحتوى قناة البرلمان	الشكل رقم 10
81	يبين ما إن كان يعتقد المبحوثين أن القناة تنجح في تبسيط الخطاب السياسي للجمهور	الشكل رقم 11
83	يبين كيف يقيم المبحوثين جودة التغطية الإعلامية للجلسات البرلمانية	الشكل رقم 12
84	تقييم المبحوثين لمساحة التعددية السياسية في القناة.	الشكل رقم 13
86	رأي المبحوثين نوع البرامج الحوارية الأقوى في قناتهم	الشكل رقم 14
88	ما إن تتلقى القناة ردود فعل رسمية من الوزارات أو رئاسة الجمهورية أو البرلمان	الشكل رقم 15
90	ما إن كانت القناة تساهم القناة في شرح السياسات العامة للمواطن	الشكل رقم 16
91	دور التغطية الإعلامية في إيصال إنشغالات المواطنين لصناع القرار	الشكل رقم 17
93	مدى تأثير البرامج الحوارية في النقاش العمومي حول السياسات	الشكل رقم 18
95	دور القناة في تعزيز الشفافية في	الشكل رقم 19

	العمل الحكومي	
97	دور القناة في تشكيل وتوجيه الرأي العام حيال القضايا السياسية	الشكل رقم 20
98	مواكبة القناة مختلف مراحل صنع القرار السياسي	الشكل رقم 21
100	ابرز التحديات المهنية التي تواجه الصحفي في القناة	الشكل رقم 22
101	مدى تأثير الطابع المؤسسي للقناة على حرية المعالجة الإعلامية	الشكل رقم 23
102	سبل تفعيل و تعزيز دور القناة في السياسات العامة	الشكل رقم 24
104	يبين ما إن كان يرى المبحوثين أن الإعلام البرلماني سيزداد تأثيرا مستقبلا في الجزائر	الشكل رقم 25
42	النموذج الإتصالي للنظام السياسي	الشكل رقم 26

ملخص الدراسة :

تتناول هذه الدراسة موضوع دور الإعلام في توجيه السياسات العامة، من خلال دراسة حالة التلفزيون العمومي الجزائري، وبالتحديد قناة البرلمان الجزائرية، باعتبارها وسيلة إعلامية تهدف إلى نقل النشاطات البرلمانية ومرافقة القضايا المرتبطة بالشأن العام. وتأتي هذه الدراسة في ظل تزايد أهمية الإعلام في التأثير على الرأي العام ومتابعة القضايا السياسية والمؤسسية، حيث أصبح الإعلام عنصراً أساسياً في عملية الاتصال السياسي والتواصل بين المؤسسات والمواطن.

تهدف الدراسة إلى الكشف عن طبيعة الدور الذي تؤديه قناة البرلمان الجزائرية في معالجة القضايا السياسية ومرافقة السياسات العامة، إضافة إلى معرفة مدى مساهمتها في تعزيز الوعي السياسي وتقريب المواطن من المؤسسة التشريعية. كما تسعى الدراسة إلى تحديد حدود تأثير القناة في توجيه السياسات العامة، ومدى قدرتها على الانتقال من مجرد وسيلة لنقل الأخبار إلى فاعل إعلامي مؤثر في النقاش العمومي.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتم جمع البيانات من خلال استبيان وُجّه إلى مجموعة من الصحفيين العاملين بقناة البرلمان الجزائرية، بهدف التعرف على آرائهم حول طبيعة التغطية الإعلامية ودور القناة في معالجة القضايا المرتبطة بالسياسات العامة.

وقد ركزت الدراسة على عدة محاور أساسية، تمثلت في العلاقة بين الإعلام والسياسات العامة، ودور الاتصال السياسي في توجيه الرأي العام، إضافة إلى طبيعة المعالجة الإعلامية للقضايا السياسية داخل قناة البرلمان الجزائرية. وأظهرت نتائج الدراسة أن القناة تؤدي دوراً إعلامياً يركز أساساً على مرافقة النشاط البرلماني ونقل مختلف الجلسات والبرامج السياسية، بما يساهم في تعزيز الثقافة السياسية لدى الجمهور، إلا أن دورها في توجيه السياسات العامة يبقى محدوداً وغير مباشر، حيث يقتصر غالباً على التغطية الإعلامية والمرافقة الاتصالية للنشاطات الرسمية.

وتؤكد هذه الدراسة أهمية تطوير أداء الإعلام العمومي وتعزيز هامش المهنية والموضوعية في معالجة القضايا العامة، بما يسمح بزيادة فعاليته في النقاش العمومي وتحقيق تواصل أفضل بين المؤسسات والمواطن.

الكلمات المفتاحية: الإعلام، السياسات العامة، الاتصال السياسي، الرأي العام، التلفزيون العمومي الجزائري، قناة البرلمان الجزائرية، الإعلام العمومي، التوجيه الإعلامي.

Résumé:

Cette étude aborde le rôle des médias dans l'orientation des politiques publiques, à travers l'analyse du cas de la télévision publique algérienne, et plus précisément de la chaîne parlementaire algérienne, en tant que média visant à relayer les activités parlementaires et à suivre les questions liées à la vie publique. Cette étude s'inscrit dans un contexte où l'importance des médias dans l'influence de l'opinion publique et le suivi des questions politiques et institutionnelles ne cesse de croître, les médias étant devenus un élément essentiel du processus de communication politique et d'interaction entre les institutions et les citoyens.

L'étude vise à mettre en lumière la nature du rôle joué par la chaîne parlementaire algérienne dans le traitement des questions politiques et le suivi des politiques publiques, ainsi qu'à évaluer son contribution au renforcement de la conscience politique et au rapprochement du citoyen de l'institution législative. Elle cherche également à déterminer les limites de l'influence de la chaîne dans l'orientation des politiques publiques, ainsi que sa capacité à passer du simple statut de vecteur d'information à celui d'acteur médiatique influent dans le débat public.

Cette étude s'est appuyée sur une approche descriptive et analytique, et les données ont été recueillies au moyen d'un questionnaire adressé à un groupe de journalistes travaillant pour la chaîne parlementaire algérienne, dans le but de connaître leur opinion sur la nature de la couverture médiatique et le rôle de la chaîne dans le traitement des questions liées aux politiques publiques.

L'étude s'est concentrée sur plusieurs axes principaux, à savoir la relation entre les médias et les politiques publiques, le rôle de la communication politique dans l'orientation de l'opinion publique, ainsi que la nature du traitement médiatique des questions politiques au sein de la chaîne parlementaire algérienne. Les résultats de l'étude ont montré que la chaîne joue un rôle médiatique axé essentiellement sur l'accompagnement de l'activité parlementaire et la retransmission des différentes séances et émissions politiques, ce qui contribue à renforcer la culture politique du public, son rôle dans l'orientation des politiques publiques reste toutefois limité et indirect, se limitant le plus souvent à la couverture médiatique et à l'accompagnement communicationnel des activités officielles.

Cette étude souligne l'importance de développer les performances des médias publics et de renforcer le professionnalisme et l'objectivité dans le traitement des questions d'intérêt général, ce qui permettrait d'accroître leur efficacité dans le débat public et d'assurer une meilleure communication entre les institutions et les citoyens.

Mots-clés : médias, politiques publiques, communication politique, opinion publique, télévision publique algérienne, chaîne parlementaire algérienne, médias publics, orientation médiatique .

Abstract of the study:

This study examines the role of the media in shaping public policy through a case study of Algerian public television, specifically the Algerian Parliamentary Channel, as a media outlet dedicated to broadcasting parliamentary activities and covering issues related to public affairs. This study comes amid the growing importance of the media in influencing public opinion and covering political and institutional issues, as the media has become a fundamental element in the process of political communication and interaction between institutions and citizens

The study aims to reveal the nature of the role played by the Algerian Parliamentary Channel in addressing political issues and supporting public policy, as well as to assess the extent of its contribution to promoting political awareness and bringing citizens closer to the legislative institution. The study also seeks to determine the limits of the channel's influence in shaping public policy and the extent to which it can transition from being merely a news outlet to an influential media actor in public discourse.

The study employed a descriptive-analytical approach, and data were collected through a questionnaire administered to a group of journalists working at the Algerian Parliamentary Channel, with the aim of identifying their views on the nature of media coverage and the channel's role in addressing issues related to public policy.

The study focused on several key themes, including the relationship between the media and public policy, the role of political communication in shaping public opinion, and the nature of media coverage of political issues on the Algerian Parliamentary Channel. The study's findings revealed that the channel plays a media role primarily focused on covering parliamentary activities and broadcasting various sessions and political programs, thereby contributing to the promotion of political culture among the public; However, its role in shaping public policy remains limited and indirect, as it is mostly confined to media coverage and communication support for official activities

This study underscores the importance of improving the performance of public media and enhancing professionalism and objectivity in addressing public issues, thereby increasing its effectiveness in public discourse and fostering better communication between institutions and citizens.

Keywords: media, public policy, political communication, public opinion, Algerian public television, Algerian Parliamentary Channel, public media, media guidance .

مقدمة

مقدمة :

يعد الإعلام ركيزة أساسية في البناء الهيكلي للنظم السياسية المعاصرة، إذ يرتبط ارتباطاً وثيقاً بعملية الاتصال السياسي من خلال وظائفه الحيوية المتمثلة في المساهمة في صناعة القرارات ورسم السياسات العامة. فمن خلال نقل المعلومات، والتأثير في الرأي العام، وإبراز انشغالات المواطنين، يبرز الإعلام كأحد أهم الهياكل غير الرسمية المؤثرة في البيئة السياسية، وهي علاقة تفاعلية تحدد طبيعتها بالدرجة الأولى فلسفة النظام السياسي القائم.

وفي السياق الجزائري، شهد قطاع الإعلام تحولات جوهرية؛ فبعد مرحلة اتسم فيها الإعلام بطابع رسمي يخدم توجهات الدولة المركزية، انتقل إلى آفاق الانفتاح مع بروز التعددية السياسية والإعلامية. وفي هذا الإطار، يبرز التلفزيون العمومي الجزائري، وبالأخص القناة البرلمانية المتخصصة، كأداة فاعلة في نقل الخطاب السياسي وتغطية النشاطات المؤسساتية. فهي لا تكتفي بمجرد النقل، بل تسعى لتوضيح السياسات العامة وصناعة الاهتمام الشعبي بالقضايا الوطنية، مما يجعلها فاعلاً أساسياً في عملية بناء الوعي السياسي.

وتبعياً لهذه الهندسة البحثية، فقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى إطارين؛ إطار نظري ومفاهيمي يؤصل للعلاقة بين الإعلام والسياسات العامة، وإطار تطبيقي ميداني يتناول بالتحليل مخرجات الدراسة الميدانية الموجهة للطاقتين الإعلامي والتقني للقناة البرلمانية، ولتأطير هذه المسارات العلمية، يفتح البحث خطوته الأولى بالوقوف عند الإطار المنهجي للدراسة لمعالجة إشكالياتها وتحديد فرضياتها وأهدافها .

الإطار المنهجي

للدراصة

تمهيد الإطار المنهجي :

يقوم البناء العلمي الأكاديمي لهذه الدراسة على أرضية منهجية واضحة، تفكك الظاهرة المدروسة وتحدد المسارات التحليلية والنظرية للبحث. وبناءً على ذلك، يتضمن هذا الإطار المنهجي مجموعة من الخطوات والمحددات المرتبطة بهندسة البحث، والتي سيتم تفصيلها وفق النقاط التالية:

01. إشكالية الدراسة وتساؤلاتها الفرعية.

02. فرضيات الدراسة (العامة والجزئية) .

03. أهمية الدراسة

04. أهداف الدراسة .

05. أسباب اختيار الموضوع .

06. تحديد المفاهيم الأساسية للدراسة .

07. المقاربة المنهجية للدراسة .

08. الحدود المنهجية للدراسة .

09. الدراسات السابقة.

10. خطة الدراسة .

(1) إشكالية الدراسة :

تتأسس هذه الدراسة المنهجية على تتبع طبيعة الدور الوظيفي الذي تؤديه الوسيلة الإعلامية المتخصصة داخل البيئة السياسية الجزائرية؛ فإذا كان الإعلام العمومي قد انتقل تاريخياً من قوالب الخدمة المركزية إلى آفاق التعددية ومرافقة نشاطات المؤسسات الدستورية، فإن هذا الانتقال يفرض بالضرورة فحصاً علمياً لمدى تحول الأداء الإعلامي من مجرد التغطية التقريرية الكلاسيكية للنشاط التشريعي، إلى المساهمة الفعلية في نقاشات السياسة العامة وصناعة الوعي الجمعي حولها. وتزداد هذه المسألة أهمية بالنظر إلى طبيعة العلاقة التفاعلية بين القائمين بالاتصال في القنوات المتخصصة وبين النخب والجهاز التنفيذي، مما يجعل من فحص التحديات المهنية والمؤسسية أمراً ضرورياً لتحديد حجم التأثير الفعلي في البيئة السياسية.

ومن هذا المنطلق، تتمحور هذه الدراسة حول دور الإعلام في توجيه السياسات العامة، بهدف استكشاف جدلية التأثير والتأثر بين الوسيلة الإعلامية وعملية رسم السياسة في الجزائر، مع التركيز على تجربة القناة البرلمانية كنموذج رائد للدراسة والتحليل.

وبناءً على ما تقدم، نضع التساؤل المحوري الرئيسي التالي:

- إلى أي مدى يمكن اعتبار الإعلام العمومي في الجزائر فاعلاً مساهماً في توجيه صنع السياسات العامة؟

وينبثق عن هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية الموجهة للدراسة الميدانية:

التساؤلات الفرعية:

1. ما المقصود بالإعلام والسياسة العامة، وما هي طبيعة العلاقة الرابطة بينهما؟
2. كيف يتجسد مفهوم الاتصال السياسي كجسر بين المؤسسات الإعلامية وصناع القرار؟
3. ما هو واقع المنظومة الإعلامية في الجزائر في ظل التحولات السياسية الراهنة؟
4. كيف يمارس الإعلام تأثيره على صنع السياسات العامة في الجزائر، وما هي أبرز التحديات التي تحد من فاعليته؟
5. كيف تساهم القناة البرلمانية الجزائرية في مرافقة النشاط السياسي والبرلماني وتشكيل الوعي العام حوله؟

(2) فرضيات الدراسة :

أ. الفرضية العامة:

"يعد الإعلام العمومي في الجزائر فاعلاً أساسياً في توجيه السياسات العامة، من خلال قدرته على التأثير في الرأي العام ومرافقته المستمرة للنشاط السياسي الرسمي."

ب. الفرضيات الجزئية:

- توجد علاقة تكامل وطيدة ووظيفية بين المؤسسة الإعلامية وعملية صنع السياسة العامة في الجزائر.
- يرتبط مستوى فاعلية الإعلام في توجيه السياسات وصنع القرار بطبيعة وواقع المنظومة الإعلامية الجزائرية وبيئتها السياسية.
- تساهم التغطية الإعلامية المتخصصة للنشاط البرلماني (نموذج القناة البرلمانية) في رفع مستوى الوعي السياسي لدى المواطنين.

- تواجه وسائل الإعلام الجزائرية جملة من التحديات تجعل قدرتها على التأثير في السياسات العامة تنسم بالصعوبة والتقييد.
- تساهم القناة البرلمانية في تعزيز قيم الشفافية السياسية من خلال الرصد المستمر ونقل المداولات والنشاطات التشريعية للجمهور

(3) أهمية الدراسة :

تتجلى أهمية هذه الدراسة في المكانة الاستراتيجية التي يحتلها الإعلام باعتباره فاعلاً غير رسمي ومؤثراً حيوياً في صنع السياسات العامة في الجزائر، حيث تتيح لنا هذه الدراسة فرصة علمية متميزة لتشخيص واقع الإعلام الجزائري وقياس مدى تأثيره الفعلي في عملية صنع القرار السياسي. كما تسعى الدراسة إلى إبراز وتفكيك العلاقة التفاعلية المعقدة بين المنظومة الإعلامية والسياسات العامة، مع تسليط الضوء بشكل دقيق على جملة التحديات المهنية والتقنية التي تواجه وسائل الإعلام أثناء مساهمتها في رسم هذه السياسات، وذلك في ظل الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحكم عملها في البيئة الجزائرية.

إضافة إلى ذلك، تكتسب الدراسة أهمية خاصة من خلال تركيزها على تجربة القناة البرلمانية الجزائرية كنموذج متخصص في الجانب السياسي والتشريعي، وتوضيح دورها الجوهري في مرافقة نشاط السياسة العامة وتقريب المواطن من المؤسسة التشريعية، وذلك عبر نقل الجلسات والمناقشات البرلمانية بشكل مباشر، مما يساهم في تعزيز الشفافية وتفعيل الرقابة الشعبية وصناعة وعي سياسي مستدام لدى الجمهور.

(4) أهداف الدراسة :

1. تحديد المفاهيم الأساسية المرتبطة بالإعلام، الاتصال السياسي، والسياسات العامة.
2. رصد واقع الإعلام العمومي في الجزائر وتحليل قدرته على التأثير في مسارات صنع القرار السياسي.
3. فحص طبيعة المحتوى الذي تقدمه القناة البرلمانية ومدى نجاحها في مرافقة النشاط البرلماني.
4. استكشاف التحديات (المهنية، التقنية، والتنظيمية) التي تواجه الصحفيين في الإعلام البرلماني.

(5) أسباب اختيار الموضوع :

أ. الأسباب الموضوعية:

- الارتباط المباشر بالسياسة العامة، نظراً لتحول الإعلام إلى فاعل رئيسي في صياغة وتوجيه السياسات في الجزائر.
- حادثة تجربة "القناة البرلمانية" وضرورة دراستها كنموذج لمواكبة العمل التشريعي.
- سد الثغرة البحثية في المكتبة الجامعية الجزائرية المتعلقة بالإعلام والسياسات العامة.

ب. الأسباب الذاتية:

- الإهتمام الشخصي بتخصص الإعلام والاتصال السياسي.
- الرغبة في تقديم إضافة علمية حول دور الإعلام العمومي في ترقية الوعي السياسي

(6) تحديد المفاهيم الأساسية للدراسة :

• الإعلام :

أ. **التعريف اللغوي :** الإعلام لغةً هو الإخبار والإبلاغ والإفهام، ويُقصد به نقل الخبر أو المعلومة إلى الغير حتى يصبح على علم ودراية بها، وهو مشتق من كلمة "العلم" التي تدل على المعرفة والإدراك.¹

ب. **التعريف الاصطلاحي :** الإعلام هو نشر الحقائق والأخبار والآراء والأفكار بين جماهير الهيئة أو المؤسسة، سواء جماهيرها الداخلية أو الخارجية.

وعن الإعلام هناك تعريف يقول بأن الإعلام هو تلك الجهود الموجهة لتوصيل الأخبار والمعلومات الدقيقة، التي تركز على الصدق والصراحة عن السلع والخدمات أو الأفكار أو المنشآت أو غيرها في وسائل النشر المختلفة، نظير مقابل، بقصد مخاطبة عقول الجماهير ومساعدتها على تكوين رأيها والنهوض بها ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً. فالإعلام يخاطب عقول الجماهير ، معتمداً على الصدق والأساليب الأخلاقية، ومن ثم ، لم يعد الإعلام أداة في خدمة العلاقات العامة .

• **السياسة العامة:**

أ. **التعريف اللغوي :** لفظ السياسة العامة لفظ مشتق في اللغة الإنجليزية من لفظين: السياسة، وهنا ترتبط بوضع خطة أو برنامج عمل، يتضمن مجموعة أهداف

¹ مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، دار الدعوة، القاهرة، ج2، مادة "علم"، ص 624 .

ووسائل واليات، كما أنها برنامج عمل ناتج عن تفاعل عدة قوى، ومتغيرات اجتماعية وسياسية، واقتصادية، وثقافية.....الخ وهو برنامج غائي وهادف.

Politics: الواقع السياسي أو بيئة القرار

Public: العامة، أي تخص كل قضايا المجتمع ككل، بكل تفرعاته من قضايا اجتماعية سياسية، واقتصادية، وثقافية....الخ.

ب. **التعريف الإجرائي للسياسة العامة:** هي برنامج عمل هادف، يعقبه أداء فردي أو جماعي، في التصدي لمشكلة، أو لمواجهة قضية أو موضوع، والتي تطورها الأجهزة الحكومية، من خلال مسؤولياتها، علماً أن بعض القوى غير الحكومية أو غير الرسمية قد تسهم أو تؤثر في رسم وتطوير بعض السياسات العامة.

تنشأ **السياسة العامة** نتيجة وجود مشكلة عامة، تتطلب تدخلاً حكومياً، فالمشكلة هي جوهر السياسة العامة.²

• الرأي العام :

أ. **التعريف اللغوي :** يتكون مصطلح الرأي العام لغوياً من كلمتين؛ الأولى هي "الرأي" ويعني الحكم أو وجهة نظر الفرد المبنية على التجربة، والثانية هي كلمة "عام" وتشير إلى الجماعة؛ ومنه فإن الرأي العام يهتم بتوجهات الجماعة ككل لا بأراء الفرد المنعزل. وبناءً على ذلك، عرّفه الباحث "نعمة العبادي" بأنه: "رأي الجماعة التي تربطها رابطة الاعتماد المتبادل حول قضية جدلية تخص مصلحة، وربما مصير، تلك الجماعة".³

ب. **التعريف الإصطلاحي :** هو مجموع آراء الناس ووجهات نظرهم تجاه الحياة العامة، وفيما يخص شؤون الدولة وسعيها لخدمة الصالح العام، وفي وجوب أن تعمل الدولة أو الجماعات القومية والدولية على علاج شتى المسائل والمشكلات التي يقاسي منها الفرد والجماعة.⁴

• الإتصال السياسي :

أ. **التعريف اللغوي :** يتأسس مصطلح "الاتصال السياسي" لغوياً على شقين؛ الأول هو "الاتصال"، وتعود هذه اللفظة في اللغة العربية إلى الجذر (وَصَلَ)، وتأتي بمعنى وَصَلَ الشيء بالشيء يَصِلُهُ وَصْلاً أي أَبْلَغَهُ إِيَّاهُ، كما تعني رَبَطَهُ بِهِ، وعليه فإن الاتصال ينطوي لغوياً على معاني الربط والضم والجمع والإبلاغ.

² بن حاجد، مجاهد. السياسة العامة: تنظيم وتقوم. الطبعة الأولى، 1442هـ/2021م. الناشر غير محدد.

³ بن رجم، أحلام. (2020) وسائل الإعلام والاتصال وعلاقتها بالرأي العام في الجزائر مذكرة ماستر غير منشورة. جامعة 8 ماي 1945 قلالة ص 07.

⁴ العمري أحمد سويلم: الرأي العام والدعاية، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ص 06.

أما في اللغات الأجنبية، فإن كلمة (Communication) مشتقة من الأصل اللاتيني (Communis)، والتي تفيد معنى العام، أو الشائع، أو الإذاعة عن طريق المشاركة، بهدف خلق قاعدة مشتركة وفهم عام.

والشق الثاني هو "السياسة"، والتي تعني لغة القيام بأمر الناس بما يَصْلُحُهُمْ، كتدبير شؤون الدولة، وتنظيم العلاقات بين الدول، والاضطلاع بمشكلات القوم وتولي أمرهم والقيام بها.

ب. المفهوم الاصطلاحي: يشير الاتصال في عمومهِ اصطلاحاً إلى عملية انتقال وتبادل المعلومات، والأفكار، والرسائل التي تتم بين الأفراد والجماعات من خلال تعاملاتهم وتفاعلاتهم المشتركة.

وبدمج الشقين، فإن الاتصال السياسي بمفهومهِ الاصطلاحي يركز تحديداً على "البعد السياسي" في العملية الاتصالية؛ وهو يمثل ذلك التدفق الديناميكي للمعلومات، والرسائل، والآراء التي تدور حول تدبير شؤون الدولة، وتوجيه السياسات العامة، وإدارة النقاش الاجتماعي حول القضايا التي تخص السلطة والمواطن والمصلحة العامة للمجتمع⁵.

• التعريف الإجرائي للقناة البرلمانية الجزائرية:

يقصد بـ "القناة البرلمانية" إجرائياً في هذه الدراسة: تلك القناة التلفزيونية الموضوعاتية العمومية (التابعة لباقية التلفزيون الجزائري والتاسعة في ترتيبهِ)، والتي أُطلقت سنة 2022 لتكون فضاءً إعلامياً متخصصاً في معالجة الشأن البرلماني والسياسي في الجزائر، وعن طريقها يتم رصد آليات توجيه السياسات العامة والنقاشات التشريعية والدستورية عبر الاحتكاك المباشر بالفاعلين السياسيين ومناقشة قضايا الأمة (كقوانين الأحزاب والانتخابات)، تجسيدا لمبدأ الخدمة العمومية وترسيخاً للممارسة الديمقراطية.

7) المقاربة المنهجية للدراسة :

أ. منهج الدراسة : إنسجاماً مع طبيعة الموضوع المرتكز على رصد دور الإعلام العمومي المتخصص في معالجة وتوجيه السياسات العامة، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. وتكمن أهمية هذا المنهج في كونه لا يتوقف عند حدود جمع البيانات ووصف

⁵ جعفري، عبد الله. (2021) الاتصال السياسي عند السلطة والمعارضة في الأنظمة السياسية العربية: دراسة حالة الجزائر - مصر (2014 / 2019) [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. جامعة الجزائر 03 ص 21 .

الظاهرة بشكل سطحي، بل يمتد إلى تفكيك الممارسات المهنية للقائمين بالاتصال في القناة البرلمانية، وتفسير آليات ترتيبهم للأولويات Agenda-Setting في نقل النشاط التشريعي والحكومي، ثم ربط تلك المعطيات الميدانية بالخلفية النظرية للدراسة لتقديم استنتاجات علمية وموضوعية .

ب. مجتمع البحث : يتمثل مجتمع البحث في هذه الدراسة في كافة الصحفيين والممارسين الإعلاميين العاملين بالقناة البرلمانية الجزائرية. وقد جاء اختيار هذا المجتمع البشري بشكل قصدي، باعتبار أن هذه القناة موضوعاتية متخصصة بالدرجة الأولى في الشق البرلماني والسياسي وتغطية النشاط التشريعي في البلاد، وهو ما يربط هؤلاء الصحفيين ارتباطاً مباشراً وعضوياً بموضوع المذكرة الهادف إلى قياس دور الإعلام العمومي في معالجة وتوجيه السياسات العامة.

ت. عينة الدراسة : نظراً لخصوصية الموضوع الذي يستهدف فئة مهنية متخصصة داخل بنية المؤسسة، استندت الباحثة إلى العينة القصدية لاختيار المفردات التي تملك صلة مباشرة بإنتاج وصياغة المضامين والبرامج السياسية في القناة.

وقد وزعت استمارة الاستبيان على الطاقم الصحفي الممارس في الميدان، حيث استقرت العينة النهائية عند 15 صحفياً وصحفية. ويعزى هذا العدد المحدود إلى طبيعة القناة البرلمانية الجزائية باعتبارها قناة موضوعاتية فنية ومتخصصة تفتقر إلى الأعداد الضخمة من الموظفين مقارنة بالقنوات الإخبارية العامة، فضلاً عن طبيعة الالتزامات المهنية وضيق وقت الصحفيين داخل غرف الأخبار وأروقة البرلمان؛ ومع ذلك، فإنها تعتبر عينة ممثلة ونوعية قادرة على تقديم قراءة سوسيولوجية ومهنية صادقة حول آليات صناعة الأجندة الإعلامية و توجيه السياسات العامة .

(8) حدود الدراسة : تحدد هذه الدراسة الميدانية لمجموعة من الأطر و الحدود المنهجية التي تصبب مجالها و تمنع تشتت الموضوع و هي كالتالي :

أ. الحدود المكانية : اقتصر المجال المكاني للدراسة الميدانية على القناة البرلمانية الجزائرية ، باعتبارها المديرية المتخصصة التابعة للمؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري بالجزائر العاصمة، والتي تعنى بإنتاج وتغطية المضامين السياسية والتشريعي

ب. الحدود الزمانية : تحدد الحدود الزمنية للدراسة بالفترة المستغرقة في النزول الميداني وتطبيق أداة البحث؛ حيث امتدت فترة توزيع استمارة الاستبيان على عينة الصحفيين في القناة البرلمانية،

ثم جمعها، وتفرغ بياناتها ومعالجتها إحصائياً عبر نظام (SPSS) ، خلال شهري أبريل وماي من سنة 2026.

(9) الدراسات السابقة :

تُعدّ الدراسات السابقة مرحلةً أساسية في مسار البحث العلمي، إذ تمثل رصيّدًا معرفيًا واسعًا يُمكن الباحث من الإحاطة الشاملة بموضوع الدراسة، والاستفادة من النتائج التي توصّل إليها الباحثون السابقون. كما تُسهم هذه الدراسات في تشكيل خلفية نظرية ومنهجية أكثر ثراءً حول الموضوع، مما يساعد على توضيح المفاهيم المرتبطة بالمتغيرات محل الدراسة، وفهم طبيعة العلاقات القائمة بينها، وهو ما ينعكس إيجابًا على البناء النظري والتصميم المنهجي للبحث.

وعلاوة على ذلك، تتيح الدراسات السابقة للباحث إمكانية التعرف على نقاط القوة والقصور في الدراسات المتناولة للموضوع، الأمر الذي يُسهم في استبصار الصعوبات المحتملة وتجاوزها، وبالتالي توفير الوقت والجهد في إنجاز البحث. كما قد تساعد هذه الدراسات في إدخال متغيرات جديدة ذات قيمة علمية، أو إعادة اختبار نتائج سابقة للتحقق من مدى ثباتها وصلاحياتها، مما يعزز القيمة العلمية للبحث ويزيد من دقته وأهميته.

الدراسة الأولى : بوطويل سوسن 2009-2010 مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

نتائج الدراسة :

توصلت الدراسة إلى أن الصحافة الجزائرية عرفت تراجعًا واضحًا خلال فترات الأزمات الأمنية، مما أثر على أدائها المهني وأدى إلى ضعف التنظيم وانتشار ممارسات غير احترافية، وهو ما تسبب في توتر العلاقة بين وسائل الإعلام والنظام السياسي، وتراجع ثقة الجمهور في الإعلام.

كما بينت النتائج أن الصعوبات المهنية والاقتصادية (كالطباعة والتوزيع والإشهار وضعف الدعم) ساهمت في تبعية بعض وسائل الإعلام للسلطة السياسية أو للمال، مقابل غياب الاستقلالية المهنية، خاصة في الإعلام العمومي الذي أظهر دعمًا واضحًا للنظام السياسي.

وأوضحت الدراسة أيضًا أن قانون الإعلام لسنة 1990 غير كافٍ لتنظيم القطاع الإعلامي، مما ساهم في خلق اضطراب في العلاقة بين الإعلام والسلطة نتيجة غياب مقاربة تشاركية في صياغته.

الدراسة الثانية : مزواري صبرينة جراية محمود 2018-2019 مذكرة لنيل شهادة ماستر

نتائج الدراسة :

- ✓ ترى الدراسة بضرورة توفير إطار قانوني يوفر الحماية للمؤسسات الإعلامية بكل أشكالها يسمح لها بالتعبير عن آرائها وتوجهها بطريقة سليمة وحرّة، مما يضمن الشراكة الكاملة والمشاركة الحقيقية في رسم السياسات العامة، لذا فإن الصنع الجيد السياسية العامة في الجزائر لن يتم إلا من خلال التطبيق الفعلي لحرية الإعلام بمختلف آلياته.
- ✓ أن الاهتمام بالإعلام ضروري بالنسبة لرسم السياسة وصناع القرار إذ على الحكومة تشكيل لجنة من الخبراء بهدف متابعة مسار الإعلام لأنه سلاح ذو حدين ويجب وضع ضوابط له.
- ✓ ضرورة القيام بحملات تحسيسية لصناع القرار حول تأثير الإعلام في رسم السياسات لعامة من أجل تجنب سلبياته وكذلك العمل على تطويره و الحرص على استعماله من جانبه الايجابي.
- ✓ يعتبر الإعلام العامل الأساسي في تنشيط الحراك السياسي في المجتمع وبناء إطار فكري وثقافي يحقق الانسجام لجهود الإصلاح والتغيير السياسي.
- ✓ يعمل الإعلام على تأهيل الجمهور بالشكل الملائم للمشاركة السياسية من خلال نقل لحدث السياسي بدقة في نفس وقت حدوثه وعلى الواقع، وينتج عن ذلك مناخا ملائما للتغيير السياسي وتدعيم الوعي الجماهيري السياسي.
- ✓ يبرز دور الإعلام خاصة من خلال التركيز على مواضيع سياسية محددة دون أخرى، حيث يقوم بالتركيز على بعض الظواهر السياسية وإضعاف الاهتمام بظواهر أخرى والتعظيم عليها، مما يؤدي إلى انشغال الجماهير بتلك المواضيع وانقياد الرأي العام إليها، وتتضح هذه السياسية من خلال إثارة الشك السياسي لدى المجتمع حول قضية معينة أو شخصية من خلال التركيز السلبي عليها.
- ✓ ضرورة الاستفادة من تجارب وخبرات الدول المتقدمة في مجال الإعلام السياسي من خلال التواصل والاطلاع على أحدث المبتكرات العلمية والتقنيات الحديثة والاستفادة منها وكيفية تطبيق ما يتناسب منها.
- ✓ تعمل التغطية الإعلامية لوسائل الإعلام للشأن السياسي نوعا من المقارنة عند لجماهير بين الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي وواقع غيرها من الجماهير في دول أخرى وهذا ما يحدثه لدى الجماهير نوعا من التطلع السياسي نحو الواقع الأفضل للمشاهد من خلال وسائل الإعلام حيث تبدأ بالشعور بتخلف واقعها السياسي والاقتصادي والاجتماعي مما يشكل حافزا لتغيير ذلك الواقع وهذا ما تشهده الساحة الوطنية الآن من خلال الحراك الشعبي الذي يعتبر انتفاضة على الوضع المزري الذي تعيشه البلاد في مختلف مجالاتها .

✓ وأخيرًا، خلصت الدراسة إلى أن تأثير وسائل الإعلام في صناعة القرار والسياسات العامة يبقى محدودًا ومشروطًا بالبيئة السياسية والقانونية، حيث يؤدي ضعف الإطار المؤسسي والإعلامي إلى تقليص دور الإعلام في التأثير على الرأي العام وصناعة القرار، مع تأثير ذلك أيضًا بعوامل خارجية مرتبطة بالعولمة والهيمنة الإعلامية .

(10) خطة الدراسة : بناء على المقاربة المنهجية المعتمدة وفي سبيل الإجابة على

الإشكالية المطروحة، تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين رئيسيين على النحو التالي:

الفصل الأول: الإعلام والسياسة العامة: مقارنة معرفية.

المبحث الأول: دراسة في مفهوم الإعلام.

المطلب الأول: تعريف الإعلام ووظائفه المجتمعية.

المطلب الثاني: خصائص الإعلام .

المطلب الثالث: نظرية ترتيب الأولويات.

المبحث الثاني: دراسة في مفهوم السياسة العامة.

المطلب الأول: تعريف السياسة العامة ومستوياتها

المطلب الثاني: مراحل صنع السياسة العامة

المطلب الثالث: الفاعلون المؤثرون في السياسة العامة

المبحث الثالث: علاقة الإعلام و السياسة العامة .

المطلب الأول: دور الإعلام و إستراتيجياته في صياغة السياسة العامة .

المطلب الثاني: العلاقة الارتباطية بين الإعلام و السياسة العامة .

الفصل الثاني: تأثير الإعلام على السياسة العامة في الجزائر وموقع التلفزيون الجزائري (قناة البرلمانية).

المبحث الأول: واقع الإعلام العمومي في الجزائر.

المطلب الأول : نشأة وتطور الإعلام العمومي الجزائري.

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه الإعلام العمومي في الجزائر.

المبحث الثاني : الإعلام والسياسة الاتصالية في الجزائر.

المطلب الأول :علاقة الإعلام بالسياسة الاتصالية في الجزائر.

المطلب الثاني :وظائف الاتصال في توجيه السياسات العامة.

المبحث الثالث: دور قناة البرلمان العمومية في مرافقة السياسة العمومية في الجزائر.
المطلب الأول: نشأة القناة البرلمانية وخصائصها.

المطلب الثاني: آليات تغطية القناة للسياسات العامة.

المطلب الثالث : تقييم دور القناة في توجيه السياسات العامة.

الإطار النظري للدراسة

الفصل الأول

تمهيد الفصل الأول :

في قلب النقاشات المعاصرة حول ديناميات السلطة والمجتمع، يبرز الإعلام كلاعب محوري لا يمكن تجاهله في تشكيل السياسة العامة، تلك الأداة التي تحدد مسارات الحكم والتنمية. إن فهم هذه العلاقة المتبادلة بين الإعلام والسياسة ليس مجرد تمرين نظري، بل ضرورة عملية لتفسير التحولات الاجتماعية والسياسية التي نشهدها اليوم، خاصة في سياقاتنا العربية حيث يتداخل الخطاب الإعلامي مع صراعات الهوية والحكم. يسعى هذا الفصل الأول إلى بناء إطار معرفي متين يجمع بين التحليل النظري والتطبيقي، ليكشف عن كيفية تفاعل الإعلام مع آليات السياسة العامة، مستنداً إلى مقارنة معرفية تجمع بين النظريات الكلاسيكية والرؤى النقدية المعاصرة.

الفصل الأول: الإعلام والسياسة العامة: مقارنة معرفية

المبحث الأول: دراسة في مفهوم الإعلام

المطلب الأول: تعريف الإعلام ووظائفه المجتمعية

- **الإعلام لغة :** هو التبليغ والإبلاغ أي الإيصال، يقال: بلغت القوم بلاغاً أي أوصلتهم الشيء المطلوب، والبلاغ ما بلغك أي وصلك ⁶.
- **الإعلام :** هو الإخبار بالأحداث ونشر المعلومات والمعارف وانتقائها والتدقيق في صحتها بناءً على وجهة النظر في الحياة وعلى سياسة الدولة وحسب منهج تريوى معين ⁷.
- **التعريف الاصطلاحي :**
 - ✓ عرفه **فرنان تيرو** : الإعلام هو نشر الوقائع والآراء في صيغة مناسبة بواسطة ألفاظ أو أصوات أو صور و بصفة عامة بواسطة جميع المعلومات التي يفهمها الجمهور فهو في هذا التعريف يشير إلى العناصر التي تتم من خلالها عملية الإعلام ⁸.
 - ✓ و عن الإعلام هناك تعريف يقول أن الإعلام هو تلك الجهود الموجهة لتوصيل الأخبار والمعلومات الدقيقة، التي تركز على الصدق والصراحة عن السلع والخدمات أو الأفكار أو المنشآت أو غيرها في وسائل النشر المختلفة، نظير مقابل، بقصد مخاطبة عقول الجماهير ومساعدتها على تكوين رأيها والنهوض بها ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً. فالإعلام يخاطب عقول الجماهير ، معتمداً على الصدق والأساليب الأخلاقية، ومن ثم ، لم يعد الإعلام أداة في خدمة العلاقات العامة ⁹.
 - ✓ ومن هنا فإن " **J. folliet** - ج . فوليهي*
 - ✓ ذكر في تحديده لمفهوم الإعلام بأنه تبادل المعلومات والأفكار والآراء بين الأفراد، بحكم أن كل واحد من هؤلاء يسعى إلى تحقيق ما هو بحاجة إليه من هذه الأفكار والآراء بالطرق الممكنة والوسائل المتاحة لديه . وهو بذلك حصر مفهوم الإعلام في نطاق عملية تبادل المعلومات بين الأفراد، مستبعداً الوسيلة، التي يتم بها هذا التبادل. مما جعل : * **F. Balle**-
 - ف . بال** " في تحديده للمفهوم نفسه يضيف إلى عنصر تبادل المعلومات عامل الوسيلة

⁶ الدليمي، عبد الرزاق محمد. المدخل إلى وسائل الإعلام والاتصال. كلية الإعلام ص 17 - جامعة الشرق الأوسط.

⁷ الزبيدي، منذر صالح جاسم. دور وسائل الإعلام في صنع القرار السياسي.

⁸ الدليمي، ص 19.

⁹ الميلادي، عبد المنعم. الإعلام ص 12. مؤسسة شباب الجامعة، 40 ش د/ مصطفى مشرفة، الإسكندرية.

(التجهيزات)، التي تجعل هذه العملية ممكنة. خاصة في حالات التبادل لهذه المعلومات، عبر مسافات طويلة بين أطراف مختلفة.¹⁰

✓ تعريف العالم الألماني «أوتوجروت» الذي أورده الدكتور / عبد اللطيف حمزة في كتابه «الإعلام تاريخه ومذاهبه» يعتبر من أوضح تعاريف الإعلام وأكثرها انضباطاً فهو
○ يقول : «الإعلام هو التعبير الموضوعي لعقالية الجماهير ولروحها وميولها واتجاهاتها في نفس الوقت».¹¹

✓ «نشر للأخبار والحقائق والأفكار والآراء يتم التعبير عنها بطريقة مباشرة ، أو غير مباشرة ، في إطار موضوعي بعيد عن الهوى والغرض ، من خلال أدوات ووسائل محايدة ، يهدف إتاحة الفرصة للإنسان للوقوف على الأخبار والحقائق والأفكار والآراء ، ليكون قادراً على تكوين فكره الخاص به الذي يمكنه من اتخاذ الموقف الذي يراه ملانها» .¹²

وظائف الإعلام :

✓ الإعلان و الدعاية : تلعب وسائل الإعلام دوراً مهماً في تعريف الناس بالسلع والخدمات الجديدة التي يحتاجونها، كما تساعد في تنشيط الاقتصاد من خلال نشر معلومات عن فرص العمل والإعلانات الخاصة بالتوظيف والمناقصات وغيرها. ونظراً لتنوع وسائل الإعلام مثل الصحافة والتلفزيون والإذاعة، فقد أصبحت وسيلة أساسية لعرض المنتجات والابتكارات الجديدة، مع شرح خصائصها وفوائدها وأسعارها للجمهور بشكل واضح.¹³

✓ زيادة الثقافة و المعلومات : التنقيف هو دور تقوم به وسائل الإعلام من خلال زيادة معارف الأفراد وتوسيع ثقافتهم، حيث يتعلم الشخص معلومات وأفكاراً جديدة بشكل مستمر من خلال ما يشاهده أو يسمعه أو يقرأه في حياته اليومية. وقد يكون هذا التعلم بطريقة غير مباشرة وعفوية، مثل متابعة البرامج أو قراءة الإعلانات واللافتات، كما قد يكون بطريقة مقصودة ومنظمة من خلال برامج موجهة تهدف إلى توعية الناس وإرشادهم.

✓ تطوير مفاهيمنا عن الذات : تسهم وسائل الإعلام في تشكيل فهمنا لأنفسنا، فهي لا تساعدنا فقط على معرفة العالم من حولنا، بل تجعلنا أيضاً نعيد النظر في أفكارنا عن ذاتنا. فالمعلومات والصور التي نتلقاها من الإعلام تتداخل مع تجاربنا وملاحظاتنا عن الآخرين، مما يؤثر في

¹⁰ بن مرسل، أحمد. مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال. الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية - جامعة الجزائر، ص 15.

¹¹ سقر، محمود محمد. الإعلام موقف. الكتاب العربي السعودي، الطبعة الأولى، تمامة.

¹² سقر، محمود محمد. الإعلام موقف نفس المرجع السابق.

¹³ الدليمي، عبد الرزاق محمد. المدخل إلى وسائل الإعلام والاتصال. كلية الإعلام - جامعة الشرق الأوسط ص 25 .

الطريقة التي نرى بها أنفسنا ودورنا في المجتمع. كما أننا أحياناً نتخيل أنفسنا مكان الشخصيات التي نتابعها، ومن خلال هذا التفاعل نبني تصوراتنا عن العلاقات الاجتماعية وما يمكن أن نفعله في المواقف المختلفة.

✓ **استكشاف الواقع :** يساعدنا الإعلام على فهم الواقع من خلال ما يعرضه من أحداث وقصص وتجارب مختلفة، حيث نطلع على حياة الناس في مواقف متنوعة، سواء كانت حقيقية أو تمثيلية. وعندما نتابع هذه المحتويات نتخيل أنفسنا أحياناً في نفس الظروف، مما يجعلنا نفهم المواقف بشكل أعمق ونكوّن أفكاراً عن كيفية التصرف فيها. كما يساهم هذا التفاعل مع ما نراه ونسمعه في تشكيل نظرنا للحياة والعلاقات مع الآخرين.¹⁴

المطلب الثاني: خصائص الإعلام

✓ **المشاركة والانتشار الواسع:** يحول الإعلام و خاصة الإعلام الجديد كل فرد إلى وسيلة إعلامية قائمة بذاتها، يمكنها نشر المحتوى بسهولة دون الحاجة إلى اتفاقيات رسمية. كما يتيح تخزين المحتوى ومشاركته عبر منصات متعددة بكل يسر.

✓ **التفاعلية وثنائية الاتصال:** على عكس الإعلام التقليدي الذي يعتمد على التلقي السلبي (أحادي الاتجاه)، يتيح الإعلام الجديد تواصلاً تفاعلياً بين الطرفين. وهذا يمنح المتلقي شعوراً بالمشاركة في صناعة المحتوى، ويعزز احترامه لمقدمه، كما يتيح طرح الأسئلة والحصول على إجابات فورية، مما يضاعف التأثير ويبني الولاء.

✓ **التزامن والآنية (الفورية):** يتجاوز الإعلام الجديد حدود الزمن التي يفرضها الإعلام التقليدي (كالانتظار لنشرة الأخبار أو صدور الصحيفة). فهو يتيح للجمهور متابعة الأحداث لحظة بلحظة، والاطلاع على الأخبار فور وقوعها عبر أدوات وتقنيات متنوعة، مثل متابعة أشخاص أو مواضيع معينة.

✓ **اتساع نطاق التغطية وتأثيرها العابر للحدود:** المحتوى في الإعلام الجديد لا يبقى محصوراً، بل ينتشر بسرعة ويؤثر ويتأثر بالسياقات المحيطة. وقد بلغت قوة هذا التأثير حد جعل الحكومات (مثل الحكومة الأمريكية) تتدخل لضمان استمرارية عمل منصات التواصل (مثل تويتر) أثناء أحداث كبرى (مثل التي جرت في إيران) لضمان استمرار تدفق المعلومات.¹⁵

¹⁴ مكاي، حسن عماد وليلى، حسين السيد. الاتصال ونظرياته المعاصرة. الدار المصرية اللبنانية ص 72 .

¹⁵ الحصين، سامي بن عمر. الإعلام الجديد: خصائصه وأنماطه ودوره. مؤتمر الشباب المسلم والإعلام الجديد، مكة المكرمة ص 04 .

✓ **اندماج الوسائط:** يعتمد الإعلام الجديد على توظيف جميع وسائل الاتصال بشكل متكامل في منصة واحدة. ويشمل ذلك النصوص والصوت والصورة الثابتة والصورة المتحركة والرسوم البيانية ثنائية وثلاثية الأبعاد مما ينتج محتوى غنيا ومتكاملا.

✓ **التخزين والحفظ:** يتيح الإعلام للمتلقى إمكانية تخزين وحفظ الرسائل الاتصالية بسهولة، واسترجاعها في أي وقت لاحق. وهذه الخاصية تمثل إحدى المزايا المهمة التي تتيح للمستخدم العودة إلى المحتوى متى شاء، وتشكل أرشيفاً رقمياً ضخماً للمواد الإعلامية.¹⁶

المطلب الثالث : نظرية ترتيب الأولويات

➤ تعتبر نظرية ترتيب الأولويات أو وضع الأجندة من أبرز النظريات و أهمها في الإعلام قامت هذه النظرية بفضل الباحثين ماكسويل كومبس و دونالد شو من خلال دراستهما عام 1968 التي عالجت العلاقة بين ما تركز عليه وسائل الإعلام و ما يعتبره الجمهور المتلقي مهما .

مفهوم ترتيب الأولويات أو وضع الأجندة :

- **جايمس واتسون** عرفها بأنها مجموعة من الموضوعات عادة ما يكون ترتيبها حسب أهميتها
- ويعرفها (**Robert LaRose & Joseph Straubhaar**) على أنها قدرة وسائل الإعلام على تحديد القضايا المهمة .
- كما عرفها (**Stephen Batrosen**) بأنها: "العملية التي تبرز فيها وسائل الإعلام قضايا معينة على أنها قضايا مهمة، وتستحق ردود الحكومة والجمهور، من خلال إثارة انتباههم لتلك القضايا، بحيث تصبح ذات أولوية ضمن أجندتهم، وأن الفرد الذي يعتمد على وسيلة إعلامية ما ويتعرض لها سوف يكتف إدراكه وفقا للأهمية المنسوبة لقضايا تلك الوسيلة وموضوعاتها، وبشكل يتوافق واتجاه عرضها، وحجم الاهتمام الممنوح لها في تلك الوسيلة.¹⁷

نظرية ترتيب الأولويات : تدرس كيف تؤثر وسائل الإعلام على ما يراه الناس مهماً. فالإعلام لا يخبر الجمهور ماذا يفكرون، لكنه يحدد لهم القضايا التي يجب أن يهتموا بها من خلال التركيز عليها وتكرارها.

كلما زاد اهتمام وسائل الإعلام بموضوع معين، زادت أهميته في نظر الجمهور مقارنة بمواضيع أخرى لا تحظى بالتغطية. وترجع جذور هذه الفكرة إلى الباحث والتر ليبمان الذي أوضح أن الإعلام يساهم في تشكيل "الصور الذهنية" عن الواقع لدى الناس .¹⁸

¹⁶ الشميمري، فهد بن عبد الرحمن. خصائص الإعلام الجديد. التربية الإعلامية، ص 183-184، 19-2022.

¹⁷ حسونة، نسرین محمد عبده. نظريات الإعلام والاتصال: نظرية وضع الأجندة ونظرية تحليل الإطار الإعلامي. 1436هـ/2015م ص 04 .

¹⁸ مكاوي، حسن عماد وليلى، حسين السيد. الاتصال ونظرياته المعاصرة. الدار المصرية اللبنانية ص 288 .

قام الباحثان شاو ومارتن بتحديد أربعة أنواع رئيسية من الدراسات التي يمكن من خلالها قياس تأثير نظرية ترتيب الأولويات إعلاميًا، وهذه الأنواع هي:

❖ النوع الأول: المقارنة بين أولويات الإعلام وأولويات الجمهور

وفيه يتم قياس مدى تطابق القضايا التي تركز عليها وسائل الإعلام مع القضايا التي يرى الجمهور أنها مهمة. يعتمد هذا النوع على تحليل المضمون لوسائل الإعلام، إلى جانب المسح الاجتماعي لمعرفة اهتمامات الجمهور.

❖ النوع الثاني: تحليل العلاقة على المستوى الفردي

يركز هذا النوع على نفس فكرة النوع الأول (مقارنة أولويات الإعلام بالجمهور)، لكنه ينتقل من التحليل على المستوى العام (المجتمع ككل) إلى المستوى الفردي، أي دراسة كيفية تأثير الإعلام على أفراد محددين.

❖ النوع الثالث: دراسة قضية واحدة على مدار الزمن (المقارنة الزمنية)

هنا يدرس الباحث قضية واحدة بعينها (مثل البطالة أو التلوث) في وسائل الإعلام، ويقارنها باهتمام الجمهور بنفس القضية، ولكن عبر فترتين زمنيتين مختلفتين (مثلاً: قبل وبعد حملة إعلامية مكثفة) لقياس التغير في الاهتمام.

❖ النوع الرابع: تتبع القضية الواحدة لدى الأفراد

وهو أقرب إلى دراسة الحالة، حيث ينطلق البحث من الفرد كوحدة للتحليل، ويتتبع علاقة الفرد بقضية إعلامية واحدة بالتفصيل، ليفهم كيف تشكلت أولوياته تجاهها.¹⁹

العوامل المؤثرة في ترتيب الأولويات:

طبيعة القضايا : تنقسم القضايا إلى نوعين :

- قضايا ملموسة هي القضايا التي يعيشها الأفراد بشكل يومي مثل البطالة تأثير الإعلام هنا يكون ضعيف لان الأفراد يرونها أمام أعينهم.
- وقضايا مجردة و هي البعيدة عن حياة الناس اليومية و التي ليس للأفراد تجربة مباشرة معها و هنا يكون تأثير الإعلام قوي لأنها المصدر الوحيد للمعلومة.
- إذن الإعلام يتحكم في أولوياتنا أكثر حين نكون بعيدين عن الحدث، أما القضايا التي نعيشها فواقعنا هو المؤثر الأول.

¹⁹ المشاقبة، بسام عبد الرحمن. نظريات الاتصال. دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن.

أهمية القضايا :

هناك علاقة إيجابية بين اهتمام الجمهور بقضية معينة وبين وضعها في قائمة الأولويات. يعني كلما زاد اهتمام الناس بقضية، أصبحت أهم وأكثر حضوراً فالناس يهتمون بالقضايا التي تمسهم أو تخيفهم مباشرة .

الاتصال الشخصي :

فالنقاشات الشخصية تساعد في تحديد ما يراه الناس مهماً، وبالتالي تدعم دور الاتصال الشخصي في تشكيل أولويات الاهتمام إلى جانب الإعلام حيث ليس الإعلام وحده من يحدد ما نراه مهماً، بل أيضاً أحاديثنا اليومية مع الآخرين .

توقيت إثارة القضايا :

تأثير وسائل الإعلام في ترتيب أولويات الجمهور يزداد بشكل ملحوظ خلال الفترات الانتخابية مقارنة ببقية الفترات، حيث تتكثف التغطية الإعلامية وتتركز حول قضايا محددة مرتبطة بالسلوك التصويتي. وقد أكدت ذلك عدة دراسات، من بينها دراسة روبرتس التي تناولت دور التغطية الإعلامية في التنبؤ بسلوك التصويت، إضافة إلى دراسة بروسيس وواكييلنجر حول تأثير وسائل الإعلام في تشكيل الميول الانتخابية في ألمانيا.²⁰

أهمية نظرية وضع الأجندة :

(1) وفقاً (Sanchez) :

- تعطي وسائل الإعلام القوة لاختيار الأخبار التي نسمعها أو نراها وما هي الجوانب المهمة في هذه الأخبار .
- أن وسائل الإعلام من خلال هذه النظرية يمكن أن تستخدم في وضع أجندة الجمهور في مجالات عديدة.
- يعد وضع الأجندة مهم من الناحية السياسية، حيث إن أجندة الجمهور التي شكلتها وسائل الإعلام تؤثر في الأجندة السياسية، فمثلاً يحاول المرشحون أن يركزوا على القضايا التي يحتاج جمهور إلى سماعها وتحظى باهتمامه.

(2) أما (Matt Gleckler) يشير إلى أن لنظرية وضع الأجندة أهميتها الخاصة، وذلك لأن

الجمهور الذي يتأثر بأجندة وسائل الإعلام هو ذلك الجمهور الذي لديه رغبة في أن يشكل الإعلام أفكارهم ويحتاجون إلى توجيه بشكل مستمر، وهم أولئك الذين لديهم فضول لمعرفة الأخبار، فهم يتأثرون بما تقدمه وسائل الإعلام ويفكرون فيه، وهي بالتالي لا تقدم تفسيراً

²⁰ مكاي، حسن عماد ويلي، حسين السيد. الاتصال ونظرياته المعاصرة. الدار المصرية اللبنانية ص 293-295 .

لتأثيرات وسائل الإعلام على جميع أنواع الجمهور، وإنما تقدم تفسيراً لأسباب اعتقاد الجمهور في قضايا محددة.²¹

- **مراحل نظرية وضع الأجندة:** تمر عملية وضع الأجندة بعدة مراحل مترابطة تبدأ بمرحلة اختيار القضايا، حيث تقوم وسائل الإعلام بانتقاء موضوعات معينة من بين عدد كبير من الأحداث. ثم تأتي مرحلة إبراز القضايا، وفيها تمنح وسائل الإعلام بعض الموضوعات مساحة وتكراراً أكبر، مما يزيد من أهميتها في نظر الجمهور. بعد ذلك تأتي مرحلة إدراك الجمهور للأهمية، حيث يبدأ الأفراد في اعتبار القضايا التي ركزت عليها وسائل الإعلام قضايا أساسية. وأخيراً مرحلة التأثير في الأجندة العامة أو السياسية، إذ تنتقل أولويات الجمهور إلى صناع القرار، فتنعكس على النقاشات والسياسات العامة.²²

● الانتقادات الموجهة لنظرية وضع الأولويات:

تعرضت نظرية وضع الأولويات لعدد من الانتقادات، من أبرزها ما أشار إليه كاراجيه وزملاؤه، حيث لاحظوا تعدد الأساليب المنهجية المستخدمة في بحوث النظرية، إضافة إلى ضيق المجال الذي تتحرك فيه هذه الدراسات، إذ ركزت غالباً على نطاقات محدودة من القضايا. كما انتقدوا إغفال البعد التراكمي لتأثير وسائل الإعلام والتركيز على الآثار قصيرة الأمد، فضلاً عن ضعف الأسس النظرية التي تستند إليها بعض البحوث نتيجة تركيزها على موضوعات متخصصة بدلاً من دراسة مجالات الاهتمام العامة التي تنقلها وسائل الإعلام للجمهور.

ومن جانب آخر، أشار روجرز وديرنج إلى ضرورة تطوير بحوث وضع الأولويات من خلال الاهتمام بفهم العمليات المعرفية المصاحبة لعملية ترتيب الأولويات على المستوى الفردي، إضافة إلى وضع مؤشرات موضوعية لقياس بروز القضايا سواء على مستوى التغطية الإعلامية أو على مستوى إدراك الجمهور.²³

● الإجراءات المنهجية لوضع نظرية ترتيب الأولويات :

تتمثل الإجراءات المنهجية لتوظيف نموذج وضع الأجندة في ثلاثة مداخل رئيسية؛ يتمثل الأول في دراسة المضمون الاتصالي بعد نشره من خلال تحليل الخصائص الواقعية للأجندة الإعلامية، ويُعد تحليل المضمون الأداة الأساسية في هذا المدخل. أما المدخل الثاني فيقوم على دراسة آراء واتجاهات القائمين بالاتصال وحراس البوابة عبر المقابلات والاستبيانات، غير أن هذا المدخل يُعد أكثر ضيقاً

²¹ حسونة، نسرین. نظريات الإعلام والاتصال. شبكة الأولى ص 08 .

²² حسونة، نسرین. نظريات الإعلام والاتصال. شبكة الأولى نفس المرجع السابق ص 07.

²³ مكاي، حسن عماد وليلى، حسين السيد. الاتصال ونظرياته المعاصرة. الدار المصرية اللبنانية نفي المرجع السابق ص 298 .

لأنه يعتمد على تصورات قد لا تعكس الواقع بدقة. ويتمثل **المدخل الثالث** في دراسة بنية العمل الإعلامي من الداخل باستخدام الملاحظة بالمشاركة لرصد معايير الانتقاء والاستبعاد. كما اعتمدت الدراسات التي استندت إلى نظرية وضع الأجندة عدة مناهج، من أبرزها منهج يركز على تحديد العوامل المؤثرة في عملية وضع الأجندة مثل القادة السياسيين وجماعات الضغط والجمهور ووسائل الإعلام، ومنهج آخر يدرس تأثير بعض المشكلات الاجتماعية كالعنف والانحراف في تشكيل الأجندة.

وبذلك يتضح أن بحوث وضع الأجندة تنصب غالباً على تحليل قضية أو مجموعة قضايا بهدف قياس أولويات اهتمام الجمهور مقارنة بأجندة وسائل الإعلام، مع الأخذ في الاعتبار تأثير خصائص القائمين بالاتصال وطبيعة المؤسسة الإعلامية ونظام العمل وجماعات الضغط والأيدولوجيا السائدة في الوسيلة الإعلام.²⁴

²⁴ حسونة، نسرین. نظريات الإعلام والاتصال. شبكة الأولة نفس المرجع السابق ص 299 .

المبحث الثاني: دراسة في مفهوم السياسة العامة

المطلب الأول: تعريف السياسة العامة

دراسة موضوعات السياسة العامة تعتبر مهمة جداً، خصوصاً مع اهتمام العلماء بهذا المجال في الفترة الأخيرة. رغم الاهتمام الكبير بالسياسات العامة، ما زالت هناك اختلافات في تعريفها وفهمها، فمثلاً لا يوجد تعريف متفق عليه للسياسة العامة.

في البداية، كانت الدراسات التقليدية تركز على أفعال الحكومة فقط، بمعنى التعرف على سبب وجود الحكومة وبنيتها، ودراسة الدستور وشكل الدولة وتنظيم العلاقة بين السلطات الثلاث: التشريعية، التنفيذية، والقضائية. لكن مع تطور دراسة السياسة، بدأ الباحثون يهتمون بجوانب أوسع للسياسة العامة وتطبيقاتها في الواقع.

- عرفها **هارولد لاسويل** هي من يحوز على ماذا وكيف ومتى من خلال نشاطات تتعلق بتوزيع الموارد والمكاسب والقيم والمزايا المادية والمعنوية وتقاسم الوظائف والمكانة الاجتماعية بفعل ممارسة القوة أو النفوذ.
- وتوسع **مارك ليندنبرك** و **بنيامين كروسبي** حيث عرفت السياسة العامة من منطلق براغماتي يخضع لعمليات الأخذ والجدب والمساومات من أنها عملية نظامية تحظى بمميزات ديناميكية للتعبير عن المبادلة والمساومة للتعبير عن يحوز على ماذا ومتى وكيف؟ كما تعبر عن ما أريد؟ ومن يملكه؟ وكيف يمكن أن يحصل عليه؟²⁵
- **السياسة العامة:** هي برنامج عمل هادف، يعقبه أداء فردي أو جماعي، في التصدي لمشكلة، أو لمواجهة قضية أو موضوع، والتي تطورها الأجهزة الحكومية، من خلال مسؤولياتها، علماً أن بعض القوى غير الحكومية أو غير الرسمية قد تسهم أو تؤثر في رسم وتطوير بعض السياسات العامة.
- تنشأ السياسة العامة نتيجة وجود مشكلة عامة، تتطلب تدخلاً حكومياً، فالمشكلة هي جوهر السياسة العامة.²⁶
- السياسة العامة، بمختلف مستوياتها المتمثلة في الإعداد، والتنفيذ، والتقييم، هي في أبسط مدلولاتها، حسب **James Anderson** ثلاثة متغيرات أساسية، وهي تباعاً: السلوك، والفاعل الرسمي (أو الفواعل بصيغة الجمع)، ومجال النشاط العام.
- ولتوضيح هذه المتغيرات،

²⁵ الفرداي، فهمي خليفة. السياسة العامة: منظور كلي في البنية والتحليل. دار المسيرة، عمان ص 32.

²⁶ بن حاجد، مجاهد. السياسة العامة: تنظيم وتقييم. الطبعة الأولى، 1442هـ/2021م ص 24.

فهو يربط بينها كما يلي: [السياسة العامة] هي فعل مستقر نسياً وهادف، يقوده فاعل أو مجموعة من الفواعل للتعامل مع مشكل ما، أو مطلب ما.²⁷

المطلب الثاني : مراحل صنع السياسة العامة

أولاً : تحديد المشكلة :

تولي دراسات السياسات العامة اهتماماً أقل بتحليل المشكلات العامة، إذ تنطلق غالباً من وجود المشكلة دون التوسع في مناقشة أبعادها. كما يرى بعض الباحثين أن تحليل المشكلات العامة لا يُعد من صميم اهتمام علماء السياسة. غير أن التحليل السياسي الذي يتجاهل طبيعة المشكلة العامة ومكوناتها يظل تحليلًا ناقصاً فاهمية فهم طبيعة المشكلة تكمن في أنها تساعد على تحديد أسلوب صنع السياسة الملائم، خاصة من حيث كونها مشكلة داخلية أو خارجية، كما أن إعداد السياسة وتنفيذها يتطلبان توفر معلومات دقيقة حول مضمون المشكلة الأصلية، حتى يمكن تقييم مدى فاعلية السياسات. وعليه، يمكن تعريف المشكلة في سياق رسم السياسات العامة بأنها ظرف أو وضع يثير شعوراً بالحاجة أو عدم الرضا لدى الأفراد أو الجماعات، ويدفعهم إلى المطالبة بتدخل السلطات العامة من أجل تقديم الحلول²⁸.

²⁷ بوزورين، نجوة. المطبوعة البيداغوجية: مقدمة لطلبة السنة الأولى ماستر - تحليل السياسات العامة. السنة الجامعية 2020/2021 ص 6.

²⁸ أندرسون، جيمس. صنع السياسات العامة. ترجمة: عامر الكبيسي. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ص 77.

ثانيا : مرحلة جمع المعلومات و الأدلة :

في هذه المرحلة يتم الاعتماد على الأدلة والمعطيات المتوفرة من أجل مساعدة صانعي القرار على اختيار أفضل الحلول للمشكلة المطروحة. حيث يتم جمع البيانات من الدراسات والبحوث والإحصاءات، ثم تحليلها لمقارنة البدائل المختلفة ومعرفة نتائج كل بديل قبل اعتماده. كما يشارك في هذه المرحلة خبراء وباحثون وإدارات حكومية، إضافة إلى دور وسطاء المعرفة الذين يساهمون في تبسيط المعلومات وتقديمها بطريقة واضحة تساعد على استخدامها في اتخاذ القرار. وتكمن أهمية هذه المرحلة في أنها تجعل السياسة أكثر دقة وفعالية لأنها تقوم على معلومات واقعية وليس فقط على التقديرات. وبالتالي تمثل هذه المرحلة خطوة أساسية تربط بين تحديد المشكلة واختيار الحل الأنسب، مما يساهم في تحسين جودة السياسات العامة وتحقيق أهدافها²⁹.

ثالثا : مرحلة صياغة السياسات :

يتم النقاش في هذه المرحلة حول طبيعية المشكلة و اسبابها و معرفة مواقف الفاعلين الأساسيين و الآليات التي ستصاغ بها السياسة . و هي تمثل بداية إيجاد حل للمشكلة عن طريق تحديد مجموعة من الاقتراحات الأولية مبنية على المعلومات السابقة . و يتم خلالها وضع مقترحات أو برامج عمل أولية لمواجهة المشكلة. ويمكن النظر إليها من خلال خطوتين أساسيتين: الأولى تحديد ما ينبغي فعله والنظام أو الأسلوب الأنسب للتعامل مع المشكلة، والثانية إعداد مسودة السياسة أو القوانين أو القواعد الإدارية التي توضح كيفية التطبيق. وتبدأ عملية الصياغة عادة إما من السلطة التنفيذية أو السلطة التشريعية، ولا توجد قاعدة واحدة تنطبق على جميع الدول، إذ يختلف ذلك حسب النظام السياسي. وفي الدول الديمقراطية غالبًا ما تنتهي هذه المرحلة بمنح السياسة الشرعية من خلال المصادقة على القوانين. كما يشارك في صياغة السياسة عدد من الفاعلين، سواء مؤسسات رسمية أو غير رسمية، مثل الرئيس ومساعديه والإدارة التنفيذية الذين يقدمون المقترحات الأولية، إضافة إلى اللجان الاستشارية والخبراء وأفراد من القطاع الخاص، إلى جانب أعضاء السلطة التشريعية الذين لهم دور مهم في مناقشة المقترحات وتعديلها³⁰.

²⁹ المعهد العربي للتخطيط. دليل بناء السياسات العامة. يوليو 2024 ص 14 .

³⁰ بن حاجد، مجاهد. السياسة العامة: تنظيم وتقييم. الطبعة الأولى، 1442هـ/2021م نفس المرجع السابق ص65 .

رابعاً: مرحلة اتخاذ وإقرار السياسة العامة :

تمثل مرحلة إقرار السياسة العامة مرحلة مهمة حيث يتم فيها الانتقال من مرحلة التقييم والمفاضلة إلى مرحلة الاختيار النهائي للبديل الأنسب. وتعتمد هذه المرحلة على منهجية تحليلية واضحة تضمن سلامة الاختيار وموضوعيته، من خلال عدة خطوات رئيسية:

1) تقدير تكاليف وفوائد البدائل المطروحة :

تعد عملية تقدير التكاليف والفوائد لكل بديل من البدائل المقترحة خطوة أساسية في مرحلة إقرار السياسة العامة. ويمكن الاعتماد في هذه العملية على نماذج المحاكاة التي تساعد في التنبؤ بالنتائج المتوقعة والسلوكيات المحتملة بناءً على المؤشرات والاتجاهات السابقة. ويسهم استخدام التقنيات الحاسوبية والبرامج المتخصصة في تحليل التكاليف في توفير تقديرات دقيقة حول الكلفة المتوقعة لكل بديل، مما يدعم عملية اتخاذ القرار المبني على أسس علمية سليمة.

2) المفاضلة بين البدائل وفق معايير محددة :

تتم عملية المفاضلة بين بدائل السياسة العامة بالاعتماد على مجموعة من المعايير الرئيسية التي تضمن تحقيق التوازن بين مختلف الاعتبارات المتعلقة بالسياسة المقترحة. وتتمثل أبرز هذه المعايير فيما يلي:

- **مقياس التكاليف:** ويقصد به تقدير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ كل بديل.
- **مقياس الموارد:** ويتمثل في قدرة البديل على استغلال الموارد المتاحة (البشرية والمادية والتقنية) بكفاءة وفعالية.
- **مقياس المخاطر:** ويتعلق بتقييم مستوى المخاطر والتحديات المحتملة المصاحبة لتنفيذ كل بديل.
- **مقياس نطاق المعالجة:** ويقصد به مدى شمولية البديل في معالجة المشكلة، سواء كانت معالجة جزئية أو كلية.
- **مقياس التوافق والانسجام:** ويتعلق بمدى اتساق البديل المقترح مع السياسات العامة الأخرى القائمة أو المستقبلية.

وتتحدد أولوية الاختيار بناءً على هذه المعايير، فقد يكون الترتيب لصالح البديل الأقل كلفة، أو الأكثر فعالية، أو الأقل تأثيراً اجتماعياً، وذلك حسب طبيعة المشكلة والأولويات المحددة لها.

3) ضمانات اختيار البديل الأنسب :

لضمان سلامة عملية الاختيار وموضوعيتها، ينبغي التأكد من توفر مجموعة من الضمانات الأساسية التي تدعم مناسبة البديل المقترح، وتتمثل في:

- **وضوح المعايير المستخدمة:** حيث تستند عملية اختيار البديل إلى معايير واضحة وقابلة للقياس، مدعومة بالأدلة والبيانات التي تبرر هذا الاختيار.

- **موضوعية عملية الاختيار:** حيث تتم المفاضلة بين البدائل بشكل موضوعي ومنطقي، بعيداً عن أي تحيز أو انحياز لبديل معين.
 - **قابلية البديل للتنفيذ والمتابعة:** حيث يكون البديل الذي تم اختياره مقنعاً لأصحاب القرار والجهات المعنية، وقابلاً للتطبيق والمتابعة والتقييم على أرض الواقع.³¹
- المطلب الثالث: الفاعلون المؤثرون في السياسة العامة**

تتميز السياسة العامة بتعدد الأطراف المؤثرة، حيث تشارك في رسمها فواعل رسمية و غير رسمية تتداخل أدوارها و مدى تأثيرها .

الفاعلون الرسميون: هم الأفراد الذين يملكون الصلاحيات القانونية الرسمية التي تخولهم للمشاركة في صياغة السياسة العامة و هم الأشخاص المخولون قانونياً باتخاذ القرارات التي تترجم إلى سياسات و هؤلاء الفاعلون يتأثرون بقيادة الأحزاب و جماعات الضغط التي تسعى لتوجيه القرارات لصالحها .³²

1. السلطة التشريعية :

تتمثل العلاقة بين السياسة العامة و السلطة التشريعية في أن هذه الأخيرة تقوم بوضع القوانين و التشريعات لصياغة السياسات .

- يكمن دور السلطة التشريعية في أهمية مكانتها المتمثلة في المؤسسة التمثيلية المسؤولة عن صنع السياسات العامة و الرقابة على تنفيذها و يبرز دورها كفاعل رسمي من خلال من تؤديه من دور تشريعي و رقابي و مالي.³³

- يكمن دور السلطة التشريعية في أهمية مكانتها المتمثلة في المؤسسة التمثيلية المسؤولة عن صنع السياسات العامة و الرقابة على تنفيذها و يبرز دورها كفاعل رسمي من خلال من تؤديه من دور تشريعي و رقابي و مالي.

- و تقوم السلطة التشريعية بوظائف أخرى تتمثل في النقاشات في الجمعيات التشريعية لتبلور تصورات المواطنين حول قوانين و إجراءات النظام السياسي إلى جانب القضايا السياسية إلى جانب هذا فان السلطة التشريعية تقوم بوظائف تتمثل في :

³¹ المعهد العربي للتخطيط. دليل بناء السياسات العامة. يوليو 2024 نفس المرجع السابق ص 28 .

³² أندرسون، جيمس. صنع السياسات العامة. ترجمة: عامر الكبيسي. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ص 55 .

³³ زريق، نقيسة. صنع السياسة العامة في الجزائر بين هيمنة السلطة التنفيذية وهامش تدخل التشريعية. المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 06، العدد 02، 2021، ص 18-10.

- **دور التشريع :** فيتمثل دور السلطة التشريعية في السياسة العامة من خلال أنها تقوم بتشريع القوانين أو إلغائها أو طلب إجراء تعديل عليها و أيضاً تضع القواعد التي تنظم أوجه الحياة السياسية
- **الدور المالي :** يتمثل دورها هنا من خلال تحديد الميزانية و تحديد حجم النفقات و أخذ التدابير اللازمة لتحصيل إيرادات عالية لتغطية عجز الميزانية عن طريق الضرائب مثلاً :
- **الدور الرقابي :** فالسلطة التشريعية تقوم بمتابعة السياسات بعد تنفيذها و تقييمها لحماية مصالح المواطنين .
- و لكي تستطيع السلطة التشريعية أن تقوم بدورها الفاعل في صنع السياسة العامة لابد لها من التشاور من بعض الفاعلين الغير رسميين كمنظمات المجتمع المدني و القطاع الخاص
- و أيضاً يتطلب منها الأمر ضمان تحقيق الأهداف بإشراك المواطنين و الشمولية و تأكد من عدم تأثر استمرارية السياسات العامة على المدى القصير أو الطويل بالتغيرات الداخلية السياسية³⁴
- 2. **السلطة التنفيذية :** هي الركيزة الأساسية لفاعلية الحكومة حيث تعتمد عليها الحكومة في تولي قيادة عملية صنع السياسة العامة و رسمها و تنفيذها و تلعب دوراً محورياً في توجيه العمل الحكومي و التشريعي .³⁵
- تقوم السلطة التنفيذية بتنفيذ القوانين التي تصدرها السلطة التشريعية و يتمثل دورها في رسم السياسات العامة من خلال أن العمل الحكومي يعتمد بدرجة كبيرة على في إعداد السياسات و توجيهها ففي العديد من الأنظمة، خاصة الرئاسية، يتولى رئيس الدولة قيادة العملية التنفيذية ويؤثر كذلك في العملية التشريعية، مما يمنحه قدرة واسعة على توجيه السياسات. كما يتدخل الرئيس أحياناً لضمان عدم تعطيل إقرار السياسات، إضافة إلى امتلاكه صلاحيات مهمة في مجالات مثل السياسة الاقتصادية والخارجية والعسكرية، وهو ما يعزز مكانة السلطة التنفيذية كمحرك رئيسي لصنع السياسات العامة .
- و يتمثل دور السلطة التنفيذية في صنع السياسة العامة في المجالات الآتية :
- **السلطة التنفيذية هي الأساس في رسم وتشكيل سياسات الدولة.** هي التي تضع خطط التنمية وتقترح حلولاً للمشاكل الحالية أو المستقبلية، وتحدد الأولويات المهمة للبلد. باختصار، هي التي تطرح برنامجها للحكم.

³⁴ المنظمة العربية للتنمية الإدارية. مقاربات نظرية في السياسات العامة. د. فائق مثنى العبيدي، جامعة الدول العربية ص 73 .

³⁵ بن حاجد، مجاهد. السياسة العامة: تنظيم وتقييم. الطبعة الأولى، 1442هـ/2021م ص 42 .

- **في الخارج** هي المسؤولة عن العلاقات مع باقي الدول و تعقد الاتفاقيات الدولية وتقرر إقامة السفارات وإرسال سفراء لتمثيلنا.
 - **في الداخل** تتولى مسؤولية الأمن والدفاع. رئيس الحكومة أو رئيس الدولة هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، ويتخذ القرارات الحساسة في هذا المجال.
 - تتمتع بالقدرة على متابعة تنفيذ القرارات بفضل الأجهزة و الخبراء التي تمتلكهم .
 - لا يقتصر دور على التنفيذ بل تمتلك دور في صنع القوانين هذه القوانين هي التي تعطي الشرعية للسياسات العامة.
 - تستخدم السلطة التنفيذية وسائل الإعلام والثقافة لتوعية الناس بالمشاريع والقرارات. تسعى إلى شرح سياساتها وكسب تأييد الرأي العام لها .³⁶
- 3. السلطة القضائية:** هي تلك الأجهزة والمؤسسات القانونية (مثل المحاكم) المسؤولة عن تطبيق القوانين والفصل في النزاعات. ورغم أن القضاة ليسوا سياسيين، إلا أن لهم دور مهم في صنع السياسات العامة من خلال تفسير القوانين وشرحها للناس ، والتأكد من أن هذه السياسات لا تتعارض مع الدستور. كما أن المحاكم تعمل كوسيط بين واضعي السياسات والمواطنين الذين يطبقونها، وذلك بتوضيح معنى القوانين وما هو مطلوب من الناس تجاهها.³⁷
- يتمثل دورها في ممارسة الرقابة القضائية على أعمال الإدارة و توفر حماية للحقوق و الحريات ضد كل تعسف من جهة الإدارة و تكشف أي أعمال تصدر عن الحكومة و تتعارض مع الدستور و فاعلية الرقابة القضائية مرتبط باستقلال القضاء و مهنيته .
 - كما تمارس السلطة القضائية دورا مؤثرا في رسم السياسات العامة و يظهر ذلك في الواقع بقرارات المحاكم الدستورية التي تمثل السياسة العامة ، و تفسير الدستور الذي بدوره هو سياسة عامة .
 - و السلطة القضائية تقوم ب مراقبة القوانين و السياسات العامة و وتتأكد إن كانت تتوافق مع الدستور أم لا. إذا وجدت قانونا يخالف الدستور، يحق لها إلغاؤه أو اعتباره كأن لم يكن. بهذا الشكل تؤثر على السياسات العامة للدولة.
 - رغم أن القضاة ليسوا سياسيين، إلا أن المحاكم (خاصة العليا) تشارك في صنع السياسة العامة من خلال تفسيرها للقوانين الجديدة وتوضيحها للمواطنين.

³⁶ المنظمة العربية للتنمية الإدارية. مقاربات نظرية في السياسات العامة. د. فائق مثنى العبيدي، جامعة الدول العربية نفس المرجع السابق ص 77.

³⁷ الفهداوي، فهمي خليفة. السياسة العامة: منظور كلي في البنية والتحليل. الطبعة الأولى، 1422هـ/2001م، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ص 217 .

- السلطة القضائية تلعب دور الوسيط بين واضعي السياسة (الحكومة والبرلمان) وبين مطبقيها والمواطنين. هي تشرح وتفسر المقصود من السياسات بشكل قانوني
- المحاكم تتابع بشكل مستمر كيف يتم تنفيذ السياسة العامة، وتقيمها حتى نضمن أنها تحقق الصالح العام.³⁸

الجهاز الإداري :

- الأجهزة الإدارية هي مجموعة المؤسسات والهيئات الحكومية والتنظيمات البيروقراطية التي تضم موظفين عموميين يمتلكون مهارات وخبرات فنية، وتتمثل وظيفتها الأساسية في تنفيذ القوانين والسياسات العامة وتقديم الخدمات للمجتمع، مع مساهمتها في إعداد اللوائح والتفسيرات التي تساعد على تطبيق السياسات وتحقيق أهدافها.³⁹
- الأجهزة الإدارية تؤدي دوراً مهماً في صنع السياسات العامة، حيث تشارك البيروقراطيات والمؤسسات الإدارية في صياغة السياسات ومناقشتها بطرق مختلفة، بل ويمكن أن تسهم في تسهيل تنفيذها أو إعاقتها. كما أن نقص الخبرة الفنية لدى المشرعين يدفع إلى تفويض هذه الأجهزة صلاحيات واسعة تمكّنها من رسم سياسات واتخاذ قرارات مؤثرة من حيث المدى والأهمية، وهو ما يجعلها فاعلاً أساسياً في عملية صنع السياسة العامة.⁴⁰
 - مهام الأجهزة الإدارية مرتبط بعملية تطبيق السياسة العامة وهذه المهمة تؤثر بشكل كبير على عملية صنع السياسات العامة حيث أن معظم السياسات لا يمكن تطبيقها إلا من خلال المسؤولين الإداريين التي تعطي التفسيرات المطلوبة بالتالي تضمن أفضل تنفيذ للسياسات .
 - هي أيضاً تعمل على تطوير السياسات العامة.⁴¹

الفاعلون الغير رسميون :

صنع السياسات العامة ليس فقط مسؤولية الهيئات الرسمية من سلطة تنفيذية و تشريعية و قضائية و جهاز إداري لكن أيضاً تشمل فواعل أخرى غير رسمية عبارة عن فواعل مستقلة عن العمل الحكومي و هدفها الأساسي هو توزيع الموارد بشكل عادل .

³⁸ المنظمة العربية للتنمية الإدارية. مقاربات نظرية في السياسات العامة. د. مثنى فائق مرعي العبيدي، جامعة تكريت، 2019 ص 81 .

³⁹ أندرسون، جيمس. صنع السياسات العامة. ترجمة: الأستاذ الدكتور عامر الكبيسي. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ص 60 .

⁴⁰ بن حاجد، مجاهد. السياسة العامة: تنظيم وتقويم. الطبعة الأولى، 1442هـ/2021م ص 42 .

⁴¹ الفهداوي، فهمي خليفة. السياسة العامة: منظور كلي في البنية والتحليل. الطبعة الأولى، 1422هـ/2001م، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، قسم الإدارة العامة - جامعة مؤتة ص 73 .

جماعات الضغط أو المصالح : هي عبارة عن تجمعات أو فئة تجمعهم توجهات مشتركة و يعملون بشكل منظم تهدف إلى التأثير في السياسات العامة لتحقيق مصالحها و توجهاتها و من هذه الجماعات نجد نقابات العمال ، الاتحادات المهنية ، الجمعيات الاجتماعية. تسعى هذه الجماعات إلى تأثير في صنع القرار للاهتمام إلى قضاياها لما تتمتع به من القوة و نفوذ.⁴²

هذه الجماعات تلعب دوراً مهماً في عملية صنع السياسة العامة حيث تسهم في بلورة المطالب وتجميعها وإيصالها إلى صانعي القرار، كما تطرح البدائل للسياسات العامة المتعلقة بهذه المطالب. ومن الأدوار المهمة التي تقوم بها أيضاً، تزويد الموظفين والمسؤولين بالمعلومات الواقعية عن الموضوعات المطروحة، خاصةً حين تكون هذه الموضوعات ذات طبيعة فنية، وبهذا العمل فإنها تسهم في ترشيد السياسات التي تتخذ.

إلا أن تأثير هذه الجماعات مرتبط بدرجة تنظيمها فالجماعات الأكثر تنظيمًا هي الأكثر قدرة على جر السياسات لصالحها.⁴³

الأحزاب السياسية:

يعرف الحزب السياسي بأنه تنظيم سياسي لجمع من الأفراد على أسس فكرية واحدة، وأهداف مشتركة أهمها الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها سواء أكان ذلك عن طريق الانتخابات أم بدونها تقوم الأحزاب السياسية بعدد من الوظائف أهمها تجميع المصالح و التعبير عنها و هي بمثابة حلقة وصل بين الحاكم و المحكوم.⁴⁴

- و تتمثل العلاقة بين الأحزاب السياسية و السياسة في كون الأحزاب تسعى للوصول إلى السلطة و السياسة العامة هي مجال السلطة السياسية .
- يختلف دور الأحزاب السياسية على حسب طبيعة النظام السياسي ففي الأنظمة ذات الحزب الواحد تقوم بالدور الرئيسي فهي التي تصيغ السياسات العامة و تجمع المطالب .
- أما في ظل نظام الثنائي الحزبي فهو يختلف على حسب مكانة الحزب فالحزب المسيطر يكون أكثر تأثيراً مقارنة بالحزب الآخر فيكون هو المتحكم في إظهار المشكلة و وضعها في جدول أعمال الحكومة و يعتمد نجاح هذه الأحزاب على قدرتها في تحقيق توزيع الآراء بين الحكومة و المجتمع

⁴² العبيدي، مثنى فائق مرعي. مقاربات نظرية في السياسات العامة. المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2019 نفس المرجع السابق ص 93 .

⁴³ بن حامد الرفاعي، مجاهد. السياسة العامة: تنظيم وتقويم. الطبعة الأولى، 1442 هـ - 2021 م ص 44 .

⁴⁴ شريف، ميشم حنظل. التنظيم الدستوري والقانوني للأحزاب السياسية في العراق. 2015-10-25، ص 8-12.

- وإن كان الحزب معارض فهو يشكل الرقابة على أداء السلطة التنفيذية حيث يقوم بمراقبة مدى نجاح السياسة و تحديد الأخطاء و طرح بدائل و بذلك يصبح الحزب المعارض عامل مؤثر في رسم السياسة العامة.⁴⁵

الرأي العام :

الرأي العام هو ما يفكر فيه أو يشعر به الناس تجاه قضية معينة. يمكن أن يكون الرأي صادر عن أفراد على مستوى اجتماعي واحد، أو عن مجموعة كبيرة من الناس يؤيدون أو يعارضون موضوعاً معيناً. كما يعكس الرأي العام مجموع أفكار ومعتقدات ومواقف الأفراد والجماعات تجاه الشؤون التي تمس المجتمع، ويمكن أن يتأثر بما ينشر عبر وسائل الاتصال، ويؤثر أحياناً على القرارات والأحداث السياسية والاجتماعية

- و تتمثل علاقة الرأي العام و السياسة العام في أن ما يفكر فيه المواطنين تقوم به الحكومة و هي علاقة دينامية دائرية فمثل ما يؤثر الرأي العام في السياسة العامة يحصل العكس أيضاً حيث هناك ترابط وثيق بينهم ويهدف هذا الترابط إلى ضمان أن تعبر السياسة العامة عن المصالح المجتمعية بفاعلية، وأن تتسم بالاستجابة لمتطلبات المواطنين، فضلاً عن إحاطتها بمختلف الخيارات المطروحة في الفضاء العام.

و يؤثر الرأي العام في السياسة العامة عن طريق :

- إما من الحدود والقيود التي يفرضها الرأي العام على النشاطات والتصرفات الحكومية، سواء في مرحلة رسم السياسات العامة أو في مرحلة تنفيذها. إذ يعمل الرأي العام كرقابة مجتمعية تحد من تجاوزات السلطة التنفيذية وتضمن عدم خروج السياسات عن الإطار المقبول اجتماعياً
- أو خشية العديد من صانعي السياسات العامة ومنفذيها من اتخاذ قرارات أو تبني مواقف قد لا تحظى بتأييد أو مساندة الرأي العام. هذه المخاوف تدفع المسؤولين إلى استشراف ردود الفعل الشعبية المحتملة قبل الإقدام على أي خطوة، مما يجعل الرأي العام بمثابة رادع غير مباشر يوجه سلوك النخبة السياسية.
- تختلف أشكال استجابة صانعي السياسات العامة للرأي العام من نظام سياسي إلى آخر، ومن حالة إلى أخرى، وذلك تبعاً لطبيعة النظام السياسي ودرجة ديمقراطيته وطبيعة القضية المطروحة. ولعل أهم هذه الأشكال تتمثل في :

✓ الاستجابة الكاملة لمطالب الرأي العام: قد يستجيب صانعو السياسة لمطالب الرأي العام بشكل كامل، خاصة إذا كانت هذه المطالب متوافقة مع ميولهم وتوجهاتهم الأيديولوجية

⁴⁵ العبيدي، مثنى فائق مرعي. مقاربات نظرية في السياسات العامة. المنظمة العربية للتنمية الإدارية - جامعة الدول العربية، 2019 نفس المرجع السابق ص 89 .

- ✓ الاستخدام الرمزي للرأي العام :
- ✓ في هذه الحالة، لا يستجيب الفاعلون السياسيون بشكل حقيقي وجوهري لما يريده الرأي العام، بل تكتفي النخبة السياسية باستجابة رمزية أو شكلية. الهدف الأساسي هنا هو إسباغ الشرعية على النظام الحاكم وإضفاء غطاء شعبي على القرارات المتخذة
- ✓ الاستجابة عن طريق التلاعب (التعبئة): وقد يصل الأمر إلى حد التلاعب بالرأي العام، من خلال إمداده بمعلومات مضللة أو غير كاملة، بهدف جعله متوافقاً مع السياسات العامة المرسومة مسبقاً.⁴⁶

الإعلام :

- ✓ تلعب وسائل الإعلام دوراً مهماً في مسار رسم السياسات العامة و ذلك الدور يختلف من نظام سياسي إلى آخر كما يمكن لوسائل الإعلام المساعد على صياغة السياسات يمكن أن تكون معرقة أيضاً .
- ✓ و تقوم وسائل الإعلام بدور إيجابي من خلال إعطاء تحذيرات حول الصعوبات التي تواجه السياسات العامة
- ✓ كما يمكن للصحافة أن تحصل على الدعم لنجاح البرامج التنفيذية من خلال الإيحاء بالإنجازات .
- ✓ و نتيجة للتأثير الذي تقوم به وسائل الإعلام في عملية تنفيذ السياسات العامة أن القائمين على التنفيذ يسعون إلى بذل جهود كبيرة لبناء صورة إعلامية قوية تدعم عملهم وتساعد على استمرارية السياسات داخل المجتمع. وفي المقابل، قد تسهم وسائل الإعلام أحياناً في تعقيد عملية التنفيذ، خاصة في بعض الظروف التي تجعلها تؤثر بشكل واضح على الأداء التنفيذي وتثير التساؤلات حول نتائجه. لذلك يمكن القول إن للصحافة ووسائل الإعلام دوراً مهماً في هذه المرحلة، إذ تعمل كجهة رقابية تتابع تطبيق السياسات، كما أن لها تأثيراً مباشراً في مخرجات التنفيذ ونتائجه.⁴⁷

⁴⁶ العبيدي، مثنى فائق مرعي. مقاربات نظرية في السياسات العامة. المنظمة العربية للتنمية الإدارية - جامعة الدول العربية، 2019 ص 96 .

⁴⁷ الفهداوي، فهمي خليفة. السياسة العامة: منظور كلي في البنية والتحليل. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2001 نفس المرجع السابق 293 .

المبحث الثالث : الفاعلون المؤثرون في السياسة العامة

المطلب الأول : دور الإعلام و استراتيجيات في صنع السياسات العامة

يعتبر الإعلام فاعل غير رسمي في صنع السياسات العامة و لا يخوِّله القانون الحق في صنع القرار لكنه يلعب دور حلقة وصل بين الجهات الرسمية التي تقوم برسم السياسات و المواطنين و يتجسد هذا الدور قبل صنع السياسة و أثناء و بعد تنفيذ السياسة .

يسعى الإعلام و استراتيجياته إلى التأثير في صنع القرار و يبرز دوره في خلال التحكم في المعلومات المقدمة وكيفية عرضها، بما يخدم توجيه القرار نحو اتجاه معين. وتظهر هذه الاستراتيجيات عبر أربع مراحل أساسية حددها رايت و بابر و هي

- **مرحلة تحديد المشكلة :** يعمل الإعلام هنا على لفت انتباه صانع القرار إلى وجود مشكلة او قضية معينة تستوجب التحرك و يتمثل دور الإعلام هنا في جمع المعلومات التي تبرز حجم المشكلة وأهميتها كما يساهم في خلق نوع من الإحساس بضرورة التغيير من خلال التركيز على أن الوضع الحالي غير مستقر أو يحتاج إلى تدخل عاجل، وبالتالي يدفع صانع القرار إلى إدراج هذه القضية ضمن أولوياته .
- **مرحلة تحديد البدائل :** يقوم الإعلام هنا بعرض مجموعة من الخيارات او الحلول الممكنة و ايضاً المعلومات حول هذه البدائل و الإعلام لا يكتفي بالعرض فقط فهو يركز على بدائل دون الأخرى و يقارن بين البدائل مما يؤدي إلى تضيق دائرة الاختيار أمام صانع القرار، وزيادة احتمال تبني البديل الذي يتم الترويج له إعلامياً .
- **مرحلة اختيار البديل المناسب:** يلعب الإعلام دوراً مهماً في التأثير على تقييم البدائل المختلفة، حيث يربط بين كل بديل والنتائج المتوقعة منه. وهنا يسعى إلى إبراز البديل المرغوب على أنه الأكثر فاعلية أو الأقل تكلفة أو الأكثر تحقيقاً للمصلحة العامة، وذلك من خلال التأثير في نوع وحجم المعلومات المقدمة، مما يساعد على ترجيح كفته مقارنة ببقية البدائل .
- **مرحلة تنفيذ القرار :** دور الإعلام يتمثل في دعم القرار المتخذ وتسهيل قبوله، من خلال تقديمه للرأي العام بطريقة إيجابية ومقنعة. كما يعمل على توضيح أهداف القرار ونتائجه المنتظرة، بما يعزز من فرص نجاحه. وفي هذه المرحلة، يعتمد تأثير الإعلام على مدى فهمه لطبيعة صانع القرار وأسلوبه في معالجة المعلومات، حيث يتم توجيه الرسائل الإعلامية بما يتناسب مع هذا الأسلوب .⁴⁸

⁴⁸ الزبيدي، منذر صالح جاسم. دور وسائل الإعلام في صنع القرار السياسي. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2013 ص 194 .

تؤدي وسائل الإعلام دوراً محورياً في مجال التوعية السياسية، من خلال إتاحة المعلومات والأحداث السياسية للأفراد، مما يساهم في تعزيز مستوى وعيهم وإدراكهم لمختلف القضايا العامة. كما تعمل على نشر الأفكار الجديدة وتوسيع دائرة النقاش داخل المجتمع، وهو ما يساعد على تشكيل رأي عام واعٍ ومطلع. ولا يقتصر دورها على نقل المعلومات فقط، بل يمتد إلى التأثير في اتجاهات الأفراد ومواقفهم، عبر ما تقدمه من مضامين إعلامية توعوية.

ومن جهة أخرى، فإن نقص المعلومات أو غياب الدقة في عرضها من طرف وسائل الإعلام قد يؤدي إلى نتائج سلبية.⁴⁹

حيث يمكن القول أن دور الإعلام في صنع السياسات العامة يتمثل في :

- ✓ تقديم المعلومات اللازمة التي تساعد صناع القرار على تحديد أجندتهم السياسية .
- ✓ تأطير الرأي العام و تشجيع النقاش العام .
- ✓ تعزيز الشفافية في عملية صنع القرار.⁵⁰
- ✓ الإعلام هو مقياس لرد فعل الناس تجاه السياسات و القرارات و قد يعطي الشعبية لصانع القرار أو يحجبه .
- ✓ يقوم الإعلام بشرح القوانين ، القرارات و أسبابها للمواطنين و تبريرها و يستخدم أيضاً للدعايات السياسية و الترويج للقرارات .
- ✓ دعم المشروعية السياسية حيث تعمل على تقوية العاطفة تجاه النظام السياسي و إقناع الجماهير بجدوى النظام السياسي و فاعليته.⁵¹
- ✓ ينقل الإعلام آراء المواطنين حول السياسات في اطار تقييمها إذا نجحت بشكل كلي أو جزئي أو فشلت.⁵²

⁴⁹ بلحاج، سالم عيسى. وسائل الإعلام والتوعية السياسية. مجلة أبحاث - جامعة سرت، ع9، 2023 ص 263 .

⁵⁰ الرئيس، مشاري عبدالعزيز. بحث في دور الإعلام في معالجة القضايا السياسية. إشراف: الشمري، مشعل كداء، غير محدد الناشر ص 15 .

⁵¹ آل سعود، سعد. الاتصال والإعلام السياسي. الرياض: القنوات للنشر، 2007 ص 78 .

⁵² الفهداوي، فهمي خليفة. السياسة العامة: منظور كلي في البنية والتحليل. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى 2001 ص 89 .

الدور السياسي لوسائل الإعلام في بلورة الرأي العام :

بجانب تأثير وسائل الإعلام على عملية صنع القرار فهي تؤثر أيضاً على الرأي العام حيث أن السلطة السياسية لا تترك عملية تشكيل الرأي العام من الصدفة حيث توظف الإعلام لخدمتها في هذا الصدد الذي يقوم بثلاث ادوار رئيسية :

1. **الإعلام الناقل :** يتمثل في نقل البيانات الرسمية و التصريحات يخضع هنا لانتقاء متعمد حيث يتم التركيز على قضايا دون الأخرى مما يجعله غير محايد .
2. **الإعلام الراصد و الواصف :** هنا يقوم الإعلام بمتابعة الأحداث و وصف تطوراتها .
3. **إعلام الرأي :** يتضمن هذا الإعلام تحليلات و آراء صريحة حول الأحداث و هذا النوع هو الأكثر تأثير في توجيه الرأي العام .

و من هنا ظهر مفهوم إعلام السلطة و هو يعني توظيف الإعلام لخدمة الأهداف السياسية من خلال تشكيل الرأي العام لدعم سياسات النظام ومواقفه و التعبئة وحشد التأييد، خاصة أثناء الأزمات السياسية و تكريس شرعية القائمين على السلطة وتعزيز مصالحهم بأساليب دعائية، حتى لو ظهرت في قالب إعلامية مهنية.

حيث يعتبر الإعلام الخطوة الأولى في تشكيل الرأي العام حيث يمثل إمداد الرأي العام بالمعلومات خطوة تنويرية تساعد الجمهور على تكوين إدراكاته وتصورات و بناء وعيه الذاتي بالأحداث، وتتفاوت الأنظمة الإعلامية في أدائها لهذه الوظيفة.⁵³

المطلب الثاني : العلاقة الارتباطية بين الإعلام و السياسة العامة

تعتبر العلاقة بين الإعلام و السياسة هي علاقة تأثير و تأثير حيث يقوم مفهوم العلاقة بينهم على مبدأ أساسي مفاده أن وسائل الإعلام توجه نظر الرأي العام نحو القضايا والأحداث التي تراها الحكومة ضرورية فتوجه الانتباه إليها دون غيرها. وهذا المبدأ يرتبط مباشرة بنظرية **تشكيل الأجندة (Agenda-Setting)** التي تؤكد أن الإعلام لا يخبر الناس بماذا يفكرون، لكنه يخبرهم بماذا يفكرون فيه.

حيث تتسم العلاقة بين السياسة و الإعلام ب :

⁵³ قويسى، حامد عبد الماجد. دراسات في الرأي العام: مقارنة سياسية. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الأولى 1424 هـ - 2003 م. تقديم: طارق البشري ص 40

(1) **العلاقة ذات طبيعة إشكالية وغير ثابتة :** لأن هذه العلاقة لم تُقنن رسميًا، مما يجعلها عرضة للتغير وفقًا للظروف والمصالح المتغيرة. فغياب الأطر القانونية المنظمة لهذه العلاقة يتركها في منطقة رمادية تتداخل فيها المصالح والتأثيرات المتبادلة.

(2) **العلاقة بالغة الأهمية :** تحتل هذه العلاقة موقعًا متميزًا في أولويات الإعلاميين، إذ تستأثر بجزء كبير من اهتمامهم وطاقاتهم وتفكيرهم. وعلى الرغم من تنوع العلاقات التي يقيمها الإعلاميون مع مختلف الجماعات والفاعلين في المجتمع، فإن علاقتهم بمصادرهم السياسية تحظى بالأهمية الأكبر.

(3) **صعوبة الدراسة والتحليل:** هذه العلاقة يصعب إخضاعها للدراسة والتحليل المنهجي. وتعود هذه الصعوبة إلى أن العناصر المكونة لهذه العلاقة متداخلة بشكل يصعب فصل بعضها عن بعض، مما يجعل أي محاولة لتحليلها بشكل مجزأ غير كافية لفهم طبيعتها الحقيقية.

و ينظر لهذه العلاقة من خلال :

✓ **إعتبارها أداة رقابية تؤثر في صنع القرار و السياسات العامة باعتبار أن الصحافة هي السلطة الرابعة في الدولة .**

✓ **السلطة السياسية تخضع الإعلام و وسائله لخدم مصالحها و يحقق أهدافها .**

✓ **"كما يرى Lucian by لوشيان باي " وجود علاقة جوهريّة بين العملية الاتصالية و العملية السياسية فأهداف النظام السياسي في السيطرة و الشرعية و المشاركة عبر انتقالها إلى المجتمع المحلي تستلزم وجود الوسائل التي تقوم بالتعبير الرمزي عن القيم و المعايير الإجرائية للنظام السياسي".⁵⁴**

✓ **كما أن استقرار النظام السياسي يرتبط بمدى تفاعله مع المجتمع، ولم تعد السلطة السياسية وحدها هي المؤثر الأساسي، بل أصبح كلُّ من الرأي العام ووسائل الإعلام عنصرين مهمين في توجيه القرارات والسياسات. فالإعلام السياسي يلعب دور الوسيط بين الدولة والمجتمع، حيث ينقل آراء المواطنين ويؤثر في تشكيل الرأي العام، كما يساهم في توجيه النقاش حول القضايا العامة.**

و هنا تتجلى العلاقة بين الإعلام والنظام السياسي في كون الإعلام أداة تؤثر في صنع القرار من خلال الضغط وتشكيل الاتجاهات، بينما يعتمد النظام السياسي عليه لفهم مطالب المجتمع وكسب دعمه. لذلك،

⁵⁴ آل سعود، سعد. الاتصال والإعلام السياسي. الرياض: القنوات للنشر، الطبعة الأولى، 2007 نفس المرجع السابق ص 78 .

أصبح من الضروري أن تراعي الدولة ما يعكسه الإعلام من آراء عند رسم سياساتها لضمان الاستقرار.

ويقوم هذا التفاعل على أسس مثل: وجود سلطة سياسية منظمة، وحكومة تطبق القوانين، وعلاقة تواصل مستمرة بين الدولة والأفراد عبر الإعلام، إضافة إلى نظام ديمقراطي يضمن حرية التعبير وتداول المعلومات⁵⁵

كما يؤكد الباحثون في مجال السياسة والاتصال على أهمية العلاقة التفاعلية بينهما، حيث ترتبط السياسة بالإعلام بعلاقة وثيقة تقوم على التأثير المتبادل. فوسائل الاتصال تمثل حلقة وصل أساسية بين الفاعلين السياسيين من جهة، وال جماهير والنخب من جهة أخرى، كما تُعد من أهم القنوات التي يتم من خلالها التعبير عن مصالح المواطنين ونقل مطالبهم إلى صناع القرار.

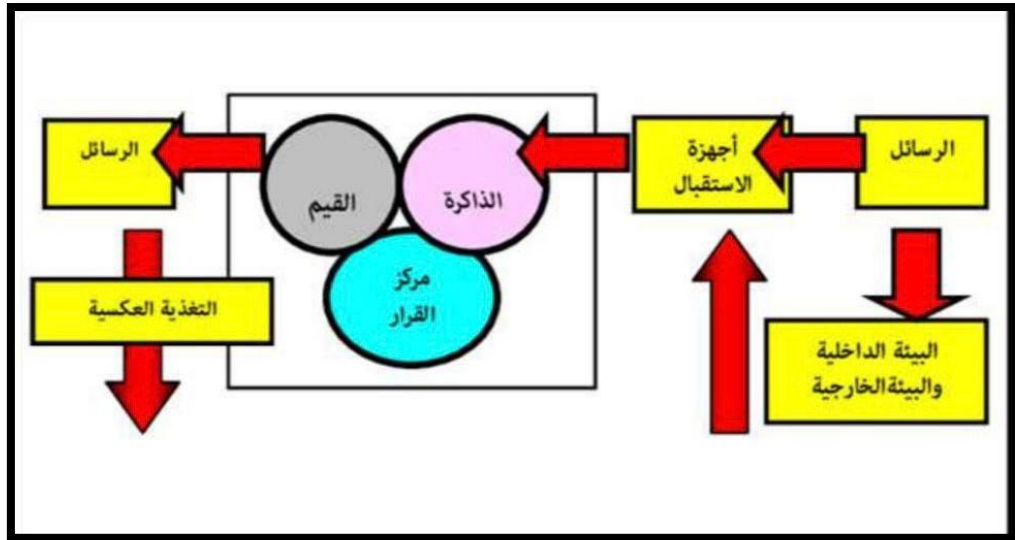
وفي هذا السياق، لا يمكن تصور عمل السياسة، سواء في بعدها الخاص أو العام، دون وجود وسائل اتصال جماهيرية تسهم في الربط بين مختلف مكونات المجتمع. ومن جهة أخرى، يمارس النظام السياسي تأثيرًا واضحًا على منظومة الاتصال، من خلال التحكم في ملكية وسائل الإعلام، ومضامين الرسائل المقدمة، إضافة إلى توجيه أداء القائمين بالاتصال داخل المؤسسات الإعلامية فإن هذه العلاقة تعكس مدى قوة الاتصال في التأثير على المواطنين، وكذلك على صناع القرار، خاصة مع تزايد الاعتماد على وسائل الإعلام في توجيه الرأي العام والتأثير في العملية السياسية

" أما كارل دويتش رأى أن عملية الاتصال تعد بمثابة الجانب المحوري في أي نظام سياسي " و قدم نموذج اتصالي للنظام السياسي من خلال الشكل التالي :

56

⁵⁵ عياد، هاني جرجس. الإعلام والسياسة (دراسة حول الإعلام السياسي والتحول الجديده). مجلة المعهد العالي للدراسات النوعية، المجلد 4، العدد 3، ص 585-733، 2024.

⁵⁶ يوسف، حنان. الإعلام والسياسة: مقارنة ارتباطية. القاهرة: أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي، الطبعة الثانية، 2006 ص 74 .



57

⁵⁷ يوسف، حنان. 2012. الإعلام والسياسة: مقاربة ارتباطية. الأطلس للنشر والإنتاج الإعلامي ص 73 .

خلاصة الفصل الأول :

نستخلص مما سبق، أن العلاقة بين الإعلام والسياسة العامة هي علاقة ترابط وتأثير متبادل؛ حيث يساهم الإعلام كفاعل غير رسمي في نقل الأخبار وتشكيل الرأي العام والتأثير في صناعة القرارات السياسية، من خلال ما يملكه من وظائف وخصائص اتصالية. وتعد "نظرية ترتيب الأولويات" من أبرز المقاربات المفسرة لهذا الدور، حيث تؤكد أن تكثيف التغطية الإعلامية حول قضايا معينة يجعلها تحظى بالأولوية لدى الجمهور وصناع القرار. وفي المقابل، يظهر تأثير السلطة السياسية على المنظومة الإعلامية من خلال الأطر القانونية والتنظيمية وأساليب التسيير.

من جهة أخرى، تتعدد المقاربات النظرية للسياسة العامة، سواء من منظور القوة عند "هارولد لاسويل" أو من المنظور البراغماتي عند "مارك ليندنبرغ وبنيامين كروسبي". وتتميز هذه السياسات بتداخل أدوار الفواعل الرسميين وغير الرسميين في هندستها عبر مراحل متسلسلة ومتراصة؛ حيث يؤدي اختلال أي مرحلة إلى التأثير على باقي المراحل بالضرورة. ومن هذا المنطلق، يبرز الدور المحوري للإعلام واستراتيجياته في مرافقة وتوجيه السياسات العامة في مختلف المحطات، سواء قبل عملية الصنع، أثناء التنفيذ، أو حتى في مرحلة التقييم البعدي، مما يجعله مساهماً مباشراً في توجيه الأحداث والسياسات.

الفصل الثاني

تمهيد الفصل الثاني :

شهدت الجزائر منذ الاستقلال العديد من التحولات في العلاقة بين الإعلام والسياسة، حيث كان الإعلام العمومي في البداية وسيلة لدعم التوجهات الوطنية ونقل سياسات الدولة إلى المجتمع، ثم تطور دوره تدريجياً ليصبح أكثر ارتباطاً بمتابعة القضايا العامة والمساهمة في توجيه السياسات العامة ومناقشتها، رغم وجود عدة تحديات تنظيمية ومهنية وهيكلية أثرت على أدائه.

ومع التطور الذي عرفه قطاع الإعلام في الجزائر، لم يعد الإعلام يقتصر فقط على نقل الأخبار والمعلومات، بل أصبح يلعب دور الوسيط بين مؤسسات الدولة والمواطن، خاصة من خلال وسائل الإعلام السمعية البصرية، وعلى رأسها مؤسسة التلفزيون الجزائري بمختلف قنواتها، ومن بينها القناة البرلمانية التي تُعد تجربة مهمة في مجال الإعلام العمومي المتخصص، لما تقدمه من تغطية للنشاطات البرلمانية والقضايا السياسية المرتبطة بالشأن العام.

ومن هذا المنطلق، يتناول هذا الفصل دراسة طبيعة العلاقة بين الإعلام والسياسة الاتصالية في الجزائر، من خلال التطرق إلى دور الإعلام العمومي بصفة عامة، ودور القناة البرلمانية بصفة خاصة، في متابعة القضايا العامة والمساهمة في توجيه السياسات العامة داخل المجتمع الجزائري.

الفصل الثاني: تأثير الإعلام على السياسة العامة في الجزائر وموقع التلفزيون الجزائري (قناة البرلمان)

المبحث الأول: واقع الإعلام العمومي في الجزائر

المطلب الأول : نشأة وتطور الإعلام العمومي الجزائري

باعتبار أن الجزائر تسير نحو التحول الديمقراطي فقد عرفت منذ الاستقلال و خاصة بعد دستور 1989 تغيرات جذرية في مختلف المجالات حيث عرفت التعددية ما فتح المجال للإعلام الذي كان قبل خاضع للدولة فبعد هذا الدستور فتح المجال أمام التعددية السياسية و الإعلامية ، لكن هذه الحرية لم تكن ثابتة حيث عرفت السياسة الإعلامية في الجزائر إلى عدة تغيرات عبر الزمن و هذه التغيرات كانت عبر مراحل تحكم فيها المتغير السياسي :

✓ المرحلة الأولى من 1982 إلى دستور 1989 :

قبل دستور 1989 صدر أول قانون للإعلام في الجزائر وهو القانون رقم 82/01 المؤرخ في 06/02/1982 الإعلام من خلال :

نص المادة الأولى " الإعلام قطاع من قطاعات السيادة الوطنية، يعبر الإعلام بقيادة حزب جبهة التحرير الوطني وفي إطار الاختيارات الاشتراكية المحددة في الميثاق الوطني عن إرادة الثورة، ترجمة لمطامح الجماهير الشعبية يعمل الإعلام على تعبئة كل القطاعات وتنظيمها لتحقيق الأهداف الوطنية " .⁵⁸

في إطار دستور 1989، صدر القانون رقم 89-11 المؤرخ في 5 جويلية 1989، والمتعلق بممارسة الحق في الإعلام. وبعد مصادقة البرلمان، يصدر القانون الآتي نصه:

• المادة 01 :

يحدد هذا القانون قواعد و مبادئ ممارسة حق الإعلام.

⁵⁸ القانون رقم 82-01، المؤرخ في 6 فبراير 1982، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 06، الصادر بتاريخ 9 فبراير 1982 .

● المادة 02 :

الحق في الإعلام يجسده حق المواطن في الاطلاع بكيفية كاملة و موضوعية، على الوقائع و الآراء التي تهم المجتمع على الصعيدين الوطني والدولي وحق مشاركته في الإعلام بممارسة الحريات الأساسية في التفكير والرأي و التعبير طبقا للمواد: 39، 36، 35، و 40 من الدستور.

● المادة 3 :

يمارس حق الإعلام بحرية مع احترام كرامة الشخصية الانسانية، ومقتضيات السياسة الخارجية و الدفاع الوطني. فهذا القانون نص على أن الإعلام حق و يمارس وفقا لمبادئ و قواعد و يقوم بتمكين المواطنين من الاطلاع على المعلومات و الأخبار بموضوعية حيث له الحق في هذا كما أن هذه الحرية ليست مطلقة بل تكون في إطار احترام الكرامة الشخصية و مراعاة مصلحة الدولة خاصة في مجالي السياسة الخارجية و الدفاع الوطني.⁵⁹

✓ المرحلة الثانية 1990 :

في هذه المرحلة ظهرت أول صحيفة في الساحة الإعلامية في الجزائر كانت مهمتها نقل المعلومات إلى القراء و إعلامهم بالتوجه السياسي السائد ذلك الوقت و الأخبار حول الأحداث السياسية و ظهرت أيضا صحيفة الشعب تابعة للقطاع العام عكس صحيفة الخبر ، كانت صحيفة الخبر تركز على انتقاد السلطة و القيادات السياسية حيث كانت تقوم بأهة بأدوارها المتمثلة في مراقبة السلطة و انتقادها .

ففي هذه المرحلة نلاحظ تطور في الإعلام البعيد عن سلطة الدولة .⁶⁰

✓ المرحلة الثالثة 2012 :

تم تعريف الإعلام وفق القانون العضوي رقم 12-05 المؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق ل يناير سنة 2012 هذا القانون المتعلق بالإعلام.

حيث صدرت في المادة الأولى أن هذا القانون يهدف إلى تحديد المبادئ و القواعد التي تحكم ممارسة الإعلام و حرية الصحافة و المادة الثانية تم فيها توضيح ان الإعلام يمارس بحرية في ظل احترام الدستور وقوانين الجمهورية.

⁵⁹ القانون رقم 89-11، المؤرخ في 5 جويلية 1989، المتعلق بممارسة الحق في الإعلام، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 38، الصادر بتاريخ 6 سبتمبر 1989.

⁶⁰ قزادري، حياة. الثقافة السياسية في الصحف اليومية وانعكاساتها على عملية التنمية السياسية في الجزائر (1989-2009). المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، العدد 01، أكتوبر 2017 .

- الدين الإسلامي وباقي الأديان
- الهوية الوطنية والقيم الثقافية للمجتمع
- السيادة الوطنية والوحدة الوطنية
- متطلبات أمن الدولة والدفاع الوطني
- متطلبات النظام العام
- المصالح الاقتصادية للبلاد
- مهام والتزامات الخدمة العمومية
- حق المواطن في إعلام كامل وموضوعي
- سرية التحقيق القضائي
- الطابع التعددي للأراء والأفكار- كرامة الإنسان و الحريات الفردية و الجماعية.

و المادة الثالثة عرفت الإعلام على انه كل نشر أو بث لوقائع أو أحداث أو رسائل أو أفكار أو معارف عبر أية وسائل مكتوبة أو مسموعة أو متلفزة أو إلكترونية و تكون موجهة للجمهور أو فئة معينة.⁶¹

✓ مرحلة 2014:

ظهر أهم قانون في مجال الإعلام و هو القانون 14/04 المؤرخ في 24 فيفري 2014 المتعلق بالنشاط السمعي البصري و جاء استكمالاً لقوانين الإعلام حيث سمح هذا القانون بإنشاء قنوات تلفزيونية و إذاعية خاصة و إنشاء هيئة مستقلة لضبط و مراقبة النشاط السمعي البصري (ARAV).⁶²

✓ مرحلة 2020 إلى يومنا هذا :

القانون 5-12 لم يعرف الدستور، إلا أنه عرف أنشطة الإعلام في المادة الثالثة يقصد بأنشطة الإعلام، في مفهوم هذا القانون العضوي، كل نشر أو بث لوقائع أحداث أو رسائل أو آراء أو أفكار معارف، عبر أية وسيلة مكتوبة أو مسموعة أو متلفزة أو إلكترونية، و تكون موجهة إلى الجمهور و في هذه

⁶¹ القانون العضوي رقم 12-05، المؤرخ في 12 يناير 2012، المتعلق بالإعلام، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02، الصادر بتاريخ 15 يناير 2012، ص 21.

⁶² القانون رقم 14-04، المؤرخ في 24 فبراير 2014، المتعلق بالنشاط السمعي البصري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، الصادر بتاريخ 23 مارس 2014.

المرحلة و لأول مرة تم تنظيم نشاط الصحافة الإلكترونية فقد تعهد الرئيس تبون بعد توليه الحكم إلى تسوية الوضعية القانونية للصحف الإلكترونية أي يجب ان تعمل بتصريح بعيدا عن الفوضى.⁶³

أما دستور 2023 فقد صد قانون رقم 19-23 مؤرخ في 18 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 2 ديسمبر سنة 2023، يتعلق بالصحافة المكتوبة والصحافة حيث هدف هذا القانون إلى تحديد المبادئ و القواعد التي تنظم نشاط الصحافة المكتوبة و الإلكترونية و حرية ممارستهم.⁶⁴

المطلب الثاني : التحديات التي تواجه الإعلام العمومي في الجزائر

- **هشاشة سوق الوسائل الإعلامية المرئية في الجزائر :** الجزائر تحصر المشهد السمعي البصري في قناة وطنية واحدة و هذا يعتبر مؤشرا على حالة من الانغلاق الداخلي و ينتج عن هذا محدودية الاستجابة لتطلعات الجمهور المتلقي و تفيد فرص الإبداع أمام منتجي البرامج و تضيق أيضا المجال أمام المعلنين و أيضا إضعاف استثمار الكفاءات الوطنية، التي تضطر إلى التوجه نحو القنوات الأجنبية بحثاً عن فضاءات أوسع للعمل .
- **اختلال نظام الإعلام المرئي المسموع :** يتجلى ذلك في سرعة التطور التقني للنظام وببطء التطور التنظيمي :
- **يشهد قطاع الإعلام السمعي البصري تبايناً واضحاً بين سرعة التطور التقني وببطء التطور التنظيمي،** حيث يتميز هذا المجال بتسارع الابتكار التكنولوجي مقابل تأخر الأطر التنظيمية في مواكبة هذه التحولات ففي الجزائر، فقد اتسم الإعلام السمعي البصري خلال العقدين الأولين بعد الاستقلال بسرعة ملحوظة في التطور التقني، غير أن هذا التطور لم يواكبه إصلاح تنظيمي مماثل ومع مرور الوقت، تراجعت وتيرة هذا التطور التقني نتيجة القيود السياسية المفروضة على قطاع الإعلام وعلى الاقتصاد بشكل عام، الأمر الذي انعكس سلباً على سوق الإشهار، حيث لم تتطور موارده ولم تستحدث مصادر تمويل جديدة،
- **غياب الإدارة الاستراتيجية في قطاع الإعلام السمعي البصري:** يمثل هذا من أبرز التحديات التي تحد من تطور هذا المجال فمؤسسات الإعلام المرئي تخضع للوصاية الإدارية والتوجيه السياسي المباشر مما أدى إلى إضعاف أضعف إمكانيات اعتماد إدارة إستراتيجية قائمة على التوقع والتخطيط بعيد المدى.

⁶³ المرسوم الرئاسي رقم 20-442، المؤرخ في 30 ديسمبر 2020، المتعلق بإصدار التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 82، الصادر بتاريخ 30

ديسمبر 2020، ص 14 .

⁶⁴ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77، السنة الستون، الصادرة بتاريخ 2 ديسمبر 2023 ص 28 .

- **عدم استقرار الوضع القانوني للمؤسسات الإعلامية :**
يمثل عدم استقرار الإطار القانوني للمؤسسات الإعلامية أحد أبرز التحديات التي واجهت قطاع الإعلام السمعي البصري، نظراً لما عرفه من تعديلات متكررة قبل أن يستقر في نهاية المطاف ضمن صيغة "المؤسسة العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري"⁶⁵.
- **التضييق على حرية الإعلام :** تظهر الممارسة أن السلطة الحاكمة لا تلجأ دائماً إلى التضييق المباشر على حرية الإعلام بشكل مكثف، إلا أن مستوى هذا التضييق يظل متغيراً تبعاً للظروف والسياقات المختلفة. وتتجلى أبرز صوره في مجموعة من الممارسات، لعل أهمها متابعة الصحفيين قضائياً وسجنهم، وهو ما يرتبط في كثير من الأحيان بتوظيف الثغرات القانونية الموجودة في كل من قانون الإعلام وقانون العقوبات، لا سيما تلك المرتبطة بعبارات عامة ومرنة قابلة لتعدد التأويلات، بما يتيح استخدامها بما يخدم توجهات السلطة ومصالحها.
- **صعوبة الوصول إلى مصادر المعلومات :** تعد هذه المشكلة من أبرز التي تواجه العمل الصحفي و يعود ذلك إلى مجموعة من الأسباب و هي طبيعة المهنة التي تتطلب جمع المعلومات و الأخبار و نشرها في وقت وجيز لكن الوصول إلى المعلومات هي عملية معقدة نظراً إلى الظروف الميدانية الصعبة و أيضاً يواجه الصحفيون أحياناً ضعفاً في تعاون بعض المسؤولين، سواء من خلال رفض تقديم المعلومات أو منع الوصول إليها، أو الاكتفاء بتقديم بيانات عامة وغير دقيقة.
- و أيضاً القيود القانونية حيث يتم حجب بعض المعلومات بحجة سريتها، وهو ما يحد من حق الصحفي في الوصول إلى المعلومة و هذا ما يؤدي إلى سوء جودة المعلومات و مصداقيتها.⁶⁶
- **ضغوطات السلطة الحاكمة :** حيث أن الحكومة تتمتع بانفتاح نسبي للإعلام و هو في حدود ضيقة و محدودة فعلى الرغم من عدم وجود نصوص قانونية صريحة تمنع انتقاد النظام أو السلطة، إلا أن ممارسة هذا الحق تبقى مقيدة و غير مطلقة قد تتغاضى السلطة عن بعض أشكال النقد، خاصة عندما يتعلق الأمر بوسائل إعلام تحظى بدعم مالي أو سياسي . لكن تبقى حرية النقد محدودة و تتدخل الدولة في حين تجاوز الحدود المعينة و هذا ما يجعل حرية الإعلام بشكل نسبي و مقيدة .
- **مشكل الإشهار و الأزمة المادية :** حيث برزت هذه المشكلة بعد انفتاح القطاع السمعي البصري فعلى الرغم من ظهور القنوات الفضائية، إلا أن مشكلة الإشهار لا تزال قائمة، حيث

⁶⁵ فني، عاشور. إدارة وسائل الإعلام في الجزائر. الجزائر: منشورات ANEP

⁶⁶ دعاس، أحمد؛ وحموش، رياض. الإعلام ودوره في التنشئة السياسية: دراسة حالة الجزائر. مجلة علوم الإنسان والمجتمع، المجلد 09، العدد 03، جوان 2020، ص

اضطرت العديد من القنوات إلى الإغلاق نتيجة غياب تنظيم واضح لعملية توزيع الإعلانات

67.

- تعتبر هذه من أبرز التحديات التي تواجه الإعلام العمومي في الجزائر و التي تحد من فعاليته و استقلاليته .

⁶⁷ يعقيل، كمال. وسائل الإعلام والنظام السياسي في الجزائر: التعددية الحزبية. مجلة متون، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر — سعيدة سنة النشر

المبحث الثاني : الإعلام والسياسة الإتصالية في الجزائر

المطلب الأول : واقع الإتصال السياسي في الجزائر

- **تعريف الإتصال السياسي :** ويقصد به الوسائل التي تعمل على إحداث التأثيرات السياسية والتفاعل ما بين المؤسسات الحكومية والسلوك السياسي لدى المواطنين.
- وينبغي التفرقة بين الاتصال السياسي، باعة باره أحمد أشكال الاتصال الاجتماعي، وبين الاتصال السياسي باعتباره علماً له نظرياته ومجالاته الدرامية: فالإتصال السياسي هو ذلك العلم الذي يدرس مجموعة من الأنشطة والفعاليات التي يزاولها القائمون بالعملية الاتصالية من أجل تحقيق أهداف سياسية. وينصب جوهره على إحداث التأثيرات وتغيير الاتجاهات والآراء لدى الجمهور المستقبل: لتحقيق أهداف محددة يسعى لها القائم بالعملية الاتصالية".
- أما تعريف الاتصال السياسي باعتباره نشاطا اتصاليا، فقد تعددت الآراء بشأنه، ففي تعريف **شودسون Schudson** هو أية عملية نقل لرسالة بقصد بها التأثير على استخدام السلطة أو الترويج لها في المجتمع".
- ويعرفه **جين ميدو Medow** بأنه الطريقة التي تؤثر بها الظروف السياسية على تشكيل مضمون الاتصال وكمياته. أو الطريقة التي تقوم فيها ظروف الاتصال بتشكيل السياسة. كما يعرفه **ماكناير McNait** بأنه اتصال هادف حول السياسة⁶⁸،
- إذن الاتصال السياسي هو: «النشاط السياسي الموجه الذي يقوم به الساسة أو الإعلاميون أو عامة أفراد الشعب والذي يعكس أهدافاً سياسية محددة تتعلق بقضايا البيئة السياسية وتؤثر في الحكومة أو الرأي العام أو الحياة الخاصة للأفراد والشعوب من خلال وسائل الاتصال المتعددة»⁶⁹.
- **الإتصال السياسي في الجزائر :** إن التجربة السياسية في الجزائر تعتبر حديثة نسبياً ومازالت في طور البناء، حيث سعت الدولة إلى إنشاء مؤسسات أساسية تمنحها الشرعية في تسيير المجتمع، مثل المجالس المنتخبة والدستور والميثاق الوطني لسنة 1977. وقبل الاستقلال سنة 1962، كان النشاط السياسي يركز أساساً على مقاومة الاستعمار الفرنسي وتحقيق الاستقلال.

⁶⁸ آل سعود، سعد. الاتصال والإعلام السياسي. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، (سنة النشر)، ص 60 .

⁶⁹ البشر، محمد بن سعود. مقدمة في الاتصال السياسي. الرياض: مكتبة العبيكان، 2014 ص 19 .

لكن بعد الاستقلال، عرفت الجزائر صراعات وانقسامات حول السلطة، ويرجع ذلك إلى خلافات ظهرت حتى قبل الاستقلال، خاصة بين الحكومة المؤقتة التي تأسست سنة 1958 وقيادة الجيش. واستمرت هذه الصراعات إلى غاية انقلاب 19 جوان 1965 الذي سُمي بالتصحيح الثوري. ورغم الأحداث التي عرفت الجزائر في الستينيات والسبعينيات والثمانينيات، فإن أهم تحول كان مع بداية التسعينيات، حيث تم اعتماد التعددية السياسية والإعلامية، مما أدى إلى ظهور عدة أحزاب ووسائل إعلام مختلفة. ومع ذلك، تميزت هذه المرحلة بنوع من التناقض، إذ ظهرت العديد من الصحف بتوجهات مختلفة، لكن كانت هناك هيمنة واضحة للصحف الناطقة بالفرنسية التي تلقت دعماً كبيراً، حيث تميز الاتصال السياسي في الجزائر بعد التعددية بأربعة جوانب وهي التلفزيون والإذاعة، الصحافة المكتوبة، الأحزاب السياسية وأخيراً في المجتمع.

✓ يمكن القول إن التلفزيون والإذاعة من أهم وسائل الاتصال السياسي، حيث يعرف التلفزيون بـ"الإعلام الثقيل" والإذاعة بـ"الإعلام نصف الثقيل"، وذلك بسبب تأثيرهما الكبير على الجمهور. ولهذا السبب قامت الدولة في الجزائر باحتكار القطاع السمعي البصري ولم تفتحه للخواص، نظراً لحساسية هذا المجال والخوف من استغلاله بشكل قد يسبب عدم الاستقرار. ورغم أن العديد من الدول تهتم أيضاً بهذا القطاع، إلا أنها نجحت في تنظيمه بشكل أفضل، مثل تخصيص وقت متساو لمختلف الفاعلين السياسيين. أما في الجزائر، فقد منح قانون الإعلام لسنة 1990 الحكومة حرية واسعة في بث ونشر ما تراه مناسباً، دون تحديد واضح للوقت، مما يجعل حضورها الإعلامي أقوى من غيرها. وفي نفس الوقت، يرى البعض أن هذا التحكم ضروري لحماية مصلحة الدولة، لكن في المقابل لا يجب أن يكون ذلك على حساب حرية التعبير، التي تُعد من الحقوق الأساسية للمواطن. وبالتالي، يبقى التحدي هو تحقيق التوازن بين حماية الدولة وضمان حرية الرأي. وفي الأخير، يمكن القول إن الاتصال السياسي عبر التلفزيون والإذاعة في الجزائر لا يزال يعاني من بعض النقائص، مثل غياب التوازن والتأخر في مواكبة التطورات الحديثة، رغم أن حتى الدول المتقدمة تعاني بدورها من بعض الإشكالات في هذا المجال.

✓ **الصحافة المكتوبة :** قانون الإعلام لسنة 1990 ساهم في ظهور العديد من الجرائد والنشريات بعد فترة من التضييق، مما أعطى نوعاً من الحرية للصحافة المكتوبة. لكن في نفس الوقت، ظهر تناقض واضح بين القوة الانتخابية للأحزاب وعدد وسائل الإعلام التي تملكها، حيث لم يكن التمثيل الإعلامي يعكس دائماً حجمها الحقيقي في المجتمع.

وعلى عكس السمعي البصري، تمتعت الصحافة بهامش من الحرية، لكنها لم تستغل بشكل كامل خلال التسعينيات بسبب الظروف الأمنية الصعبة، خاصة خلال العشرية السوداء. وبعد

سنة 2000 تحسن الوضع نسبياً، لكن بقيت مشكلة الرقابة الذاتية، حيث أصبح الصحفي يعمل بحذر، مما أثر على موضوعية الأخبار.

كما أن اعتماد أغلب الصحف على الإشهار والدعم الذي تقدمه الدولة، إضافة إلى احتكارها للورق، جعلها مرتبطة بها، وهذا ما يقلل من قدرتها على انتقاد السلطة، خاصة في القضايا السياسية، فتتحول أحيانا إلى وسيلة لنقل خطاب رسمي بدل القيام بدورها الحقيقي. كذلك نلاحظ أن معظم الصحف متشابهة وتفتقر للتجديد والتنوع، مع ميل إلى التطبيل أكثر من النقد. لذلك يمكن القول إن الاتصال السياسي في الصحافة المكتوبة مازال ضعيفاً، لأنه يركز على نقل المعلومات فقط، ولا يقوم بدوره الكامل في مراقبة السلطة والانفتاح على مختلف الآراء .

✓ **الأحزاب السياسية :** الاتصال السياسي يعتبر أساسيا في عمل الأحزاب السياسية من الناحية النظرية، لكن في الواقع، يعاني من ضعف كبير داخل أغلب الأحزاب الجزائرية. حيث يتسم النشاط الحزبي بالموسمية، إذ يبرز فقط خلال الفترات الانتخابية بهدف كسب الأصوات، ثم يتراجع بعد ذلك، وهو ما جعل بعض الأحزاب توصف بالمجهرية.

✓ كما يلاحظ أن عمل الأحزاب غالبا ما يكون متقطعا، باستثناء بعض الأحزاب التي بدأت مؤخرا في تنشيط نشاطها. وعلى مستوى الاتصال الداخلي داخل الأحزاب، هناك غياب واضح للاجتماعات الدورية والنقاشات الجدية التي تسمح للمناضلين بطرح آرائهم والمشاركة في اتخاذ القرارات، مما يدل على ضعف التواصل داخل الهياكل الحزبية .

✓ **المجتمع :** الاتصال السياسي في المجتمع الجزائري موجود، لكن ليس بشكل منظم أو واضح المعالم. فالكثير من الجزائريين يتحدثون في السياسة ويتفاعلون معها، سواء بالرفض أو التأييد، لكن هذا التفاعل يبقى سطحياً ولا يصل إلى نقاشات عميقة تؤدي إلى مشاركة سياسية حقيقية تساهم في اتخاذ قرارات مبنية على رأي شعبي واسع.

ويرجع ذلك أساسا إلى ضعف تنوع المعلومات السياسية، حيث تكون في الغالب محدودة وتأتي في اتجاه واحد، إضافة إلى غياب وسائل إعلام متخصصة قادرة على تقديم تحليلات وتفسيرات تساعد على تكوين وعي سياسي لدى المواطن. كما أن هذا الوضع لا يرتبط فقط بالإعلام، بل يتأثر أيضا بعوامل أخرى مثل النظام السياسي والظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

كما أن المستوى التعليمي والثقافي له دور مهم في محدودية الاتصال السياسي، مما أدى إلى ضعف حضور المواطن في الحياة السياسية، حيث أصبح العديد من الجزائريين لا يعرفون

حتى الأحزاب الموجودة أو توجهاتها. وبالتالي، يمكن القول إن الجمهور، وهو العنصر الأساسي في العملية السياسية، تم تهميشه بشكل غير مباشر.⁷⁰

⁷⁰ بوزيان، نصر الدين. الاتصال السياسي في الجزائر: مشاكل التأخر واستراتيجيات التطور. قسنطينة: جامعة منتوري، 2010، ص 45؛ وينظر أيضاً: دليو، فضيل (إشراف). الاتصال السياسي في الجزائر. قسنطينة: مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة، 2010، ص 12 .

❖ مستويات الإتصال السياسي في الجزائر :

1. الاتصال عن طريق الجماعات السياسية :

يتم الاتصال السياسي في الجزائر عبر الجماعات السياسية من خلال مؤسسات مثل البرلمان والأحزاب والتنظيمات المختلفة، ويهدف أساساً إلى معرفة آراء واتجاهات المواطنين حول القضايا المختلفة في الداخل والخارج، ونقلها إلى الرأي العام بهدف دعم السياسات والبرامج التي تقدمها هذه الجماعات.

كما يشارك الفاعلون السياسيون في هذه العملية، وهم أفراد أو مجموعات تسعى إلى التأثير في صنع القرار من خلال وسائل تنظيمية ومؤسسية، سواء عبر التأثير داخل المؤسسات أو من خلال شغل مناصب سياسية. ومن أبرز هذه الفواعل: الأحزاب السياسية، القيادات، جماعات المصالح، وأصحاب النفوذ السياسي.

وتعتمد الأحزاب السياسية على برامج وأيديولوجيات تحدد توجهاتها، حيث نجد اختلافاً في الرؤى بين الأحزاب حسب طبيعة أفكارها ومواقفها من دور الدولة في الاقتصاد والمجتمع. وفي الجزائر تنعكس هذه التوجهات في الخطاب السياسي للأحزاب عبر وسائل الإعلام والندوات والمؤتمرات، إضافة إلى المنشورات المختلفة التي تعرض برامجها وتنتقد السياسات العامة.

كما يمكن تشبيه العمل السياسي بعملية التسويق، حيث يُعتبر المواطن كمتلقٍ يختار بين البرامج السياسية المختلفة، لكن النجاح السياسي لا يقاس بالأرباح المادية، وإنما بمدى قبول المواطنين لهذه البرامج واتساع الدعم الشعبي لها

2. الاتصال السياسي عن طريق وسائل الإعلام :

1.2 الاتصال السياسي عن طريق الصحافة المكتوبة :

يعد الاتصال السياسي عبر الصحافة المكتوبة من أبرز أشكال الاتصال السياسي، ويظهر ذلك من خلال محتوى الصحف اليومية والأسبوعية والشهرية. وتحتل الصحافة المكتوبة مكانة مهمة في التأثير على الحياة السياسية داخل الدول، سواء في الجانب الداخلي أو الخارجي، حيث أصبحت في الجزائر تلعب دوراً متزايد الأهمية في التأثير على الرأي العام وعلى صانعي القرار، باعتبارها حلقة وصل بين الحاكمين والمحكومين.

وتتميز العلاقة بين الصحافة وصانعي القرار السياسي بالتعقيد، حيث لم يتم فهمها بشكل كامل بعد، لذلك اهتم بها الباحثون والإعلاميون لتحليل طبيعة التأثير المتبادل بين الطرفين. فالصحافة تقوم بنقل الأخبار والمعلومات السياسية بشكل يومي، مما يجعلها مصدراً أساسياً يعتمد عليه المهتمون بالشأن السياسي في متابعة الأحداث وتطوراتها.

وقد أشار الباحث “بيرنارد كوهين” إلى أهمية الصحف الكبرى مثل “نيويورك تايمز”، حيث تعتبر مصدراً أساسياً للمعلومات بالنسبة للمسؤولين وصانعي القرار، الذين يعتمدون عليها في متابعة المستجدات وإعداد تقاريرهم.

كما تستخدم أنظمة الحكم، ومن بينها الجزائر، وسائل الإعلام المكتوبة لتوجيه الرأي العام وتدعيم سياساتها، وأحياناً للتأثير في اتجاهاته وتقليل المعارضة لبعض القرارات.

وتقوم الصحافة المكتوبة بعدة أدوار مهمة، أهمها: الدور الإعلامي من خلال نقل المعلومات، والدور التعليمي عبر تفسير الأحداث للمواطن، إضافة إلى الدور الإقناعي الذي يسمح بعرض مختلف الآراء والتوجهات السياسية ومحاولة التأثير في الجمهور، خاصة خلال فترات الانتخابات.

ومع ذلك، يبقى هناك فرق بين الإقناع والتلاعب، فالإقناع يعتمد على تقديم معلومات دقيقة وموضوعية، بينما يقوم التلاعب على توجيه المعلومات أو إخفائها لتحقيق مصالح سياسية معينة. لذلك، فإن الدور الديمقراطي للصحافة يرتبط أساساً بالمهنية والموضوعية، رغم أنه يظل دائماً محل نقاش وجدل.

وفي النهاية، فإن ما ينشر في الصحف يمر عبر عمليات اختيار وتصفية للمحتوى، مما يجعل الموضوعية نسبية أحياناً، حيث تتحكم اعتبارات مهنية وسياسية في تحديد ما يُنشر وكيف يعرض.

2.2 الإتصال السياسي عبر الوسائل السمعية البصرية والإلكترونية : يُعتبر الاتصال السياسي عبر الوسائل السمعية البصرية، خاصة التلفزيون، من أقوى أشكال الاتصال السياسي، وقد بدأ دوره يبرز منذ ستينيات القرن الماضي مع استخدامه في تغطية الأحداث السياسية الكبرى مثل الاغتيالات والاضطرابات. ومع تطوره، أصبح التلفزيون أداة أساسية للتوجيه السياسي وصناعة الرأي العام، حيث يجمع بين الصوت والصورة ويصل إلى مختلف فئات المجتمع، مما يجعله وسيلة مؤثرة في تشكيل المواقف السياسية وزيادة الشعور بالانتماء والمشاركة لدى الجمهور.

كما يُستخدم التلفزيون بشكل واسع في الحملات الانتخابية، حيث تستثمر الأحزاب والمرشحون مبالغ كبيرة في الإعلانات السياسية بهدف التأثير على الناخبين وكسب دعمهم.

ومع تطور التكنولوجيا، ظهرت الوسائل الإلكترونية وعلى رأسها الإنترنت، التي أحدثت تحولاً كبيراً في الاتصال السياسي، إذ أصبحت الأخبار تُنقل بسرعة أكبر وتكلفة أقل، ولم يعد الجمهور يعتمد على وسيلة واحدة فقط، بل تعددت مصادر المعلومات وتنوعت.

وقد ساهمت الوسائل الرقمية في دمج الإعلام بالترفيه والسياسة والاقتصاد، كما جعلت من الممكن وصول الأحداث مباشرة إلى المنازل، مما غير طريقة تلقي المعلومات وأثر في طبيعة الواقع الإعلامي نفسه.

وبذلك أصبحت الوسائل السمعية البصرية والإلكترونية اليوم من أهم أدوات الاتصال السياسي وأكثرها تأثيراً في المجتمع.⁷¹

المطلب الثاني : أهداف الإتصال السياسي في الجزائر

يعد الاتصال السياسي من الوسائل الأساسية التي تعتمد عليها الأنظمة السياسية الحديثة لتحقيق أهدافها، حيث يُمارَس بشكل مستمر من طرف النخب السياسية ووسائل الإعلام من أجل التواصل مع المواطنين، وإطلاعهم على مختلف القضايا والمستجدات، إضافة إلى التأثير في آرائهم ودفعهم لتبني أفكار وبرامج معينة. وفي الجزائر، أدرك الفاعلون السياسيون أهمية الاتصال السياسي، فاعتمدوا عليه لتحقيق أهداف تتماشى مع توجهاتهم ومصالحهم.

● بالنسبة للسلطة السياسية الحاكمة: تسعى السلطة في الجزائر من خلال الاتصال السياسي

إلى تحقيق عدة أهداف، من أهمها:

- ✓ تعبئة المواطنين، خاصة في أوقات الأزمات، من خلال حثهم على دعم القرارات الرسمية والالتفاف حول الدولة لمواجهة مختلف التحديات.
- ✓ تعزيز شرعية النظام السياسي، عبر كسب ثقة المواطنين وإقناعهم بأحقّيته في الحكم، مع إبراز إنجازاته.
- ✓ تحسين صورة النظام داخلياً وخارجياً، من خلال الترويج للإصلاحات والنجاحات التي حققتها الدولة.
- ✓ التأثير في الرأي العام وتوجيهه بما يخدم استقرار النظام ويحافظ على دعمه.
- ✓ تحويل اهتمام الرأي العام أحياناً نحو قضايا أخرى أقل حساسية، بهدف الحفاظ على الاستقرار وتفادي التوتر.

● بالنسبة لوسائل الإعلام : وتتمثل أهداف الإعلام المستقل في الجزائر من خلال الاتصال

السياسي فيما يلي:

- ✓ تقييم الواقع السياسي: حيث تعمل وسائل الإعلام على عرض الوضع السياسي كما هو، سواء بشكل يجذب اهتمام المواطنين أو يجعلهم ينفرون منه. كما يمكن أن تؤثر في درجة اهتمامهم بالشأن السياسي، إما بتشجيعهم على المشاركة أو نشر نوع من اللامبالاة. وهي بذلك

⁷¹ دليو، فضيل (إشراف). الاتصال السياسي في الجزائر. قسنطينة: جامعة منتوري، مغرب علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة، 2010، ص 72 .

تلعب دور الوسيط بين السلطة والشعب، من خلال عرض القضايا السياسية وإبداء مواقف منها سواء بالتأييد أو الرفض.

- ✓ **توعية المواطنين سياسياً:** من خلال تقديم تحاليل وشرحات مبسطة حول القضايا والأحداث السياسية، إضافة إلى تفسير القوانين والتشريعات، بالاعتماد على خبراء ومختصين، بهدف رفع مستوى الوعي السياسي لدى المواطنين وتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم.
- ✓ **نقل انشغالات المواطنين:** حيث تقوم وسائل الإعلام بنقل مشاكل واهتمامات المواطنين إلى السلطة السياسية، خاصة في ظل غياب قنوات اتصال مباشرة وفعالة بين الطرفين، مما يساعد على إيصال صوت المواطن ومحاولة إيجاد حلول لمشاكله.⁷²

❖ إستراتيجية تطوير الإتصال السياسي في الجزائر :

يعدّ الاتصال السياسي من أهم الوسائل التي تعتمد عليها السلطة للحفاظ على استقرار الدولة والتأثير في الرأي العام وكسب ثقة المواطنين. ويتم ذلك من خلال التواصل المستمر مع الشعب وتزويده بالمعلومات والأخبار السياسية، سواء كانت محلية أو دولية. كما أن توفير معلومات صحيحة في الوقت المناسب يساعد على مواجهة الإشاعات والأخبار الكاذبة التي قد تهدد استقرار البلاد وتضعف ثقة المواطن في السلطة. ومن هذا المنطلق، أصبح من الضروري على السلطة في الجزائر تطوير آليات أكثر فعالية في مجال الاتصال السياسي، من أجل تحسين تواصلها مع المواطنين وتحقيق أهدافها. ومن بين أهم هذه الاستراتيجيات:

- **تعزيز الديمقراطية والحرية:** حيث لا يمكن تحقيق اتصال سياسي فعال دون وجود حرية حقيقية. فالديمقراطية تقوم على احترام حقوق الأفراد وتمكينهم من المشاركة السياسية بشكل فعلي، وليس فقط نظري. ويظهر ذلك من خلال ضمان حرية إنشاء الأحزاب والجمعيات والنقابات، إضافة إلى حرية وسائل الإعلام وعدم التدخل في عملها.
- **تحرير القطاع الإعلامي خاصة السمي البصري:** من الضروري تقليل هيمنة السلطة على وسائل الإعلام العمومية، وفتح المجال أمام الخواص للمشاركة في النشاط الإعلامي. هذا من شأنه أن يساهم في تنوع مصادر الأخبار وتعدد الآراء، مما يساعد على نقل انشغالات المواطنين إلى السلطة بشكل أفضل، وكذلك فهم مواقفهم واتجاهاتهم تجاه السياسات والقرارات. لكن في المقابل، يجب أن تكون هذه الحرية مؤطرة بقوانين وتشريعات تنظم العمل الإعلامي، دون أن تتحول إلى وسيلة لتقييد حرية التعبير.

⁷² زروخي، فيصل. واقع الخدمة العمومية في المؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري. المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 10، العدد 04، ديسمبر 2018، ص 1022 .

- **إتاحة المجال لنخبة سياسية فعّالة:** لا يتعلق الأمر بصناعة نخبة جديدة بقدر ما هو توفير الفرص للكفاءات الحقيقية للظهور والمشاركة. فحصر السلطة في فئة محدودة أو الاعتماد على نفس الأشخاص يضعف التنافس ويقلل من الإبداع والتطوير. كما أن غياب معارضة قوية ومسموعة يؤثر سلبًا على مصداقية النظام السياسي ويجعله هشًا. لذلك، فإن وجود نخبة متنوعة وقوية يساهم في تعزيز الاستقرار السياسي.
- **تفعيل الدور الإعلامي للأحزاب السياسية:** ينبغي على الأحزاب أن تعطي أهمية أكبر للإعلام، وألا تقتصر على التواصل المباشر المحدود مع منخرطيها. بل يجب عليها توسيع نشاطها الإعلامي من خلال إصدار مجلات أو منصات تعريفية، واستغلال الإنترنت ووسائل التواصل لنشر برامجها وأفكارها. كما يجب أن تفتح قنوات تواصل مع المواطنين، تُمكنهم من التعبير عن آرائهم وطرح مشاكلهم، مما يساعد الأحزاب على التفاعل مع قضايا المجتمع والعمل على إيجاد حلول لها.
- **تحديث قوانين الإعلام:** أصبح من الضروري مراجعة قانون الإعلام في الجزائر لأنه لم يعد يواكب التطورات العالمية في المجال الإعلامي. فالمعطيات تغيرت بشكل كبير، مما يستدعي تعديل العديد من موادها. كما أن إقصاء المعارضة من الظهور في وسائل الإعلام لم يعد مقبولًا، بل يجب ضمان تكافؤ الفرص بين مختلف الفاعلين السياسيين.
- **حماية حقوق الإعلاميين:** يجب سنّ قوانين تضمن حماية الصحفيين والإعلاميين، وتحدد حقوقهم وواجباتهم بشكل واضح، مع الابتعاد عن كل الإجراءات التي قد تقيّد حريتهم أو تعرقل عملهم، بما يساهم في تعزيز حرية التعبير والعمل الإعلامي المهني.
- **الاهتمام باستطلاع الرأي العام:** من المهم أن تقوم وسائل الإعلام الوطنية بإجراء استطلاعات رأي بشكل دوري، خاصة حول القضايا السياسية المهمة، وذلك للتعرف على توجهات المواطنين ومواقفهم، مما يساعد على اتخاذ قرارات أكثر توافقًا مع تطلعات المجتمع.⁷³

⁷³ بومشعل، يوسف. واقع الاتصال السياسي في الجزائر: من الأحادية السياسية إلى التعددية السياسية. مجلة دراسات وأبحاث (المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية)، المجلد 10، العدد 04، ديسمبر 2018، ص 1023.

المبحث الثالث : دور قناة البرلمانية العمومية في مرافقة السياسة العمومية في الجزائر

المطلب الأول : تعريف قناة البرلمانية و نشأتها

- **تعريف قناة البرلمانية :** هي قناة تلفزيونية جزائرية موضوعاتية متخصصة في الشأن البرلماني وهي اول قناة عمومية تخصصت في الشأن البرلماني السياسي خاصة فهذه القناة ليست قناة برلمانية فقط بل هي قناة سياسية حيث ان القناة لها احتكاك مباشر مع السياسيين منخرطين في العمل السياسي و المشهد السياسي الوطني وقناة البرلمانية تناقش مواضيع سياسية مثلا قانون الأحزاب او الانتخابات او مواضيع لها علاقة الدستور و هي تاسع قناة للتلفزيون العمومي الجزائري ، أطلقت في سنة 2022، وتعد تجسيد لالتزامات رئيس الجمهورية ومبدأ الخدمة العمومية، بترسيخ الديمقراطية وتعزيز المشاركة في الفعل السياسي.
- **أسباب إنشاء القناة :**

أنشأت القناة بسبب أن البرلمان لم يكن لديه ذلك الفضاء الذي يكمن للنائب أن يعبر فيه بطلاقة وحرية ويتواصل بشكل مباشر مع المواطن عبر قناة من قنوات الإعلام العمومي فجاء هذا التجسيد من التزام رئيس الجمهورية وذلك في إطار التجسيد الفعلي للالتزامات ال 54 التي تعهد بها، السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون في برنامج الانتخابي، وبالخصوص الالتزام الموسوم ب 36، عبر إطلاق قناة برلمانية متخصصة؛ باعتبارها وسيلة للشفافية والتقييم والمشاركة المواطنية في النشاط والحياة العامة و تعنى بالشأن البرلماني بطابع سياسي حيث كانت القناة الوسيط بين النائب البرلماني و المواطن الجزائري بحكم أن المواطن يريد أن يعرف ما الذي يفعله ممثله الذي انتخب عليه و أيضا النائب يتمكن من مخاطبة ذلك المواطن و التعبير له و أن يشرح له البرنامج الانتخابي كيف يسير و ماهي الوعود التي حققت و ماهي الآمال التي بقيت معلقة و الأهداف التي لازلت قيد الانتظار و قيد التسيير كما تأخذ انشغالات المواطنين بعين الاعتبار .

● **الهيكل التنظيمي لقناة البرلمانية :** تعتمد قناة البرلمانية على هيكلية أساسية تتكون من :

- (1) **مدير القناة الفرعي لقناة البرلمانية :** تجدر الإشارة في هذا السياق أن المؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري تتضمن تسع قنوات يعني بها مدير عام للمؤسسة ثم تسع مديرين فرعيين وقناة البرلمانية يوجد بها مدير فرعي تابع للمؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري .
- (2) **مديرتي الإنتاج والأخبار :** مديرية الأخبار يعنى هذا القسم بمتابعة الأحداث اليومية المرتبطة بالنشاط السياسي و البرلماني ويتكفل بإعداد وتقديم النشرة الإخبارية اليومية التي تعرض أهم مستجدات العمل البرلماني. كما يشرف القسم على إعداد التقارير الإخبارية والمتابعات الخاصة بالأحداث السياسية والوطنية.

مديرية الإنتاج يتولى قسم الإنتاج إعداد البرامج التلفزيونية التي تبثها القناة ضمن شبكتها البرمجية، ويشرف على تسجيل الحصص الحوارية والتحليلية والبرامج الخاصة التي تعالج القضايا البرلمانية والسياسية من مختلف الزوايا.

ويعمل القسمان بتنسيق مستمر لضمان التكامل بين العمل الإخباري والإنتاج البرمجي داخل القناة.

(3) القسم التقني : يعنى بمهمة الاعداد والمراقبة التقنية

(4) أقسام تقنية : تتمثل في : قسم التركيب، قسم التصوير، الاستديو .

- **الطاقم الصحفي لقناة البرلمانية :** يتكون الطاقم الصحفي للقناة من مجموعة من الصحفيين المتخصصين في الشأن السياسي والبرلماني، ويتم توزيعهم وفق نظام عمل ضمن التغطية اليومية للنشاط البرلماني.

وتشمل المهام الأساسية التي يقوم بها الصحفيون داخل القناة:

- ✓ التغطيات الميدانية للنشاط البرلماني داخل المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة.
- ✓ تقديم البرامج التلفزيونية ضمن الشبكة البرمجية للقناة.
- ✓ الإشراف التحريري على الحصص ومتابعة مضمونه
- ✓ إعداد التقارير الإخبارية والتحليلية التي تبث ضمن نشرات الأخبار.
- ✓ إنتاج الروبورتاجات والوثائقيات المرتبطة بالعمل البرلماني.
- ✓ ويعمل الطاقم الصحفي في إطار منظومة عمل جماعية تضمن التنسيق بين مختلف مراحل الإنتاج الإعلامي.

● **الشبكة البرمجية لقناة البرلمانية :**

- تتجسد استراتيجية القناة البرلمانية في بناء شبكة برمجية متكاملة تهدف إلى مرافقة الأداء المؤسساتي بغرفتيه، حيث تزوج في محتواها بين الأبعاد التشريعية والرقابية والدبلوماسية. ويبرز ذلك جليا من خلال الحرص على تعزيز العمق الإفريقي للجزائر عبر برامج متخصصة مثل "Insight on Africa"، الذي يربط بين نشاط المجموعات البرلمانية للصدقة والتوجهات الاستراتيجية للسياسة الخارجية للدولة، ولعل أهم تجليات هذا الدور هو المواكبة الإعلامية لإنشاء اللجنة البرلمانية المشتركة الكبرى بين الجزائر وموريتانيا بموجب بروتوكولات جانفي 2024 وجوان 2025. وفي ذات السياق الدبلوماسي، يأتي برنامج "دبلوماسية" ليرصد الفعالية البرلمانية في المحافل الدولية والإقليمية، مما يعكس دور الهيئة التشريعية كذراع مكمل للدبلوماسية الرسمية.
- أما على الصعيد الداخلي، فإن القناة تعمل على تكريس مبدأ الشفافية السياسية ومساءلة الجهاز التنفيذي، من خلال برامج ترصد ديناميكية اللجان الدائمة مثل برنامج "شؤون برلمانية"، أو

عبر النقل المباشر لجلسات عرض ومناقشة مشاريع القوانين والأسئلة الشفوية في برنامج "جلسة علنية". ولا يقتصر هذا الدور على الجانب الإجرائي فقط، بل يمتد ليشمل تحليل السياسات العامة للدولة عبر برامج متخصصة كـ "أوراق اقتصادية" و "تقاطعات"، اللذين يحلان القضايا الراهنة وفق منظور تشريعي وأكاديمي، بالإضافة إلى برنامج "ملفات برلمانية" الذي يفتح مساحات حوارية للنخبة البرلمانية لمناقشة القضايا الوطنية الكبرى بمبادرة ذاتية من القناة.

- وفي إطار الوظيفة التثقيفية والسياسية، تسعى القناة لتعزيز قيم المواطنة والتثنية السياسية عبر برنامج "مواطنة" الذي يستهدف رفع الوعي القانوني والسياسي لدى الفرد الجزائري، مع مرونة عالية في مرافقة المحطات الفاصلة في التاريخ السياسي المعاصر للبلاد، وهو ما تجسد في إطلاق برنامج "الحوارات الكبرى" تزامنا مع رئاسيات 7 سبتمبر 2025. وتكتمل هذه المنظومة البرمجية بتبشرات إخبارية مستمرة وبرامج تلخيصية مثل "الأسبوع البرلماني"، لتقدم في مجموعها رؤية شاملة حول تفاعل المؤسسة التشريعية مع انشغالات المجتمع وتحولات البيئة السياسية الوطنية والدولية.⁷⁴

المطلب الثاني : أهداف القناة و دورها في مرافقة السياسة العامة و النشاط البرلماني

✓ أولا: أهداف القناة البرلمانية

- تندرج القناة البرلمانية ضمن الآليات الإعلامية الحديثة التي تعتمد عليها الدولة من أجل تكريس مبادئ الشفافية وتعزيز الاتصال بين المؤسسات الدستورية والمواطن. وفي هذا الإطار، تسعى القناة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الإعلامية والمؤسسية التي تتكامل فيما بينها لخدمة المسار الديمقراطي.
- في مقدمة هذه الأهداف، تعمل القناة على تقريب المواطن من المؤسسة التشريعية، وذلك من خلال إتاحة متابعة آنية ومباشرة لمختلف النشاطات البرلمانية. فالمواطن لم يعد متلقيا سلبيا للمعلومة، بل أصبح فاعلا يتابع وقيّم، وهو ما يعزز الثقة بينه وبين مؤسسات الدولة.
- كما تهدف القناة إلى التعريف بالوظيفة التشريعية والرقابية للبرلمان، من خلال عرض ومتابعة مراحل إعداد القوانين ومناقشتها والمصادقة عليها، إضافة إلى إبراز دور البرلمان في مراقبة عمل الحكومة. وهذا من شأنه أن يساهم في توضيح كيفية صناعة القرار السياسي داخل الدولة.
- ومن بين الأهداف الأساسية أيضا تعزيز الثقافة السياسية والدستورية لدى المواطن، حيث تقوم القناة بتبسيط المفاهيم السياسية والقانونية، وشرح طبيعة النظام السياسي وآليات عمله، مما

⁷⁴ المؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري. "القناة البرلمانية: النشأة، الهيكل التنظيمي والشبكة البرمجية"، الموقع الرسمي، متاح على الرابط <https://www.entv.dz>، تاريخ الدخول: 29 أبريل 2026 .

يساعد على رفع مستوى الوعي السياسي لدى الجمهور، خاصة في ظل تعقّد القضايا السياسية المعاصرة.

- إضافة إلى ذلك، توفر القناة فضاءً إعلاميًا للنقاش السياسي المؤسساتي، حيث تفتح المجال أمام مختلف الفاعلين السياسيين من نواب وخبراء ومحللين للمشاركة في نقاشات هادفة حول القضايا الوطنية، وهو ما يعزز قيم الحوار والتعددية واحترام الرأي الآخر.
- كما تسعى القناة إلى إبراز مكانة البرلمان في الحياة الوطنية، من خلال تسليط الضوء على نشاطاته المختلفة، سواء داخل قبة البرلمان أو خارجها، وإظهار مساهمته في معالجة القضايا التي تهم المواطن، مثل القوانين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
- ومن جهة أخرى، تلعب القناة دورًا مهمًا في تصحيح الصورة النمطية المرتبطة بالعمل البرلماني، حيث تسعى إلى تقديم صورة واقعية عن جهود النواب، سواء في المجال التشريعي أو الرقابي أو حتى الدبلوماسي، مما يساهم في تعزيز مصداقية المؤسسة التشريعية واسترجاع ثقة المواطن.⁷⁵

ثانياً: دور القناة في مراقبة النشاط البرلماني

تؤدي القناة البرلمانية دوراً محورياً في مراقبة وتغطية النشاط البرلماني بمختلف أبعاده، حيث تعتبر حلقة وصل أساسية بين البرلمان والرأي العام.

- فمن أبرز أدوارها البث المباشر للجلسات العلنية، سواء تلك المتعلقة بمناقشة مشاريع القوانين أو جلسات طرح الأسئلة الشفوية على أعضاء الحكومة. ويُعد هذا البث المباشر تجسيداً فعلياً لمبدأ الشفافية، حيث يتيح للمواطن الاطلاع على مجريات النقاشات البرلمانية دون وساطة أو تحريف.
- كما تقوم القناة بمتابعة أعمال اللجان البرلمانية، التي تُعد الفضاء الحقيقي لصياغة ومناقشة مشاريع القوانين بشكل معمق. وتكمن أهمية هذه التغطية في إبراز الجهد التشريعي الذي يتم خارج الجلسات العلنية.
- إضافة إلى ذلك، تساهم القناة في تغطية الأنشطة العلمية والتشريعية مثل الأيام البرلمانية والندوات، والتي يتم من خلالها مناقشة قضايا وطنية مهمة بمشاركة خبراء ومختصين، مما يثري النقاش العمومي.

⁷⁵ رئاسة الجمهورية الجزائرية. "برنامج الالتزامات الـ 54 للسيد رئيس الجمهورية"، الالتزام رقم 36 (إطلاق قناة برلمانية)، الجزائر، 2019.

- ولا يقتصر دور القناة على النشاط الداخلي، بل يشمل أيضاً مرافقة النشاط الدبلوماسي البرلماني، من خلال تغطية زيارات الوفود البرلمانية والمشاركات الدولية، وهو ما يعكس دور البرلمان في تمثيل الدولة على المستوى الخارجي وتعزيز علاقاتها الدولية. وقد ساهمت هذه الأدوار مجتمعة في تمكين المواطن من المتابعة المباشرة للعمل البرلماني، والتعرف على مواقف النواب واتجاهاتهم، مما يعزز من مشاركته غير المباشرة في الحياة السياسية، ويرفع من مستوى الوعي السياسي لديه⁷⁶.

الإطار التطبيقي للدراسة

المطلب الثالث : تقييم دور قناة

البرلمانية في مرافقة و توجيه

السياسات العامة في الجزائر .

المطلب الثالث : تقييم دور قناة البرلمان في مرافقة و توجيه السياسات العامة في الجزائر

أولاً: تحليل و تفسير البيانات الميدانية.

مقدمة:

يعتبر التحليل في العلوم الإنسانية عملية بحثية علمية متخصصة تخضع لها البيانات المجمعة بواسطة البحوث الميدانية ، حيث يقوم الباحث فيها بوصف هذه البيانات و التعليق عليها كيفيا بهدف إعطاء القارئ صورة واضحة عن الظاهرة المدروسة و عليه كانت دراستنا و تفريغ جداولها و تحليلها كالاتي

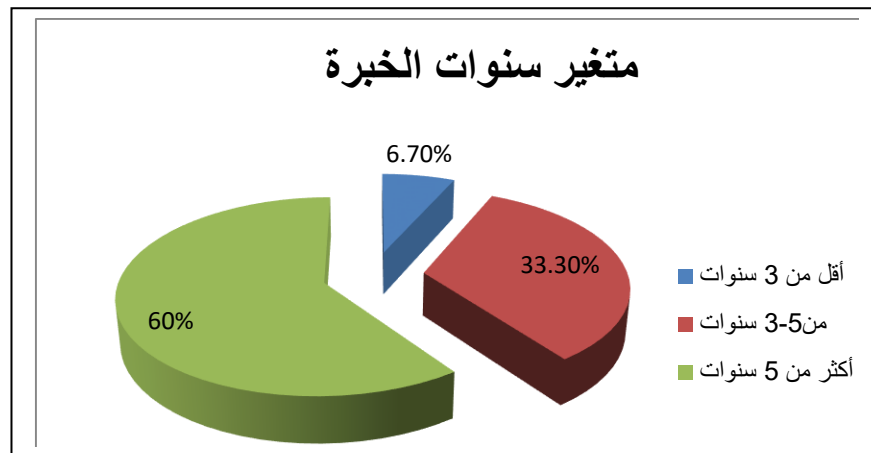
1. تفريغ البيانات الشخصية

الجدول رقم(01): توزيع أفراد العينة حسب متغير سنوات الخبرة

المتغير	التكرار	النسبة %
أقل من 3 سنوات	1	6.7
من 3-5 سنوات	5	33.3
أكثر من 5 سنوات	9	60.0
المجموع	15	100.0

مصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول(01) الذي يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة نجد في المرتبة الأولى خبرة (أكثر من 5 سنوات) بنسبة 60%، تلتها في المرتبة الثانية خبرة (من 3-5 سنوات) بنسبة 33,3 %، بينما في المرتبة الثالثة نجد خبرة (أقل من 3 سنوات) بنسبة 6,7% كأدنى نسبة، مما سبق نستنتج أن معظم أفراد العينة لديهم أكثر من 5 سنوات خبرة.



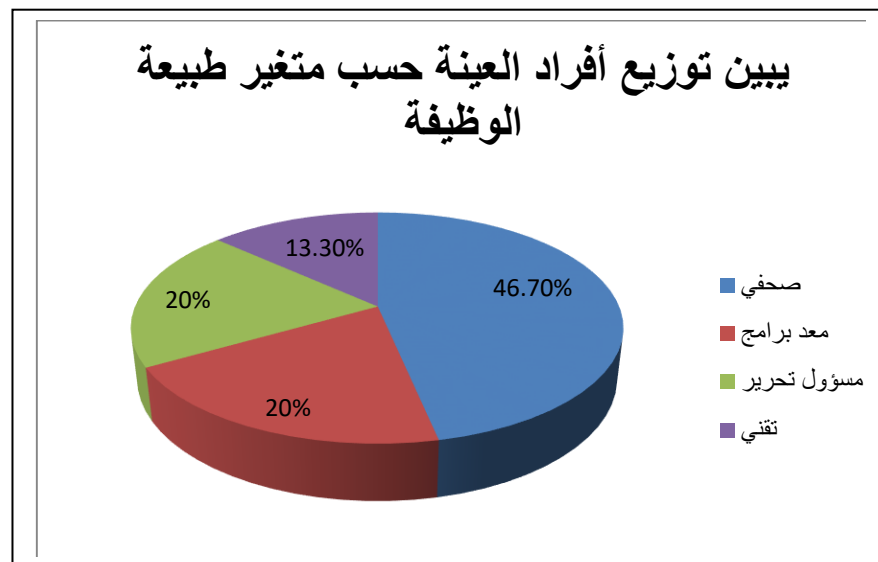
مصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ماسبق

الجدول رقم(02): توزيع أفراد العينة حسب متغير طبيعة الوظيفة

المتغير	التكرار	النسبة %
صحفي	7	46.7
معد برامج	3	20.0
مسؤول تحرير	3	20.0
تقني	2	13.3
المجموع	15	100.0

مصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول(02) الذي يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير طبيعة الوظيفة نجد في المرتبة الأولى (صحفي) بنسبة 46,7%، تلتها في المرتبة الثانية كل من(معد برامج) و(مسؤول تحرير) بنسبة متساوية بينهما قدرت ب 20 %، أما في المرتبة الثالثة نجد (تقني) بنسبة 13,3% وهي أصغر نسبة، مما سبق نستنتج أن طبيعة الوظيفة للنسبة الأعلى من أفراد العينة تتمثل في وظيفة صحفي.



مصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ماسبق

الجدول رقم(03): طبيعة المواضيع التي تناقشها القناة غالبا

المتغير	التكرار	النسبة %
اخبارية	6	40.0
تحليلية	9	60.0
المجموع	15	100.0

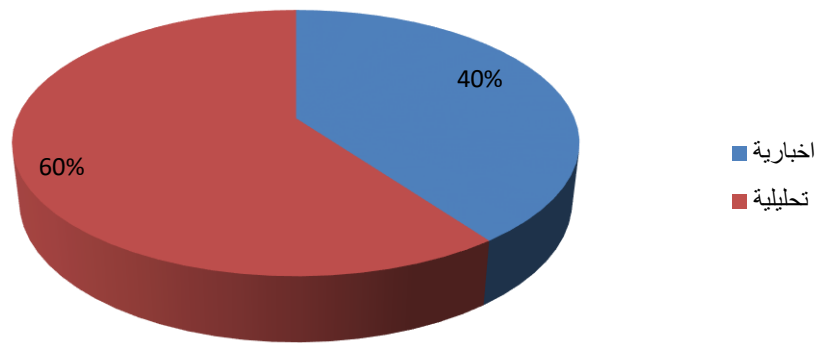
مصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

تشير بيانات الجدول رقم 03 إلى أن الفئة الغالبة من المبحوثين بنسبة 60% بتكرار 9 يرون أن القناة البرلمانية تركز على المواضيع ذات الصبغة التحليلية، بينما اعتبر 40% من أفراد العينة بتكرار 6 أن المواضيع المتناولة هي مواضيع إخبارية.

يفسر تفوق الطابع التحليلي في محتوى القناة البرلمانية بنجاحها في الانتقال من مجرد نقل الخبر السياسي إلى تفسير وتحليل أبعاده، وهو ما يخدم مباشرة أهداف القناة في مرافقة العمل التشريعي وتكريس مبادئ الخدمة العمومية.

وبإسقاط نظرية ترتيب الأولويات على هذه النتيجة، نجد أن القناة تعمل في إطار ما يُعرف بالمستوى الثاني للنظرية وهو بناء السمات؛ فهي لا تكتفي بتحديد المواضيع التي يفكر فيها الجمهور، بل تمنحهم الأدوات التحليلية التي تشكل رؤيتهم وفهمهم العميق للقضايا السياسية. إن هذا التركيز على البعد التحليلي يساهم في نقل البروز من أجندة القناة إلى أجندة المبحوثين، مما يؤدي بالضرورة إلى ترقية وعيهم السياسي وجعلهم أكثر قدرة على استيعاب وتقييم الأداء البرلماني بعيداً عن السطحية الإخبارية.

يبين طبيعة المواضيع التي تناقشها القناة غالبا



مصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ما سبق

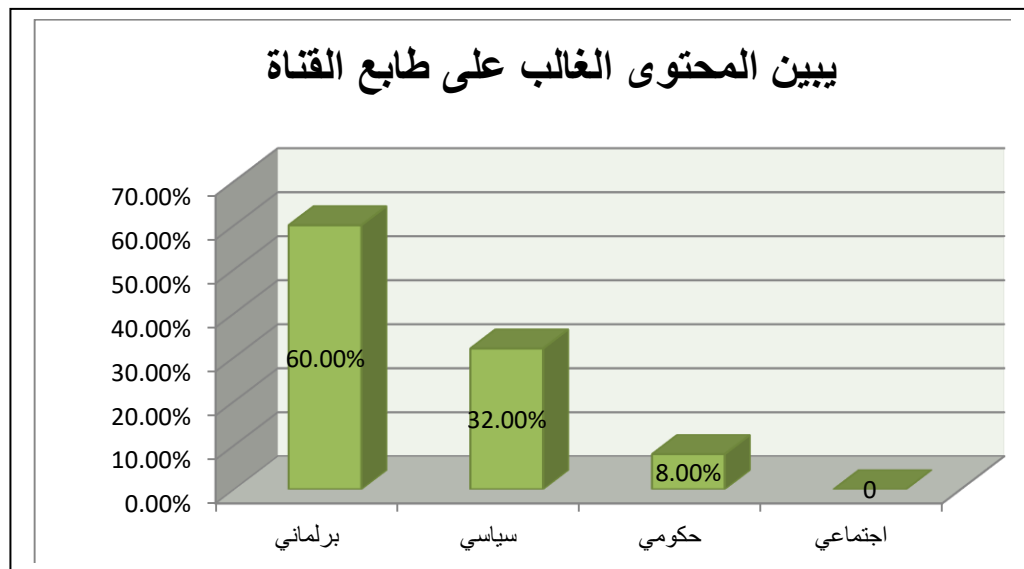
الجدول رقم(04): المحتوى الغالب على طابع القناة

المتغير	التكرار	النسبة %
برلماني	15	60.0%
سياسي	8	32.0%
حكومي	2	8.0%
اجتماعي	/	//
المجموع	25	100.0%

مصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

تظهر بيانات الجدول رقم 04 أن المحتوى البرلماني احتل المرتبة الأولى بنسبة بلغت 60%، يليه المحتوى السياسي بنسبة 20%، ثم المحتوى الحكومي بنسبة 8%، بينما انعدمت نسبة المحتوى الاجتماعي. وتؤكد هذه النتائج أن الصفة الغالبة على القناة هي الصفة البرلمانية وفقاً لتقديرات أغلبية أفراد العينة.

تفسر سيطرة المحتوى البرلماني بالتزام القناة بخطها الافتتاحي المتخصص في تغطية النشاط التشريعي، مما ساهم في ترسيخ هويتها لدى الجمهور. وبإسقاط نظرية ترتيب الأولويات، يتضح نجاح القناة في المستوى الأول للنظرية (تحديد الأجندة)؛ حيث قامت بنقل بروز العمل البرلماني من أجندة الوسيلة إلى أجندة المبحوثين. هذا التركيز جعل النشاط البرلماني يحتل قمة الأولويات المعرفية لدى الجمهور، مما يعزز فاعلية القناة في بناء ثقافة سياسية متخصصة ترفع من مستوى الوعي السياسي حول المؤسسة التشريعية.



مصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ماسبق

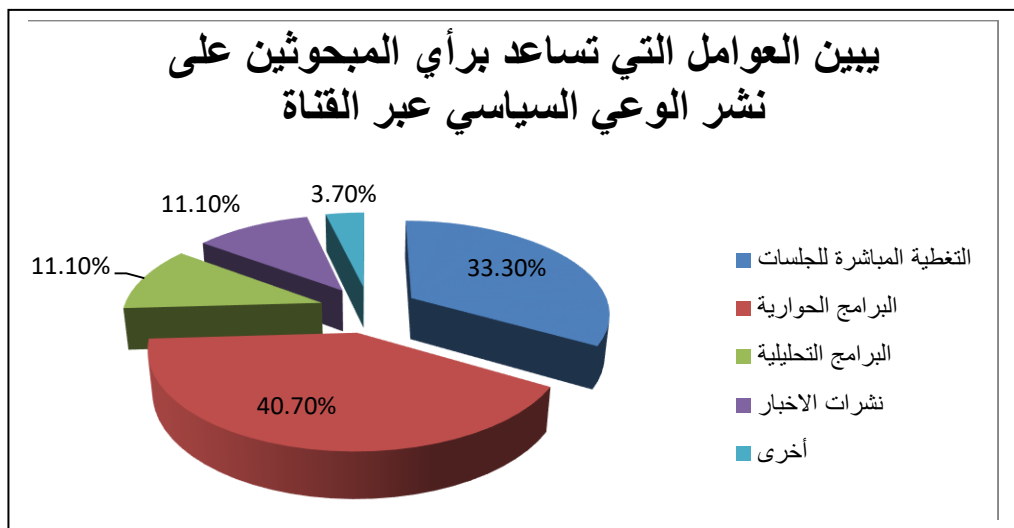
الجدول رقم (05): العوامل التي تساعد برأي المبحوثين على نشر الوعي السياسي عبر القناة

المتغير	التكرار	النسبة %
التغطية المباشرة للجلسات	9	33.3%
البرامج الحوارية	11	40.7%
البرامج التحليلية	3	11.1%
نشرات الاخبار	3	11.1%
أخرى	1	3.7%
المجموع	27	100.0%

مصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

توضح بيانات الجدول رقم (05) تصدر عامل "البرامج الحوارية" بنسبة 40.7%، تليها "التغطية المباشرة للجلسات" بنسبة 33.3% كأدوات أساسية لنشر الوعي السياسي، بينما تساوت "البرامج التحليلية" و"نشرات الأخبار" بنسبة 11.1%.

يفسر تفوق البرامج الحوارية والمباشرة بقدرتها على تبسيط المحتوى السياسي وجعله أكثر تفاعلية ومصادقية لدى المبحوثين. وبإسقاط نظرية ترتيب الأولويات، يظهر أن القناة تساهم في بناء "أجندة النقاش العام"؛ حيث تعمل هذه القوالب البرمجية على منح "البروز" لقضايا معينة دون غيرها، مما يجعلها تحتل صدارة اهتمامات الجمهور. هذا الترتيب الممنهج للقضايا من خلال النقاش والحوار يسهل عملية استيعاب المادة السياسية، مما يؤدي مباشرة إلى ترقية الوعي السياسي وتشكيل رأي عام مستنير حول العمل البرلماني.



مصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ماسبق

الجدول رقم (06): كيفية تقييم المبحوثين لمساهمة المحتوى السياسي للقناة البرلمانية في ترقية الوعي السياسي لدى المواطن.

المتغير	التكرار	النسبة %
كبيرة	1	6.7
متوسطة	9	60.0
ضعيفة	5	33.3
المجموع	15	100.0

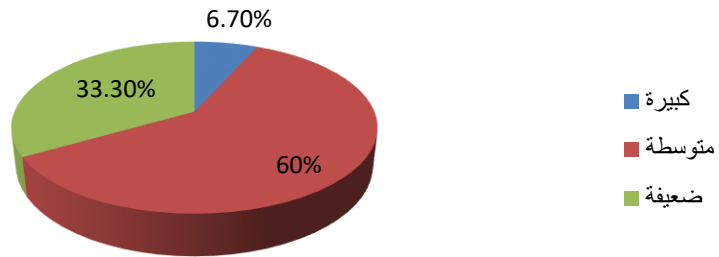
مصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

تظهر بيانات الجدول رقم (06) أن النسبة الأكبر من المبحوثين (60%) يقيمون مساهمة المحتوى السياسي للقناة في ترقية الوعي بأنها "متوسطة"، تليها نسبة 33.3% وصفوها بـ "الضعيفة"، بينما رأى 6.7% فقط أنها مساهمة "كبيرة".

يفسر التقييم "المتوسط" بوجود فجوة جزئية بين ما تقدمه القناة وبين تطلعات الجمهور، أو ربما بسبب حداثة التجربة البرلمانية الإعلامية في الجزائر. ووفقا لنظرية ترتيب الأولويات، نجد أن القناة نجحت في المستوى الأول (جعل الجمهور يهتم بالقضايا البرلمانية أكثر)، لكنها لا تزال تواجه تحديات في "قوة التأثير" المطلوبة للوصول إلى وعي سياسي عميق (المستوى الثاني).

هذه النتيجة تعني أن "الأجندة" التي تحاول القناة بناءها لدى المبحوثين وصلت بشكل جزئي؛ فالمبحوث يدرك القضايا المطروحة لكنه لا يراها كافية لتشكيل وعي سياسي متكامل. هذا يفتح الباب للتوصية بضرورة تطوير "سمات" المحتوى (Attributes) لزيادة بروز القضايا وتأثيرها في ترتيب أولويات المواطن بشكل أكثر فاعلية.

يبين كيف يقيم المبحوثين مساهمة المحتوى
السياسي للقناة في ترقية الوعي السياسي لدى
المواطن



مصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ماسبق

الجدول رقم (07): مدى إدراك المبحوثين لموضوعية القناة في معالجة القضايا السياسية.

المتغير	التكرار	النسبة %
كبيرة	2	13.3
متوسطة	9	60.0
ضعيفة	4	26.7
المجموع	15	100.0

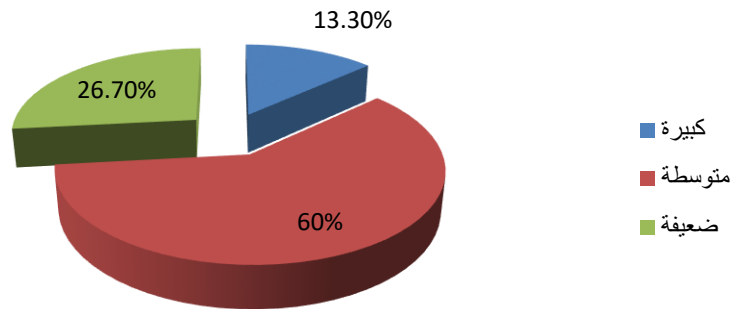
مصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

تبين نتائج الجدول رقم 07 أن أغلبية المبحوثين بنسبة 60% يرون أن القناة تحافظ على الموضوعية في معالجة القضايا السياسية بدرجة "متوسطة"، بينما اعتبرها 26.7 % "ضعيفة"، وجاءت النسبة الأقل 13.3% لتصفها بالدرجة "الكبيرة".

يفسر التقويم المتوسط للموضوعية بطبيعة القناة كمؤسسة إعلامية عمومية، مما يجعل الجمهور يتقرب توازناً دقيقاً بين الدور الرسمي والممارسة المهنية. ومن زاوية المنظور النظري للدراسة، نجد أن "الموضوعية" تمثل المرتكز الأساسي لصدقية الأجندة التي تطرحها القناة؛ فكلما زاد إدراك الجمهور للحيد، زادت قدرة الوسيلة على التأثير في ترتيب اهتماماتهم.

تشير هذه النتيجة إلى أن القناة استطاعت فرض حضورها في المشهد الإعلامي (المستوى الأول للترتيب)، إلا أنها بحاجة لتعزيز "سمات" الاستقلالية في الطرح (المستوى الثاني) لضمان انتقال التأثير من مجرد المتابعة إلى الاقتناع التام. وبناءً عليه، فإن ترقية الوعي السياسي لدى المبحوثين تظل مرتبطة بمدى قدرة القناة على كسب ثقتهم من خلال معالجة أكثر توازناً للقضايا الخ

يبين إلى أي مدى يرى المبحوثين أن القناة تحافظ على الموضوعية في معالجة القضايا السياسية



الجدول رقم(08): مدى إعتداد القناة على مصادر متنوعة في التغطية

المتغير	التكرار	النسبة %
دائما	2	13.3
أحيانا	10	66.7
نادرا	3	20.0
المجموع	15	100.0

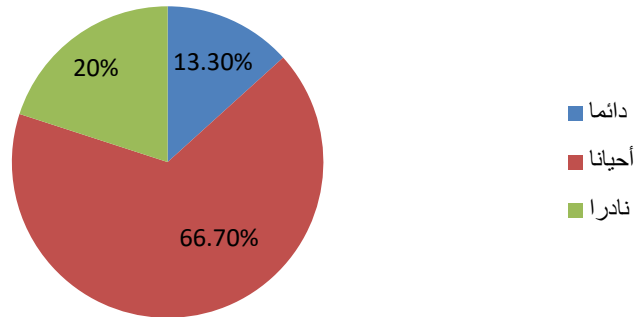
مصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

تشير بيانات الجدول رقم (08) إلى أن النسبة الكبرى من المبحوثين (66.7%) يرون أن القناة تعتمد على مصادر متنوعة "أحيانا"، تليها نسبة 20% ممن أجابوا بـ "نادرا"، في حين اعتبر 13.3% فقط أن القناة تلتزم بالتنوع في مصادرها بشكل "دائم".

يفسر تذبذب التنوع في المصادر (أحيانا) بطبيعة التغطية البرلمانية التي قد تفرض الاكتفاء بمصادر رسمية معينة، مما يحد من فرص ظهور وجهات نظر متعددة في الأجندة اليومية للقناة. ومن زاوية المنظور النظري لترتيب الأولويات، نجد أن تعدد المصادر يعد عاملا حاسما في إعطاء "البروز" للقضايا؛ فكلما تنوعت المصادر، زادت قدرة القناة على بناء أجندة قوية وشاملة تلامس اهتمامات الجمهور المختلفة.

وتكشف هذه النتيجة أن القناة لا تزال في مرحلة انتقالية نحو ترسيخ "سمة" التعددية الإعلامية (المستوى الثاني للنظرية)؛ حيث أن الاعتماد المحدود على المصادر قد يؤدي إلى ترتيب أولويات أحادي الجانب لدى المبحوثين. وبناء عليه، فإن ترقية الوعي السياسي تتطلب تعزيز شبكة المصادر لتشمل مختلف الفاعلين السياسيين والخبراء، مما يساهم في نقل قضايا أكثر ثراء وتنوعا إلى أجندة الجمهور.

يبين ما إن كانت تعتمد القناة على مصادر
متنوعة في التغطية



مصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ماسبق

الجدول رقم (09): المصادر التي تعتمد عليها القناة في صياغة المحتوى

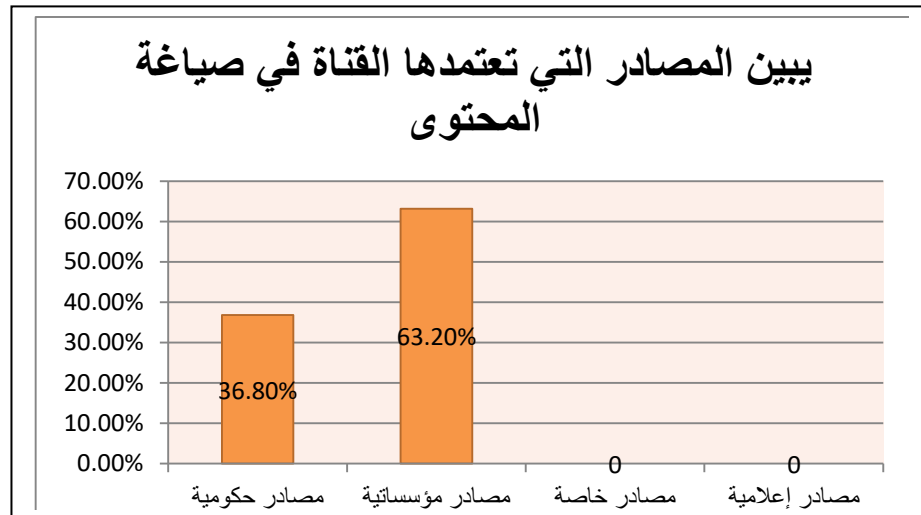
المتغير	التكرار	النسبة %
مصادر حكومية	7	36.8%
مصادر مؤسساتية	12	63.2%
مصادر خاصة	/	/
مصادر إعلامية	/	/
المجموع	19	100.0%

مصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

تبين نتائج الجدول رقم (09) هيمنة "المصادر المؤسساتية" في المرتبة الأولى بنسبة 63.2%، تليها "المصادر الحكومية" بنسبة 36.8%، في حين انعدم الاعتماد على "المصادر الخاصة" أو "المصادر الإعلامية" بنسبة 0%. وتؤكد هذه الأرقام اعتماد القناة الكلي على الجهات الرسمية في استقاء معلوماتها وصياغة محتواها.

يعزى الانحصر في المصادر المؤسساتية والحكومية إلى طبيعة القناة كجهاز إعلامي متخصص في الشأن التشريعي، مما يفرض عليها الالتزام بالبيانات والمعلومات الرسمية الصادرة عن البرلمان والحكومة لضمان "الدقة الرسمية". ومع ذلك، فإن غياب المصادر الخاصة والإعلامية يشير إلى "أحادية المصدر" في بناء الخطاب الإعلامي للقناة.

ومن منظور ترتيب الأولويات، فإن هذا التركيز يساهم في تحديد "أجندة رسمية" بامتياز؛ حيث تفرض القناة على المبحوثين أولويات مستمدة مباشرة من المؤسسات السياسية العليا. هذا النوع من "بناء الأجندة (Agenda Building)" يجعل الوعي السياسي للمبحوثين يتشكل وفق الرؤية المؤسساتية فقط، مما قد يحد من قدرة الجمهور على الإحاطة بمختلف جوانب القضايا السياسية من زوايا غير رسمية. وبذلك، فإن القناة تنجح في نقل القضايا من الأجندة المؤسساتية إلى أجندة الجمهور مباشرة، مع غياب السمات التنافسية التي قد توفرها المصادر المستقلة.



مصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ماسبق

الجدول رقم (10): تصنيف الفئات الأكثر متابعة لمحتوى قناة البرلمان

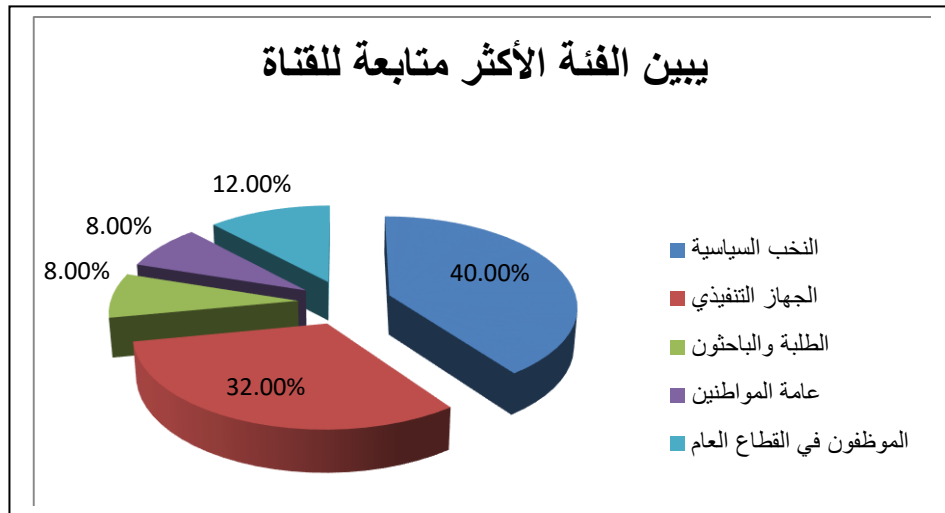
المتغير	التكرار	النسبة %
النخب السياسية	10	40.0%
الجهاز التنفيذي	8	32.0%
الطلبة والباحثون	2	8.0%
عامة المواطنين	2	8.0%
الموظفون في القطاع العام	3	12.0%
المجموع	25	100.0%

مصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

تظهر نتائج الجدول رقم (10) أن "النخب السياسية" تأتي في مقدمة الفئات المتابعة للقناة بنسبة 40%، يليها "الجهاز التنفيذي" في المرتبة الثانية بنسبة 32%. بينما حل "الموظفون في القطاع العام" ثالثاً بنسبة 12%، وجاء "الطلبة والباحثون" و"عامة المواطنين" في المرتبة الأخيرة بنسبة متساوية بلغت 8% لكل منهما.

يعزى تصدر النخب والجهاز التنفيذي للمتابعة إلى التخصص النوعي للقناة الذي يلبي احتياجات صناع القرار، بينما يشير انخفاض المتابعة الشعبية إلى وجود "فجوة معرفية" تجعل المحتوى موجهاً للنخبة بالدرجة الأولى.

ومن منظور ترتيب الأولويات، نجحت القناة في بناء "أجندة نخبية (Elite Agenda)" يتطابق فيها اهتمام الوسيلة مع اهتمامات الفاعلين السياسيين. ورغم أن هذا التركيز يعزز بروز القضايا التشريعية لدى المسؤولين، إلا أنه يحد من قدرة الأجندة الإعلامية على التغلغل في أولويات المواطن العادي، مما يجعل تأثير القناة في الوعي السياسي محصوراً في الأوساط الرسمية ويستدعي تبسيط القضايا لجذب فئات اجتماعية أوسع.



مصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ماسبق

الجدول رقم (11): يبين ما إن كان يعتقد المبحوثين أن القناة تنجح في تبسيط الخطاب السياسي للجمهور

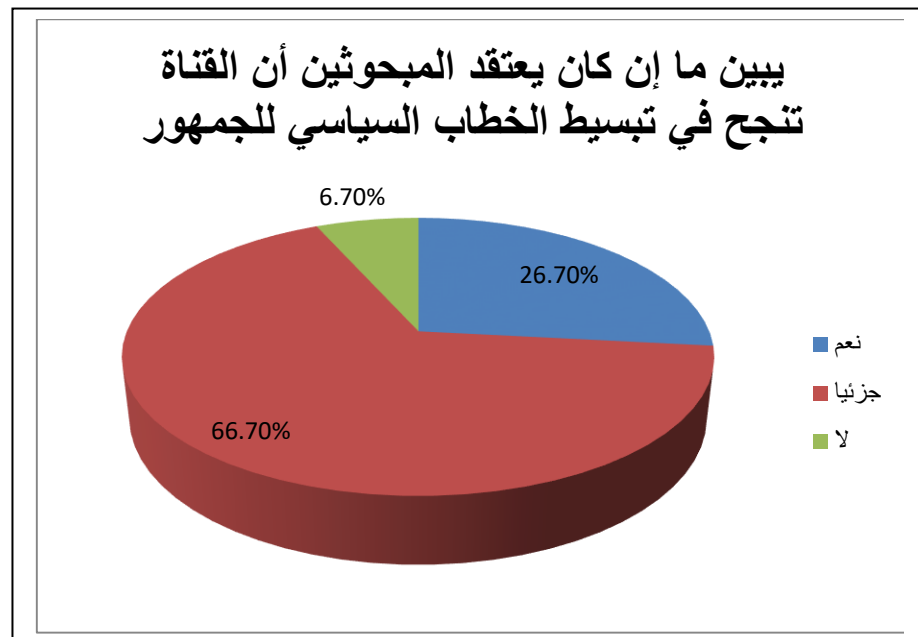
المتغير	التكرار	النسبة %
نعم	4	26.7
جزئيا	10	66.7
لا	1	6.7
المجموع	15	100.0

مصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

تظهر بيانات الجدول رقم (11) أن الغالبية العظمى من المبحوثين بنسبة 66.7% يرون أن القناة تنجح في تبسيط الخطاب السياسي "جزئيا"، بينما أكد 26.7% نجاحها في ذلك، في حين رأت النسبة الأقل (6.7%) عدم نجاح القناة في عملية التبسيط.

يفسر النجاح "الجزئي" في التبسيط بصعوبة المادة التشريعية التي تغلب عليها الصياغة القانونية الجافة، مما يجعل تحويلها إلى خطاب إعلامي بسيط بمتناول المواطن العادي تحديا مهنيا مستمرا.

ومن منطلق أبعاد ترتيب الأولويات، يرتبط نجاح الوسيلة في نقل اهتماماتها إلى الجمهور بمدى وضوح "سمات" القضايا (Attributes)؛ فكلما كان الخطاب أبسط، زادت قدرة الأجندة الإعلامية على التأثير في الوعي السياسي للمتلقي. وتكشف هذه النتيجة أن القناة لا تزال في مرحلة "التبسيط الأولي" ولم تصل بعد إلى الصياغة التي تضمن التغلغل الكامل في أولويات الجمهور العريض، مما يجعل بناء الوعي السياسي لديهم يتسم بالنمو التدريجي بدلا من التأثير المباشر والعميق.



مصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ماسبق

الجدول رقم (12): كيفية تقييم المبحوثين جودة التغطية الإعلامية للجلسات البرلمانية

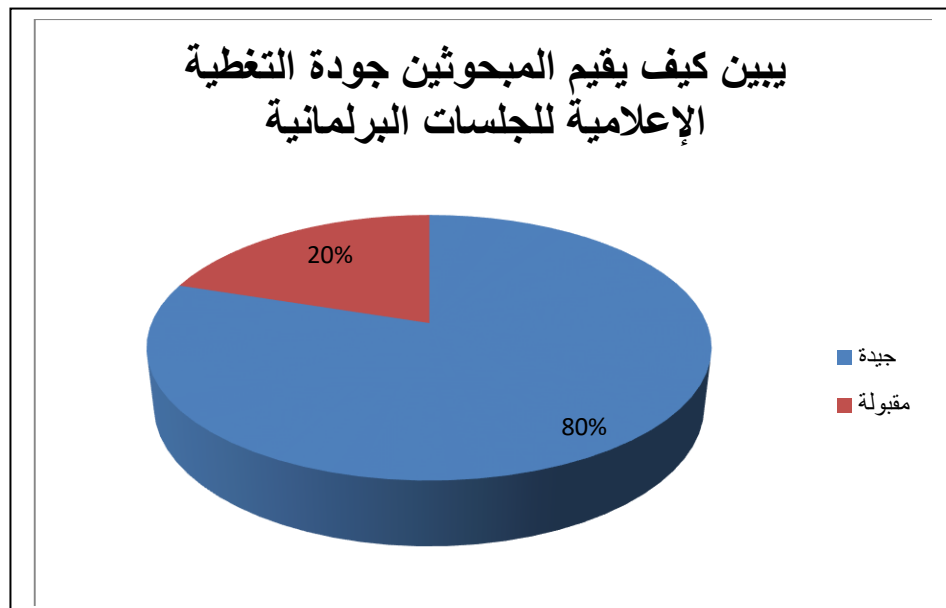
المتغير	التكرار	النسبة %
جيدة	12	80.0
مقبولة	3	20.0
المجموع	15	100.0

مصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

تظهر بيانات الجدول رقم (12) مؤشرا إيجابيا مرتفعاً، حيث اعتبرت الغالبية الساحقة من المبحوثين (80%) أن جودة التغطية الإعلامية للجلسات البرلمانية "جيدة"، بينما قيمتها النسبة المتبقية (20%) بأنها "مقبولة"، مع انعدام التقييمات السلبية.

تفسر هذه النسبة المرتفعة بنجاح القناة في الجوانب التقنية والفنية لنقل النشاط البرلماني، مما خلق ارتياحاً لدى الجمهور تجاه "شكل" المادة المقدمة.

ومن زاوية المنظور النظري لترتيب الأولويات، تعد الجودة الفنية "عاملاً وسيطاً" حاسماً في عملية التأثير؛ فكلما زادت جودة التغطية، قلّت معوقات الاتصال وزاد تركيز الجمهور على "مضمون" الأجندة الإعلامية. هذه الجودة تمنح القضايا المطروحة "بروزاً" بصرياً وذهنياً أقوى، مما يسهل عملية انتقال الأولويات من القناة إلى المبحوثين. وبناء عليه، فإن الرضا عن الجودة يمهد الطريق لترقية الوعي السياسي، حيث يتقبل المبحوثون المحتوى السياسي في قالب فني احترافي يعزز من فاعلية الرسالة الإعلامية.



الجدول رقم(13): تقييم المبحوثين لمساحة التعددية السياسية في القناة.

المتغير	التكرار	النسبة %
نعم	2	13.3
أحيانا	11	73.3
لا	2	13.3
المجموع	15	100.0

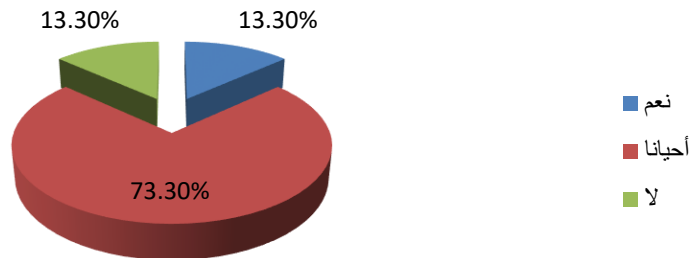
مصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

تظهر البيانات أن التوجه العام للمبحوثين (73.3%) يميل نحو اعتبار التعددية في وجهات النظر حضوراً "متقطعاً/أحياناً، بينما انقسمت بقية الآراء بالتساوي بين التأكيد والرفض التام بنسبة 13.3% لكل منهما.

يفسر هذا الحضور "الموسمي" للتنوع بمحاولة القناة الموازنة بين خطها الرسمي وبين مقتضيات العمل البرلماني التعددي، إلا أن هذه الممارسة لم ترق بعد لدرجة الاستمرارية في نظر الجمهور.

ومن زاوية ترتيب الأولويات، فإن حصر التعددية في نطاق "أحياناً" يجعل بناء الوعي السياسي لدى المبحوثين يتسم بالمرحلية؛ حيث تكتسب القضايا "بروزاً" أكبر حين تُعرض من زوايا مختلفة. وبناءاً عليه، فإن وصول القناة لتأثير أعمق يتطلب تحويل التعددية من ممارسة ظرفية إلى سمة ثابتة في أجندتها الإعلامية لضمان ثقة وتفاعل المتلقي.

يبين ما إن كانت توفر القناة مساحة كافية لوجهات نظر مختلفة



مصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ماسبق

الجدول رقم(14): رأي المبحوثين نوع البرامج الحوارية الأقوى في قناتهم

المتغير	التكرار	النسبة %
البرامج التي تستضيف وزيراً واحداً أو تسمح له بتقصيل السياسة حوار الندية	4	17.4%
البرامج التي يجتمع نواباً من المعارضة والمواولة في مواجهة مباشرة	7	30.4%
البرامج التي تفتح الخط الأحمر للمواطنين لطرح أسئلتهم مع المسؤول مباشرة	5	21.7%
البرامج التي تعتمد على الخبراء والأكاديميين لتحليل السياسات	7	30.4%
المجموع	23	100.0%

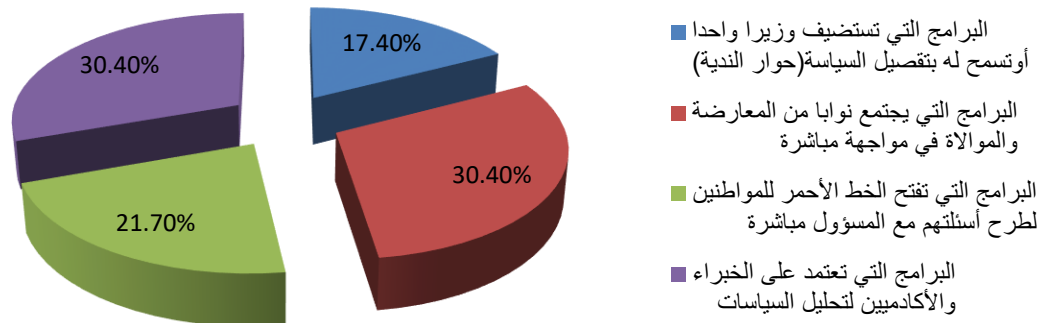
مصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

تظهر بيانات الجدول رقم (14) تساويًا في ذروة التفضيلات بنسبة 30.4% لكل من "البرامج القائمة على المواجهة المباشرة بين المواولة والمعارضة" و"البرامج التحليلية التي تستضيف الخبراء والأكاديميين". وفي المرتبة الثانية، جاءت البرامج التفاعلية مع المواطنين بنسبة 21.7%، بينما حلت الحوارات الفردية مع الوزراء في المرتبة الأخيرة بنسبة 17.4%.

يعكس هذا التساوي حاجة الجمهور المزدوجة إلى "المشهدية السياسية" المتمثلة في الصراع الفكري بين التيارات، وإلى "العمق المعرفي" الذي يقدمه الأكاديميون، مما يشير إلى نضج في اهتمامات العينة وتطلعها لخطاب يجمع بين الحيوية والدقة.

ومن منظور ترتيب الأولويات، يتبين أن القوة التأثيرية للأجندة الإعلامية تزداد عند الاعتماد على "التعددية والخبرة" كسمات بارزة للمحتوى؛ فالجمهور يضع القضايا التي تُطرح من خلال المواجهة أو التحليل العلمي في مقدمة أولوياته الذهنية. هذا الانتقال من "حوار الندية" الأحادي إلى "الحوار التعددي" يسهم بشكل مباشر في صقل الوعي السياسي، حيث يتحول المبحوث من متلقٍ للمعلومة الرسمية إلى مشارك في تقييم البدائل والآراء المتضاربة.

رأي المبحوثين نوع البرامج الحوارية الأقوى في قناتهم



مصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ماسبق

الجدول رقم(15): مدى التغطية الإعلامية لدى المؤسسات الرسمية

المتغير	التكرار	النسبة %
نعم بشكل مستمر ودوري	4	26.7
نعم لكنه فقط عندما تكون التغطية سلبية أو ناقدة	3	20.0
نادرا جدا	7	46.7
أبدا	1	6.7
المجموع	15	100.0

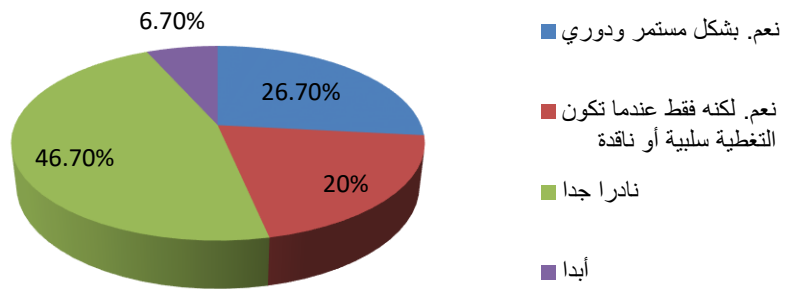
مصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

تشير معطيات الجدول رقم (15) إلى أن النسبة الأكبر من المبحوثين (46.7%) يرون أن القناة تتلقى ردود فعل رسمية بنسبة "نادرا جدا، بينما يرى 26.7% أن هناك استجابة "مستمرة ودورية". في حين اعتبر 20% أن الردود الرسمية تقتصر فقط على حالات "التغطية السلبية أو الناقدة"، وجاء خيار "أبدا" في المرتبة الأخيرة بنسبة 6.7%.

يعزى غياب ردود الفعل الرسمية المنتظمة في نظر الجمهور إلى طبيعة القناة كصوت مؤسساتي داخلي، حيث قد ينظر إلى محتواها كتحصيل حاصل للنشاطات الرسمية لا يتطلب تعقيا، أو ربما لوجود فجوة في التفاعل بين ما تبثه القناة وبين مراكز اتخاذ القرار.

ومن منظور بناء الأجندة وقياس الأثر، تعد ردود الفعل الرسمية مؤشرا على "قوة البروز" التي تمنحها القناة للقضايا؛ فالتفاعل الرسمي يعزز من قيمة المحتوى في عين الجمهور ويجعله يشعر بجدوى المتابعة. إن سيادة الانطباع بأن الاستجابة "نادرة" قد تضعف من حيوية الأجندة الإعلامية، حيث يشعر المبحوثون أن القضايا المثارة لا تجد صدى لدى السلطات. وبناءا عليه، فإن ترقية الوعي السياسي تتطلب تفعيل آليات "التغذية الراجعة (Feedback)" بين القناة والمؤسسات، ليصبح المحتوى الإعلامي جسرا حقيقيا للتغيير والتفاعل وليس مجرد عرض من طرف واحد.

ما إن كانت تتلقى القناة ردود فعل رسمية (من الوزارات أو رئاسة الجمهورية أو البرلمان)



مصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ماسبق

الجدول رقم(16): دور القناة في تبسيط وشرح السياسات العامة للمواطنين

المتغير	التكرار	النسبة %
لا أوافق بشدة	//	//
لا أوافق	1	6.7
محايد	//	//
أوافق	9	60.0
أوافق بشدة	5	33.3
المجموع	15	100.0

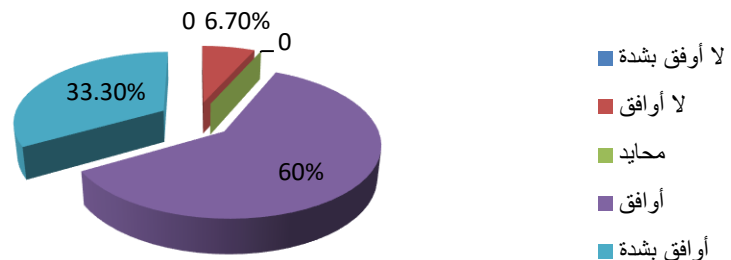
مصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

تظهر نتائج الجدول رقم (16) تأييدا واسعا للدور التفسيري للقناة؛ حيث عبرت الكتلة الأكبر من المبحوثين عن موافقتها بنسبة 60%، وعززت نسبة 33.3% هذا الاتجاه بالإجابة بـ "أوافق بشدة". وفي المقابل، انحصرت نسبة الاعتراض عند 6.7% فقط ممن اختاروا "لا أوافق"، مع تسجيل انعدام تام للمواقف المحايدة أو المعارضة بشدة.

تشير هذه النتائج إلى نجاح القناة في القيام بدور "الوسيط المعرفي" بين صانع القرار والمواطن، حيث يرى الغالبية أن المحتوى يساهم فعليا في فك رموز السياسات العامة وجعلها أكثر وضوحا وفهما للجمهور غير المتخصص.

وعند إسقاط هذه المعطيات على المستوى الأول لنظرية ترتيب الأولويات، نجد أن القناة لم تكتفِ بجعل السياسات العامة موضوعاً "بارزاً" في أجندتها، بل نجحت في نقل "المعرفة" المتعلقة بها إلى أجندة الجمهور. هذا "الفهم" المشترك يُعد اللبنة الأساسية في بناء الوعي السياسي؛ فإدراك المواطن لخلفيات وأهداف السياسات العامة يجعله أكثر انخراطاً في الشأن العام وأقدر على تقييم الأداء البرلماني والحكومي، مما يحول القناة من مجرد وسيلة لنقل الأخبار إلى أداة تعليمية وتنقيفية تساهم في تقليص الفجوة بين السلطة والمجتمع.

ما إن كانت تساهم القناة في شرح السياسات العامة للمواطن



مصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ماسبق

الجدول رقم(17): دور التغطية الإعلامية في إيصال إنشغالات المواطنين لصناع القرار

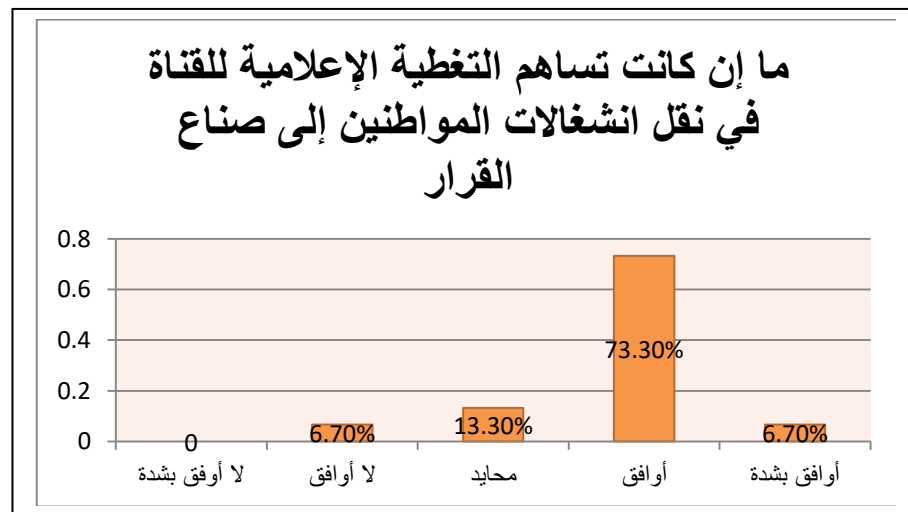
المتغير	التكرار	النسبة %
لا أوافق بشدة	//	//
لا أوافق	1	6.7
محايد	2	13.3
أوافق	11	73.3
أوافق بشدة	1	6.7
المجموع	15	100.0

مصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

تعكس بيانات الجدول رقم (17) تأييدا واسعا لهذا الدور؛ حيث بلغت نسبة الموافقة (أوافق) 73.3% كأعلى تقدير، تلتها المواقف المحايدة بنسبة 13.3%، في حين تساوت نسبتا (أوافق بشدة) و(لا أوافق) عند 6.7%، مع غياب تام للاعتراض الشديد.

تثبت هذه النتائج نجاح القناة في تفعيل وظيفة "الاتصال الصاعد"، حيث يرى المبحوثون أن التغطية الإعلامية تعمل كقناة لنقل نبض الشارع إلى قبة البرلمان ومراكز القرار، مما يعزز من قيمتها كأداة ربط اجتماعي وسياسي.

ومن منظور بناء الأجندة (Agenda Building)، يظهر هنا التأثير العكسي؛ حيث تساهم انشغالات الجمهور في تشكيل أجندة القناة، والتي بدورها تفرضها على أجندة صناع القرار. هذا التفاعل التبادلي يرفع من مستوى الوعي السياسي لدى المواطن، لشعوره بأن صوته يجد مسارا إعلاميا رسميا، مما يحول التغطية من مجرد "نقل للحدث" إلى "قوة ضاغطة" تضع قضايا المواطن في صلب الأولويات السياسية



الجدول رقم(18): مدى تأثير البرامج الحوارية في النقاش العمومي حول السياسات

المتغير	التكرار	النسبة %
لا أوافق بشدة	//	//
لا أوافق	2	13.3
محايد	7	46.7
أوافق	6	40.0
أوافق بشدة	//	//
المجموع	15	100.0

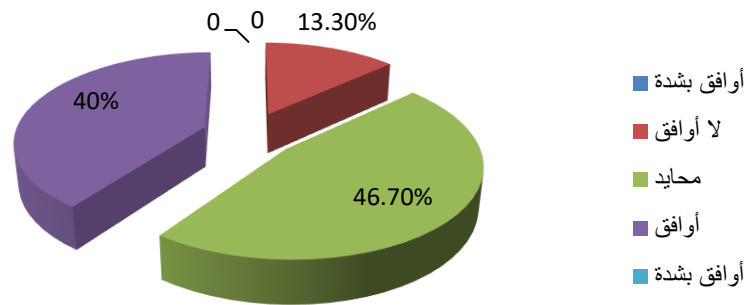
مصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

تظهر نتائج الجدول رقم (18) حالة من الانقسام والتردد في تقييم الأثر؛ حيث جاءت النسبة الأكبر من المبحوثين في فئة "محايد" بنسبة 46.7%، تلتها بفارق بسيط نسبة المؤيدين (أوافق بـ 40%، بينما بلغت نسبة غير الموافقين 13.3%، مع انعدام تام للمواقف المتطرفة (أوافق بشدة أو لا أوافق بشدة).

يفسر هيمنة موقف "الحياد" بوجود وعي لدى المبحوثين بأن البرامج الحوارية، رغم متابعتها، قد لا تنجح دائماً في الخروج من دائرة "الاستهلاك الإعلامي" إلى دائرة "التأثير الفعلي" في النقاشات المجتمعية الواسعة، أو ربما بسبب الطبيعة النخبوية لهذه الحوارات التي تجعلها بعيدة عن التداول اليومي لعامة الناس.

ومن منظور المستوى الثاني لترتيب الأولويات، فإن التأثير في النقاش العمومي يتطلب تجاوز مرحلة "التعريف بالقضية" إلى مرحلة "تشكيل الاتجاهات" نحوها. تشير هذه النتائج إلى أن الأجندة الإعلامية للقناة تنجح في لفت الانتباه للمواضيع، لكنها لا تزال تواجه صعوبة في تحويل هذا الانتباه إلى "تفاعل نقاشي" مستمر في الفضاء العام. وبناءً عليه، فإن بناء الوعي السياسي هنا يظل في مرحلة "الكمون"؛ حيث يمتلك المبحوث المعلومات، لكنه لم يترجمها بعد إلى ممارسة نقاشية فاعلة، مما يستدعي تعزيز جرأة الطرح في البرامج الحوارية لتحفيز هذا النقاش.

ما إن كانت تؤثر البرامج الحوارية في النقاش العمومي حول السياسات



مصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ماسبق

الجدول رقم (19): دور القناة في تعزيز الشفافية في العمل الحكومي

المتغير	التكرار	النسبة %
لا أوافق بشدة	//	//
لا أوافق	1	6.7
محايد	9	60.0
أوافق	5	33.3
أوافق بشدة	//	//
المجموع	15	100.0

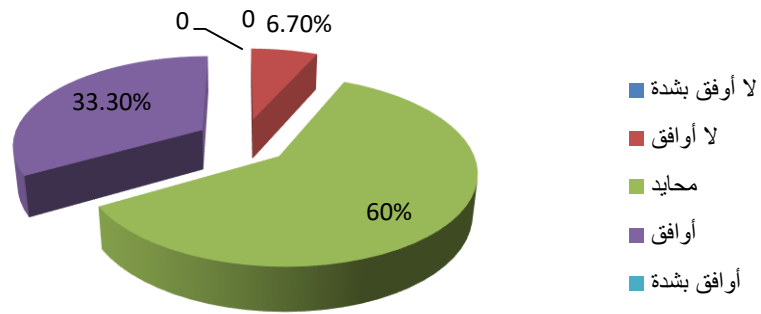
مصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

تظهر بيانات الجدول رقم (19) استمرار حالة التردد في التقييم لدى المبحوثين؛ حيث حلت فئة "محايد" في المرتبة الأولى بنسبة بلغت 60%، تلتها نسبة المؤيدين (أوافق) بـ 33.3%، بينما انحصرت نسبة المعارضين عند 6.7% ممن اختاروا "لا أوافق"، مع غياب تام للمواقف القاطعة في كلا الاتجاهين.

يفسر هذا الحياد المرتفع بصعوبة قياس "الشفافية" كقيمة مجردة من خلال التغطية الإعلامية وحدها؛ فقد يرى المبحوثون أن القناة تنقل ما يُسمح بنشره فقط، مما يجعلهم غير قادرين على الجزم بمدى مساهمتها الحقيقية في كشف تفاصيل العمل الحكومي أو تعزيز الرقابة الشعبية.

ومن منظور بناء الأجندة، يرتبط مفهوم الشفافية بمدى قدرة الوسيلة على تقديم "معلومات كاملة" وغير منقوصة. إن سيادة موقف الحياد تشير إلى أن الجمهور يضع القناة في منطقة "الناقل الرسمي" أكثر منها "الرقيب الإعلامي"، مما يؤدي إلى وعي سياسي حذر؛ فالأجندة الإعلامية هنا تنجح في عرض النشاط الحكومي لكنها لم تنجح تماماً في إقناع المتلقي بأن هذا العرض يعكس الشفافية المطلقة. وبناءً عليه، فإن الارتقاء بالوعي السياسي يتطلب من القناة تجاوز الدور الإخباري نحو دور استقصائي أعمق يرسخ قيم المساءلة والوضوح.

ما إن كانت تؤثر البرامج الحوارية في النقاش العمومي حول السياسات



مصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ماسبق

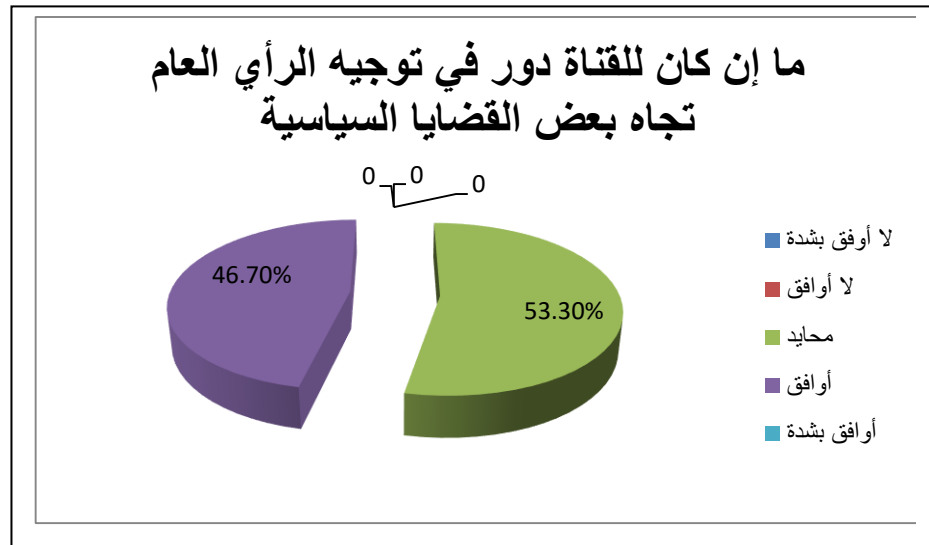
الجدول رقم (20): دور القناة في تشكيل وتوجيه الرأي العام حيال القضايا السياسية

المتغير	التكرار	النسبة %
لا أوافق بشدة	//	//
لا أوافق	//	//
محايد	8	53.3
أوافق	7	46.7
أوافق بشدة	//	///
المجموع	15	100.0

مصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

تكشف القراءة الرقمية للجدول رقم (20) عن انقسام واضح في مواقف المبحوثين، حيث استقرت الكتلة الأكبر عند موقف "الحياد" بنسبة 53.3%، بينما أبدى 46.7% من أفراد العينة موافقتهم على وجود دور للقناة في توجيه الرأي العام. ومن الملاحظ غياب المواقف الراضية تماماً أو المؤيدة بشدة، مما يحصر التقييم بين الحياد والموافقة النسبية.

يفسر تصدر خيار "الحياد" بنوع من الحذر لدى المبحوثين في تقييم القوة التأثيرية للقناة؛ فقد يرى الجمهور أن القناة تقوم بدور "الإخبار" أكثر من "الإقناع"، أو أن وعيهم السياسي يتشكل من مصادر متعددة تجعل من الصعب حصر "التوجيه" في وسيلة واحدة. وعند مقارنة هذه النتيجة بنظرية ترتيب الأولويات، نجد أن القناة نجحت فعليا في فرض القضايا على "أجندة الاهتمام" لدى قرابة نصف العينة (46.7%)، وهو ما يعد مؤشرا على قدرتها على توجيه الأنظار نحو موضوعات بعينها. ومع ذلك، فإن هيمنة الحياد تشير إلى أن هذا التوجيه لا يصل إلى حد "التطويع الكامل" للرأي العام، بل يظل محكوماً بمدى تقاطع أجندة القناة مع واقع المبحوثين وانشغالاتهم. وبناءً عليه، فإن دور القناة في بناء الوعي السياسي يظل دوراً "تأطيرياً" يضع الإطار العام للنقاش، دون أن يفرض بالضرورة وجهة نظر أحادية على جمهور يتسم بالانتقائية في استهلاك المحتوى السياسي.



مصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ماسبق

الجدول رقم (21): مواكبة القناة مختلف مراحل صنع القرار السياسي

المتغير	التكرار	النسبة %
لا أوافق بشدة	2	13.3
لا أوافق	1	6.7
محايد	3	20.0
أوافق	8	53.3
أوافق بشدة	1	6.7
المجموع	15	100.0

مصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

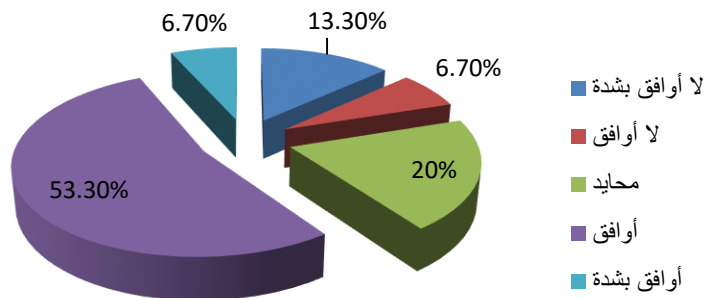
تظهر معطيات الجدول رقم (21) أن التوجه العام للعينة يميل نحو الإقرار بقدره القناة على المتابعة؛ حيث بلغت نسبة المؤيدين (أوافق) 53.3% ، تلتها المواقف المحايدة بنسبة 20%. وفي المقابل، عبر 13.3% عن رفضهم القاطع (لا أوافق بشدة)، بينما تساوت النسبة الأقل عند 6.7% لكل من الفئتين المتناقضتين (أوافق بشدة) و(لا أوافق) .

يستنتج من هذه الأرقام أن القناة تنجح في تقديم تغطية "تتابعية" للقرار السياسي، تبدأ من كونه مقترحاً وتستمر حتى مراحل المصادقة والتنفيذ، وهو ما يعزز من صورتها كمصدر مرجعي لمتابعة كواليس العمل التشريعي.

وعند ربط ذلك بنظرية ترتيب الأولويات، نجد أن المواكبة المستمرة لمراحل صنع القرار تساهم في تثبيت القضايا السياسية داخل "الأجندة الذهنية" للمبحوثين لفترات أطول. فبدلاً من تقديم الحدث كواقعة معزولة، تضعه القناة في سياق زمني متصل، مما يرفع من مستوى الوعي السياسي لدى أفراد العينة، حيث يدركون من خلالها ميكانيزمات صناعة القرار وتوازنات القوى داخل المؤسسات السياسية. هذا "التراكم المعرفي" هو ما يحول التغطية الإعلامية من مجرد إخبار إلى عملية بناء حقيقي للوعي

بالسياسات العامة

يبين ما إن كانت تواكب القناة مختلف مراحل صنع القرار السياسي



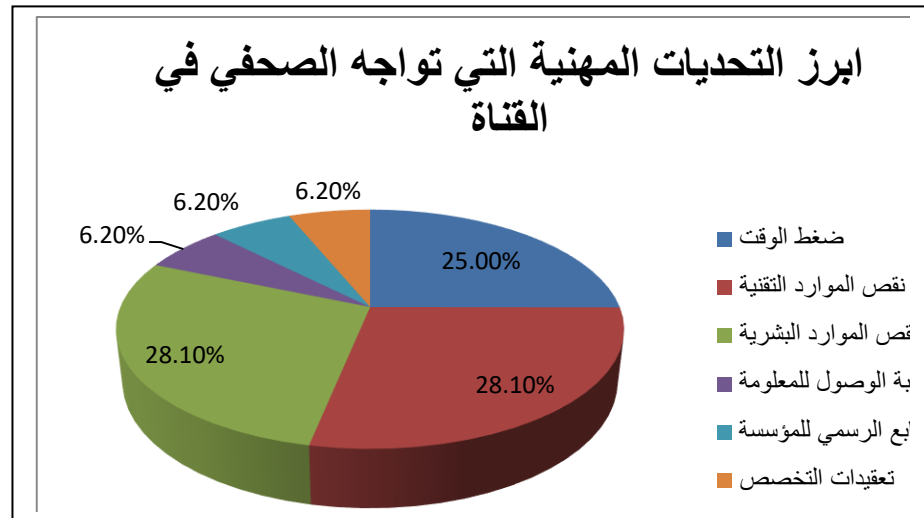
الجدول رقم (22): أبرز التحديات المهنية التي تواجه الصحفي في القناة

المتغير	التكرار	النسبة %
ضغط الوقت	8	25.0%
نقص الموارد التقنية	9	28.1%
نقص الموارد البشرية	9	28.1%
صعوبة الوصول للمعلومة	2	6.2%
الطابع الرسمي للمؤسسة	2	6.2%
تعقيدات التخصص	2	6.2%
المجموع	32	100.0%

مصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

تظهر بيانات الجدول رقم (22) أن العجز في الإمكانيات يمثل الهاجس الأكبر للصحفيين؛ حيث تصدر كل من "نقص الموارد التقنية" و "نقص الموارد البشرية" قائمة التحديات بنسبة متساوية بلغت 28.1%. وفي المرتبة الثانية، برز "ضغط الوقت" كعائق مهني بنسبة 25%، في حين تساوت التحديات الأخرى (صعوبة الوصول للمعلومة، الطابع الرسمي، وتعقيدات التخصص) في المرتبة الأخيرة بنسبة 6.2% لكل منها. و منه يشير تماثل النسب بين نقص الموارد التقنية والبشرية إلى وجود "فجوة إمكانيات" تؤثر بشكل مباشر على جودة المنتج الإعلامي؛ فالصحفي المحاصر بضعف الإمكانيات وضيق الوقت قد يضطر للاكتفاء بالتغطيات السطحية على حساب التحليل العميق.

ومن منظور نظرية ترتيب الأولويات، فإن هذه التحديات المهنية تعمل كـ "حارس بوابة" (Gatekeeper) غير مباشر؛ فنقص الموارد وضغط الوقت يفرضان قيوداً على نوعية القضايا التي يتم اختيارها لتدخل في أجندة القناة. هذا "التقنين الإجباري" للمحتوى قد يؤدي إلى وعي سياسي منقوص لدى الجمهور، لأن الأجندة الإعلامية في هذه الحالة لا تُبنى فقط وفق الأهمية السياسية، بل وفق ما تسمح به الإمكانيات المتاحة. وبناءً عليه، فإن جودة الوعي السياسي تظل رهينة بمدى توفير بيئة عمل احترافية تسمح للصحفي بتجاوز التغطية الإخبارية البسيطة نحو إنتاج محتوى برلماني أكثر ثراءً وتأثيراً.



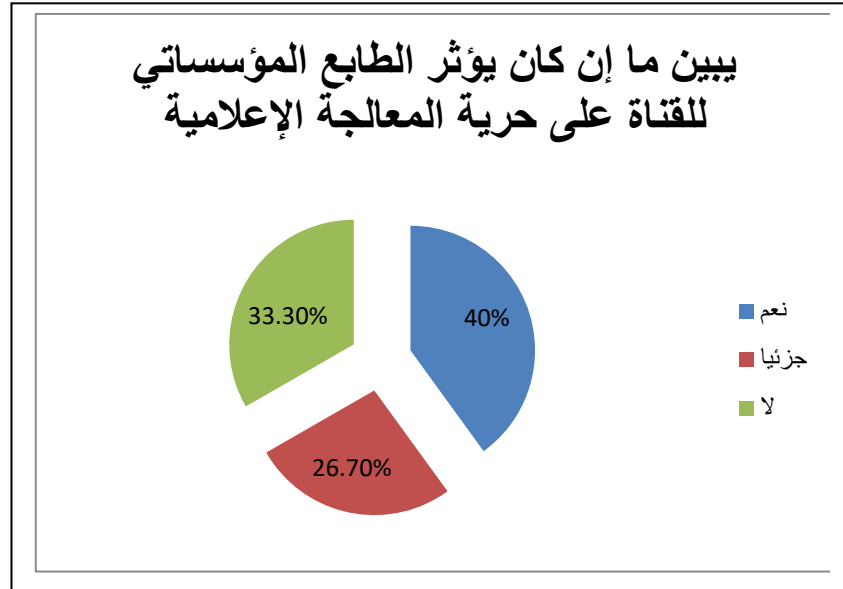
مصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ماسبق

الجدول رقم(23): مدى تأثير الطابع المؤسسي للقناة على حرية المعالجة الإعلامية

المتغير	التكرار	النسبة %
نعم	6	40.0
جزئيا	4	26.7
لا	5	33.3
المجموع	15	100.0

مصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول(23) الذي يبين ما إن كان يؤثر الطابع المؤسسي للقناة على حرية المعالجة الإعلامية نجد نسبة 40% منهم أجابوا ب (نعم) كأكبر نسبة، تلتها نسبة 33,3% منهم أجابوا ب (لا)، ثم نسبة 26,7% منهم أجابوا (جزئيا) وهي اصغر نسبة، مما سبق نستنتج أن الطابع المؤسسي للقناة يؤثر على حرية المعالجة الإعلامية حسب النسبة الأعلى من أفراد العينة.



مصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ماسبق

الجدول رقم (24): سبل تفعيل و تعزيز دور القناة في السياسات العامة

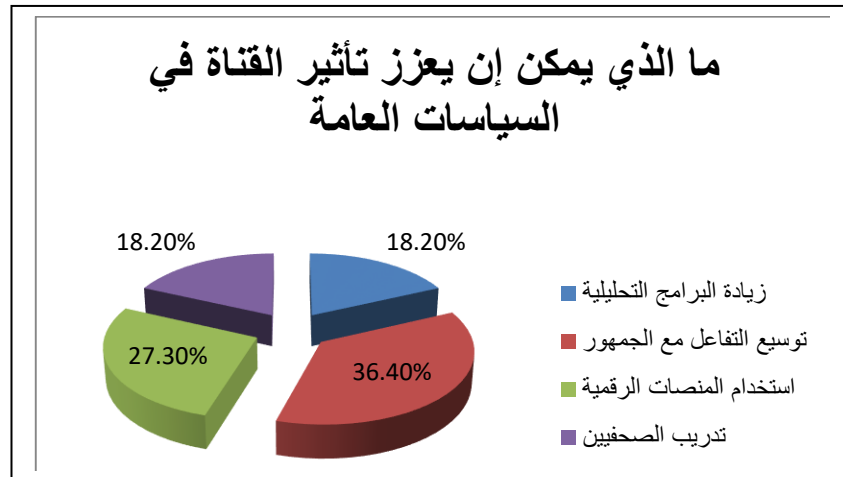
المتغير	التكرار	النسبة %
زيادة البرامج التحليلية	4	18.2%
توسيع التفاعل مع الجمهور	8	36.4%
استخدام المنصات الرقمية	6	27.3%
تدريب الصحفيين	4	18.2%
المجموع	22	100.0%

مصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

تكشف بيانات الجدول رقم (24) عن رؤية العينة لتطوير الأداء التأثيري للقناة؛ حيث تصدرت الأولوية لـ "توسيع التفاعل مع الجمهور" بنسبة 36.4%، تلاها في المرتبة الثانية ضرورة "استخدام المنصات الرقمية" بنسبة 27.3%. بينما حلت في المرتبة الثالثة وبنسبة متساوية بلغت 18.2% كل من "زيادة البرامج التحليلية" و"تكتيف تدريب الصحفيين".

يظهر ميل العينة نحو "التفاعل" و"الرقمنة" إدراكاً بأن التأثير في السياسات العامة لم يعد يقتصر على البث الأحادي، بل يتوقف على قدرة القناة على خلق جسر تواصل حيوي يربط بين تطلعات الشارع وصناع القرار عبر أدوات العصر الحديث.

ومن منطلق تطوير بناء الأجندة، نلاحظ أن الجمهور يدفع باتجاه تحويل القناة من "منصة عرض" إلى "بيئة تفاعلية"؛ فتعزيز التفاعل يعطي ثقلًا للقضايا المطروحة ويجعلها فرضاً واجباً على أجندة السياسات العامة. إن هذا التوجه يساهم بشكل جذري في ترقية الوعي السياسي، حيث ينتقل المتلقي من دور "المشاهد" إلى دور "المشارك" في تقييم السياسات، مدعوماً بمحتوى تحليلي وصحافة متخصصة قادرة على صياغة انشغالاته بأسلوب مهني ومؤثر.



مصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ماسبق

الجدول رقم (25): إستشراف المسارات المستقبلية لتأثير الإعلام البرلماني في الجزائر

المتغير	التكرار	النسبة %
نعم	6	40.0
غير مؤكد	8	53.3
لا	1	6.7
المجموع	15	100.0

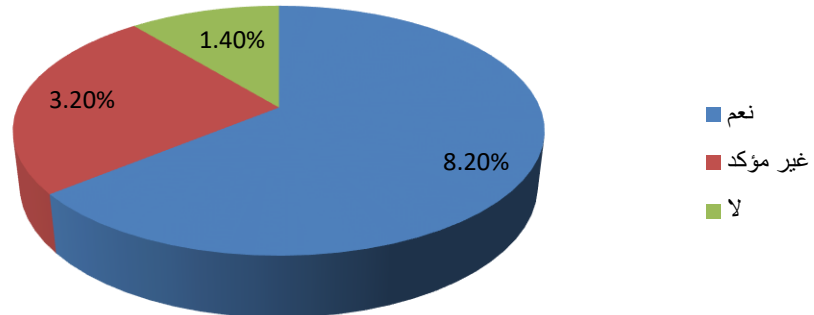
مصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

تشير القراءة التوقعية للجدول رقم (25) إلى حالة من "الضبابية" في استشراف مستقبل الإعلام البرلماني؛ حيث اعتبرت الكتلة الأكبر من المبحوثين (53.3%) أن زيادة التأثير تظل "غير مؤكدة". وفي المقابل، أبدى 40% تفاؤلا بالإجابة بـ "نعم"، بينما استبعدت الأقلية بنسبة 6.7% أي زيادة مستقبلية في هذا التأثير.

يعزى غلبة خيار "غير مؤكد" إلى ارتباط تأثير الإعلام البرلماني بعوامل خارجية تتجاوز العمل الإعلامي الصرف، مثل طبيعة الإصلاحات السياسية القادمة ومدى استقلالية المؤسسات التشريعية؛ مما جعل المبحوثين يربطون توقعاتهم بسياقات سياسية لم تتضح معالمها بعد.

ومن منظور بناء الأجندة طويلة الأمد، فإن هذا التردد يعكس عدم استقرار "الصورة الذهنية" للقناة كفاعل سياسي حاسم في المستقبل. فزيادة التأثير تتطلب انتقال القناة من دور "الناقل للخبر" إلى دور "المشارك في صناعة الوعي"؛ وهذا لن يتحقق إلا إذا نجحت الأجندة الإعلامية في فرض نفسها كمرجعية أساسية للمواطن الجزائري في فهم السياسات العامة. وبناء عليه، فإن بناء الوعي السياسي المستقبلي يرتكز على قدرة الإعلام البرلماني على تبديد هذا "اللايقين" من خلال تقديم محتوى أكثر جرأة وتفاعلية، يثبت من خلاله قدرته على إحداث تغيير حقيقي في الفضاء العمومي.

يبين ما إن كان يرى المبحوثين أن الإعلام
البرلماني سيزداد تأثيرا مستقبلا في الجزائر



مصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ماسبق

• نتائج الدراسة :

- أظهرت النتائج الميدانية أن البيئة البشرية للقناة البرلمانية تركز على كفاءات ذات خبرة مهنية مستقرة؛ حيث شكلت فئة المبحوثين الذين تفوق خبرتهم 5 سنوات النسبة الأكبر بـ 60%، وهو ما يعكس قدرتهم الهيكلية على استيعاب هندسة العمل التشريعي وسياقاته السياسية المعقدة في الجزائر.
- تصدرت وظيفة "الصحفي" الكتلة العمالية داخل العينة بنسبة 46.7%، تلتها مناصف وظائف إعداد البرامج ومسؤولية التحرير بنسبة 20% لكل منهما؛ مما يثبت أن الثقل العملياتي داخل القناة يقوم على الممارسة الإعلامية الميدانية المباشرة وصناعة المحتوى، في حين بقيت المهام التقنية مكتملة بنسبة 13.3%.
- أكدت النسبة الغالبة من المبحوثين (60%) تركيز القناة على المواضيع ذات الصبغة "التحليلية"؛ وتطابق هذه النتيجة المستوى الثاني لنظرية ترتيب الأولويات (بناء السمات)، حيث تسعى القناة لتزويد المتلقي بأدوات معرفية لتفكيك أبعاد القوانين والقرارات بدلاً من نقلها كحدث مجرد.
- فرض المحتوى "البرلماني" سيطرته التامة كطابع رئيسي غالب على القناة بنسبة 60%، متقدماً بفارق معتبر على المحتوى السياسي العام والمحتوى الحكومي، مما يبرز نجاح المؤسسة في مستواها النظري الأول (تحديد الأجندة) ونقل بروز النشاط التشريعي إلى واجهة الاهتمامات المعرفية للجمهور.
- برزت "البرامج الحوارية" بنسبة 40.7% و"التغطية المباشرة للجلسات" بنسبة 33.3% كأقوى العوامل المساعدة على نشر الوعي السياسي؛ نظراً لقدرتها الإقناعية والتفاعلية في بناء "أجندة النقاش العام" وتبسيط المادة السياسية الجافة للمواطن.
- سجلت الدراسة تقاطعاً لافتاً؛ حيث استقرت تقديرات المبحوثين لمساهمة القناة في ترقية الوعي عند درجة "متوسطة" بنسبة 60%، وهي ذات النسبة المطلقة (60%) التي قيمت "موضوعية القناة" بالدرجة المتوسطة أيضاً، وهو ما يفسر حذر الجمهور وترقبه لموازنة دقيقة بين الصبغة العمومية للمؤسسة والاستقلالية المهنية في الطرح نظراً لحدثة التجربة (تأسست سنة 2022).
- بينت النتائج اعتماد القناة على مصادر متنوعة "أحياناً" بنسبة 66.7%، مع سيطرة واضحة للمصادر المؤسسية بـ 63.2% والحكومية بـ 36.8%؛ هذا الانحصار يخدم الدقة الرسمية لكنه يقيد التعددية الإعلامية ضمن ما يعرف بـ بناء الأجندة Agenda Building - ، مما يجعل الوعي السياسي للمتلقي يتشكل وفق رؤية مرجعية موحدة.

- كشفت الأرقام أن "النخب السياسية" والجهاز التنفيذي هما الفئتان الأكثر متابعة لمحتوى القناة بنسب متتالية بلغت 40% و32%، في حين انخفضت المتابعة الجماهيرية للمواطنين إلى 8%؛ مما يشير إلى نجاح القناة في بناء "أجندة نخبوية (Elite Agenda)"، مقابل وجود فجوة معرفية تستدعي تعزيز خيار "تبسيط الخطاب السياسي" الذي يرى 66.7% من العينة أنه يتحقق "جزئياً" فقط حالياً.
- حققت القناة مؤشراً إيجابياً مرتفعاً جداً في تقييم جودة التغطية الإعلامية للجلسات بنسبة 80% وصفوها بالجيدة، وهو نجاح فني يعمل كـ "عامل وسيط" يقلل من معوقات الاتصال ويسهل الحضور البصري والذهني للمادة المقدمة.
- مالت الكتل الأكبر من العينة نحو خيار "الحياد والتوسط" بنسب تراوحت بين 46.7% إلى 60% عند تقييم قدرة القناة على توجيه الرأي العام، وتعزيز الشفافية الحكومية، وإثارة النقاش؛ مما يعكس منهجياً بأن المبحوثين يضعون القناة في خانة "الناقل والتأطير الرسمي التتابعي لمراحل القرار" (بنسبة موافقة بلغت 53.3%، أكثر منها سلطة رقابية استقصائية مطلقة).
- أجمع المبحوثون على أن التحديات المهنية الأبرز للصحفي تتمثل في "نقص الموارد التقنية والبشرية" بنسبة متساوية بلغت 28.1%، متبوعة بـ "ضغط الوقت"؛ وهي كوابح موضوعية تعمل كـ "حارس بوابة (Gatekeeper)" إجباري يقيد كفاءة صياغة المضمون وتعميقه، ولتفعيل القناة يرى 36.4% حتمية "توسيع التفاعل مع الجمهور"، و 27.3% يتجهون نحو تفعيل المنصات الرقمية.
- تُرجمت محصلة النتائج في النظرة الاستشرافية لمسارات الإعلام البرلماني؛ حيث وصفت الكتلة الأكبر (53.3%) زيادة تأثيره مستقبلاً بأنها "غير مؤكدة"؛ ويرتبط هذا التردد العقلاني بعوامل هيكلية خارجية تتعلق بمدى مرونة وإصلاح البيئة السياسية والمنظومة الإعلامية ككل في الجزائر، والتي يتحدد ضوئها الانتقال الفعلي للقناة من دور "المرافق المستمر" إلى دور "الصانع الاستراتيجي للوعي العام."

- مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الفرضيات والتساؤلات المطروحة :
 - أثبتت النتائج الميدانية صحة الفرضية الجزئية الأولى التي تنص على وجود علاقة تكامل وطيدة ووظيفية بين المؤسسة الإعلامية وعملية صنع السياسة العامة في الجزائر؛ حيث أكدت المؤشرات تجاوز القناة للتغطية الإخبارية الكلاسيكية نحو الطابع التحليلي بنسبة 60%، مما يثبت دور الإعلام العمومي كنسق مكمل للجهازين التشريعي والتنفيذي في مرافقة السياسات العامة وتبسيطها للمواطن.
 - تأكدت صحة الفرضية الجزئية الثانية القائلة بارتباط فاعلية الإعلام في توجيه السياسات بطبيعة المنظومة الإعلامية والبيئة السياسية؛ حيث كشفت الأرقام اعتماد القناة على المصادر المؤسسية بـ 63.2% والحكومية بـ 36.8%، وهو ما يترجم ضمن سياق بناء الأجندة (Agenda-Building) أن حركية الرسالة الإعلامية وتأثيرها يظلان محكومين ومقيدين بطبيعة المناخ التشريعي والسياسي الرسمي السائد في البلاد.
 - ثبتت صحة الفرضية الجزئية الثالثة القاضية بمساهمة التغطية الإعلامية المتخصصة للنشاط البرلماني في رفع مستوى الوعي السياسي لدى المواطنين؛ حيث فرض المحتوى "البرلماني" سيطرته كطابع رئيسي غالب بنسبة 60%، وتصدرت "البرامج الحوارية" بنسبة 40.7% و"التغطية المباشرة للجلسات" بـ 33.3% كأقوى عوامل ترقية الوعي، مما يعكس نجاح القناة في المستوى الأول لنظرية ترتيب الأولويات (Agenda-Setting) بجعل العمل التشريعي في صدارة اهتمامات الجمهور.
 - حملت مخرجات الدراسة أدلة قوية تدعم الفرضية الجزئية الرابعة التي تشير إلى مواجهة وسائل الإعلام لتحديات تجعل قدرتها على التأثير تنسم بالصعوبة والتقييد؛ حيث أجمع المبحوثون على مواجهة الصحفي لكوابح موضوعية تتمثل في نقص الموارد التقنية والبشرية بنسبة 28.1% وضغط الوقت، وهي عوامل مثلت آلية "حارس بوابة" (Gatekeeper) "قيدت كفاءة الأداء، وتفسر استقرار التقييم العام للموضوعية ومساهمة القناة في الوعي عند درجة "متوسطة" بنسبة 60%.
 - أظهرت النتائج أن القناة تساهم في تعزيز قيم الشفافية السياسية عبر نقل المداولات والنشاطات التشريعية؛ فرغم ميل آراء العينة نحو خيار التوسط والحياد بنسب تراوحت بين 46.7% و 60% حول مدى تأثير القناة الفعلي في فرض الشفافية المطلقة، إلا أن موافقة 53.3% على دورها كـ "ناقل ومؤطر رسمي لمراحل القرار" بفضل جودة التغطية العالية التي بلغت 80%، يؤكد نجاحها الهيكلي في جعل العمل البرلماني متاحاً ومكشوفاً للجمهور هذا ما دعمته الفرضية الجزئية الخامسة .

- تلخص الدراسة علميا وميدانيا إلى تأكيد صحة الفرضية العامة والإقرار بأن الإعلام العمومي الجزائري -ممثلاً في نموذج "القناة البرلمانية"- يعد فاعلاً أساسياً ومرافقاً استراتيجياً في حركية السياسات العامة وتشكيل الوعي المعرفي حولها. ورغم التحديات وحادثة التجربة (تأسست سنة 2022) التي حصرت التأثير حالياً في المستوى الأول لترتيب الأولويات وبناء الأجندة النخبوية، إلا أن الدراسة أثبتت أن القناة تشكل حلقة وصل اتصالية ومؤسسية لا غنى عنها في بنية المشهد السياسي والتشريعي الوطني .

خلاصة الفصل التطبيقي

مثّلت هذه الدراسة الميدانية قراءة علمية استكشافية لواقع ومخرجات تجربة الإعلام البرلماني المتخصص في الجزائر من خلال نموذج "القناة البرلمانية"، حيث قادتنا المؤشرات الإحصائية المستخرجة من عينة الدراسة إلى استنتاج أن الإعلام العمومي يشكل فاعلاً استراتيجياً ومرافقاً مستمراً لحركة السياسات العامة والعمل التشريعي. وقد أظهرت النتائج نجاح القناة في فرض حضورها المعرفي وبناء أجندة اهتمام نخبوية، والتحول بالمحتوى السياسي نحو الطابع التحليلي والتفسيري العميق. ورغم ما كشفه الميدان من تحديات وكوابح هيكلية وتقنية ترتبط بحداثة التجربة وتؤثر جزئياً على مستويات الموضوعية وعمق الوعي السياسي الجماهيري، إلا أن القناة أثبتت تموقعها كحلقة وصل اتصالية ومؤسساتية أساسية بين صناع القرار والقاعدة الجماهيرية، ممهدة الطريق نحو بناء مشهد إعلامي سياسي مواكب للرهانات الوطنية ومكرس لقيم الخدمة العمومية الشفافة.

خاتمة

خاتمة :

في ختام هذه الدراسة، ومن خلال التطرق إلى الجانب النظري وتحليل نتائج الدراسة الميدانية، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج التي ساهمت في توضيح طبيعة العلاقة بين الإعلام والسياسات العامة، وإبراز الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام العمومية في معالجة القضايا السياسية والمؤسسية. وقد أظهرت الدراسة أن الإعلام أصبح وسيلة مهمة في نقل المعلومات ومتابعة مختلف القضايا المرتبطة بالشأن العام، إضافة إلى مساهمته في نشر الوعي السياسي لدى الجمهور.

كما بينت الدراسة أن قناة البرلمانية الجزائرية تعمل على مرافقة النشاط البرلماني من خلال نقل الجلسات والبرامج السياسية والتعريف بمختلف القضايا المرتبطة بالمؤسسة التشريعية، وهو ما يساهم في تقريب المواطن من العمل البرلماني وتعزيز الثقافة السياسية لديه. إلا أن نتائج الدراسة أوضحت أن دور القناة في توجيه السياسات العامة يبقى محدوداً، حيث يقتصر في أغلب الأحيان على التغطية الإعلامية والمرافقة الاتصالية للنشاطات الرسمية، دون أن يكون لها تأثير مباشر وكبير في صناعة أو توجيه السياسات العامة.

وفي الأخير، يمكن القول إن تطوير أداء الإعلام العمومي وتوسيع هامش معالجته للقضايا العامة من شأنه أن يعزز دوره داخل المجتمع، ويساهم في تحقيق تواصل أفضل بين المؤسسات والمواطن، بما يخدم المصلحة العامة ويواكب مختلف التحولات السياسية والإعلامية.

قائمة المصادر و

المراجع

قائمة المصادر والمراجع :

أولاً: المصادر الرسمية والتشريعية

1. النصوص التشريعية والقانونية :

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 82-01، المؤرخ في 6 فبراير 1982، الجريدة الرسمية، العدد 06، الصادر بتاريخ 9 فبراير 1982.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 89-11، المؤرخ في 5 جويلية 1989، المتعلق بممارسة الحق في الإعلام، الجريدة الرسمية، العدد 38، الصادر بتاريخ 6 سبتمبر 1989.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون العضوي رقم 12-05، المؤرخ في 12 يناير 2012، المتعلق بالإعلام، الجريدة الرسمية، العدد 02، الصادر بتاريخ 15 يناير 2012.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 14-04، المؤرخ في 24 فبراير 2014، المتعلق بالنشاط السمعي البصري، الجريدة الرسمية، العدد 16، الصادر بتاريخ 23 مارس 2014.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم الرئاسي رقم 20-442، المؤرخ في 30 ديسمبر 2020، المتعلق بإصدار التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية، العدد 82، الصادر بتاريخ 30 ديسمبر 2020.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 77، السنة الستون، الصادرة بتاريخ 2 ديسمبر 2023.

2. الوثائق والتقارير الرسمية والقواميس :

- رئاسة الجمهورية الجزائرية، 2019، برنامج الالتزامات الـ 54 للسيد رئيس الجمهورية، الالتزام رقم 36 المتعلق بالإعلام والخدمة العمومية.
- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، دار الدعوة، القاهرة، ج2، مادة علم، ص 624.
- المعهد العربي للتخطيط، 2024، دليل بناء السياسات العامة، الكويت.

ثانياً: المراجع باللغة العربية :

1. الكتب والمطبوعات البيداغوجية :

- آل سعود، سعد، 2007، الاتصال والإعلام السياسي، الرياض: القنوات للنشر.

- أندرسون، جيمس، د.ت، صنع السياسات العامة، ترجمة عامر الكبيسي، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- البشر، محمد بن سعود، 2014، مقدمة في الاتصال السياسي، الرياض: مكتبة العبيكان.
- بن حاجد، مجاهد، 2021، السياسة العامة: تنظيم وتقويم، ط1، الجزائر: دار الهدى.
- بن مرسل، أحمد، د.ت، مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال، ط4، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- بوزورين، نجوة، 2021، مطبوعة بيداغوجية: مقدمة في تحليل السياسات العامة، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر، الجزائر: جامعة الجزائر 3.
- حسونة، نسرين محمد عبده، 2015، نظريات الإعلام والاتصال: نظرية وضع الأجندة ونظرية تحليل الإطار الإعلامي، غزة: مكتبة اليازجي.
- الدليمي، عبد الرزاق محمد، د.ت، المدخل إلى وسائل الإعلام والاتصال، عمان: جامعة الشرق الأوسط.
- دليو، فضيل إشراف، 2010، الاتصال السياسي في الجزائر، قسنطينة: مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة، جامعة منتوري.
- الزبيدي، منذر صالح جاسم، 2013، دور وسائل الإعلام في صنع القرار السياسي، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.
- سقر، محمود محمد، د.ت، الإعلام موقف، ط1، جدة: تهامة للنشر والتوزيع.
- الشميمري، فهد بن عبد الرحمن، 2022، التربية الإعلامية: خصائص الإعلام الجديد، الرياض: دار وجوه للنشر والتوزيع.
- العمري، أحمد سويلم، د.ت، الرأي العام والدعاية، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ص 06.
- الفهداوي، فهمي خليفة، 2001، السياسة العامة: منظور كلي في البنية والتحليل، ط1، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- فني، عاشور، د.ت، إدارة وسائل الإعلام في الجزائر، الجزائر: منشورات الوكالة الوطنية للنشر والإشهار. ANEP.
- قويس، حامد عبد الماجد، 2003، دراسات في الرأي العام: مقارنة سياسية، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية.
- المشاقبة، بسام عبد الرحمن، د.ت، نظريات الاتصال، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع.

- مكاي، حسن عماد، والسيد، ليلي حسين، د.ت، الاتصال ونظرياته المعاصرة، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.
- الميلادي، عبد المنعم، د.ت، الإعلام، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.
- يوسف، حنان، 2006، الإعلام والسياسة: مقارنة ارتباطية، ط2، القاهرة: أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي.

2. الأطروحات والرسائل الجامعية :

- بن رجم، أحلام، 2020، وسائل الإعلام والاتصال وعلاقتها بالرأي العام في الجزائر، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، ص 07.
- جعفري، عبد الله، 2021، الاتصال السياسي عند السلطة والمعارضة في الأنظمة السياسية العربية: دراسة حالة الجزائر - مصر 2014 / 2019، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر 03، ص 21.

3. المجلات العلمية والدوريات الأكاديمية :

- بلحاج، سالم عيسى، 2023، وسائل الإعلام والتوعية السياسية، مجلة أبحاث، جامعة سرت، العدد 09.
- بومشعل، يوسف، 2018، واقع الاتصال السياسي في الجزائر: من الأحادية السياسية إلى التعددية السياسية، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 10، العدد 04.
- دعاس، أحمد، وحمدوش، رياض، 2020، الإعلام ودوره في التنشئة السياسية: دراسة حالة الجزائر، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، جامعة بسكرة، المجلد 09، العدد 03.
- زروخي، فيصل، 2018، واقع الخدمة العمومية في المؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 10، العدد 04.
- زريق، نقيسة، 2021، صنع السياسة العامة في الجزائر بين هيمنة السلطة التنفيذية وهامش تدخل السلطة التشريعية، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، المجلد 06، العدد 02.
- العبيدي، مثنى فائق مرعي، 2019، مقاربات نظرية في السياسات العامة، مجلة العلوم السياسية، جامعة تكريت، المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- عياد، هاني جرجس، 2024، الإعلام والسياسة: دراسة حول الإعلام السياسي والتحولات الجديدة، مجلة المعهد العالي للدراسات النوعية، المجلد 04، العدد 03.

- قزادري، حياة، 2017، الثقافة السياسية في الصحف اليومية وانعكاساتها على عملية التنمية السياسية في الجزائر 1989-2009، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، العدد 01.
- يعقيل، كمال، د.ت، وسائل الإعلام والنظام السياسي في الجزائر في ظل التعددية الحزبية، مجلة متون، جامعة سعيدة، العدد 05.

ثالثا: المواقع الإلكترونية والوثائق الرقمية :

- المؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري، 2026، القناة البرلمانية: النشأة، الهيكل التنظيمي والشبكة البرمجية، متوفر على الموقع الرسمي للمؤسسة <https://www.entv.dz>، تاريخ الاطلاع والاسترجاع: 29 أفريل 2026.

الملاحق :

ملحق رقم 01

استمارة الاستبيان الخاصة بالدراسة الميدانية

المحور الأول: البيانات العامة

1. سنوات الخبرة:

☐ أقل من 3 سنوات ☐ 3-5 سنوات ☐ أكثر من 5

2. طبيعة الوظيفة:

صحفي ☐ معد برامج ☐ مسؤول تحرير ☐ تقني ☐

المحور الثاني: طبيعة المحتوى الإعلامي

1 ☐ ما هي طبيعة المواضيع التي تناقشها القناة غالباً؟

☐ إخبارية

☐ تحليلية

☐ توعوية

☐ أخرى:

2. ما هو المحتوى الغالب على طابع القناة ؟

☐ برلماني

☐ سياسي

☐ حكومي

☐ اجتماعي

المحور الثالث: الوعي السياسي

2 ☐ ما العوامل التي تساعد برأيك على نشر الوعي السياسي عبر القناة؟

☐ التغطية المباشرة للجلسات

- ☐ البرامج الحوارية
- ☐ البرامج التحليلية
- ☐ نشرات الاخبار
- ☐ أخرى:

3 ☐ كيف تقيّم مساهمة المحتوى السياسي للقناة في ترقية الوعي السياسي لدى المواطن؟
☐ كبيرة ☐ متوسطة ☐ ضعيفة ☐ منعدمة

المحور: المصداقية المهنية

1 ☐ إلى أي مدى ترى أن القناة تحافظ على الموضوعية في معالجة القضايا السياسية؟
☐ كبيرة ☐ متوسطة ☐ ضعيفة

2 ☐ هل تعتمد القناة على مصادر متنوعة في التغطية؟
☐ دائماً ☐ أحياناً ☐ نادراً

3. ما هي المصادر التي تعتمد عليها القناة في صياغة المحتوى ؟
☐ مصادر حكومية ☐ مصادر مؤسساتية ☐ مصادر خاصة ☐ مصادر إعلامية

المحور: الجمهور والتأثير

4 ☐ من الفئة الأكثر متابعة للقناة؟

- ☐ النخب السياسية
- ☐ الجهاز التنفيذي
- ☐ الطلبة والباحثون
- ☐ عامة المواطنين
- ☐ الموظفون في القطاع العام

5 ☐ هل تعتقد أن القناة تنجح في تبسيط الخطاب السياسي للجمهور؟
☐ نعم ☐ جزئياً ☐ لا

المحور:
الأداء الإعلامي

7 كيف تقيّم جودة التغطية الإعلامية للجلسات البرلمانية؟

☐ ممتازة ☐ جيدة ☐ مقبولة ☐ ضعيفة

8 هل توفر القناة مساحة كافية لوجهات نظر مختلفة؟

☐ نعم ☐ أحياناً ☐ لا

?

التأثير على السياسات العامة

التعليمات:

يرجى تحديد درجة موافقتك على العبارات التالية:

العبرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
تساهم القناة في شرح السياسات العامة للمواطن					
تسهم التغطية الإعلامية للقناة في نقل انشغالات المواطنين إلى صناع القرار					
تؤثر البرامج الحوارية في النقاش العمومي حول السياسات					
تساعد القناة في تعزيز الشفافية في العمل الحكومي					
للقناة دور في توجيه الرأي العام تجاه بعض القضايا السياسية					
تواكب القناة مختلف مراحل صنع القرار السياسي					

المحور: التحديات

ما أبرز التحديات المهنية التي تواجه الصحفي في القناة؟

☐ ضغط الوقت

☐ نقص الموارد التقنية

☐ نقص الموارد البشرية

☐ صعوبة الوصول للمعلومة

☐ الطابع الرسمي للمؤسسة

☐ تعقيدات التخصص

11 هل يؤثر الطابع المؤسسي للقناة على حرية المعالجة الإعلامية؟ ☐ نعم ☐ جزئياً ☐ لا

محور: التطوير والمستقبل

12 ما الذي يمكن أن يعزز تأثير القناة في السياسات العامة؟

☐ زيادة البرامج التحليلية

☐ توسيع التفاعل مع الجمهور

☐ استخدام المنصات الرقمية

☐ تدريب الصحفيين

13 هل ترى أن الإعلام البرلماني سيزداد تأثيراً مستقبلاً في الجزائر؟

☐ نعم ☐ غير مؤكد ☐ لا